مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

ليبيا

عبدالسلام جمعة زاقود
أكاديمي ومفكر عربي





مسار المصالحة الوطنية
والسلم الاجتماعي

مسار المصالحة الوطنية

والسلم الاجتماعي

عبد السلام جمعة زاقود

أكاديمي ومفكر عربي

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٢٠١٤ م

الدكتور : عبد السلام جمعة زاقود .

مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي .- عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.

( ) ص.

ر.أ. :

الواصفات: علوم سياسية

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : ٥٣٣١٢٨٩ – ٦ – ٩٦٢+، ص.ب ١١٧٠ عمان ١١٩٤١ الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾[1]

﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنٗا وَٱرۡزُقۡ أَهۡلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُم بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ ﴾[2]

صدق الله العظيم

1- سورة هود، الآية (88).

2- سورة البقرة، الآية (125).

إهدائي مع كل المحبة والود:

إلى كل ليبي على قيد الحياة، أبقاه الله تعالى، فنجا من آلة الحرب القذرة ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا ﴾[1]

إلى كل ليبي قضى نحبه، فسقط ضحية الحرب، كلهم من أجل ليبيا، مع الدعاء، والتضرع لله تعالى أن يُسكنهم جميعًا فسيح جناته ﴿ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ ﴾[2]

إلى كل جريح، أو مُصاب، في بدنه، أو نفسه، أو ماله ﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[3]

حيث إن كل ما نحن فيه هو اختيار الله لنا، فإيماننا قدّر الله وما شاء فعل، والرضا بقضاء الله، وقدره: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[4]

عبدالسلام جمعة زاقود

1- سورة آل عمران، الآية (145).
2- سورة الأحزاب، الآية (23).
3- سورة التوبة، الآية (51).
4- سورة الأحزاب، الآية (36).

أيها القارئ الكريم قبل أن تتصفح هذا الكتاب، تذكّر هذه الآيات من كتاب الله تعالى، وتأمل في معانيها، فلعلّها توضح لنا الطريق الأمثل لإنقاذ ليبيا الوطن:

بسم الله الرحمن الرحيم

الآية الأولى:

﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[1]

الآية الثانية:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[2]

الآية الثالثة:

﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[3]

الآية الرابعة:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[4]

الآية الخامسة:

﴿ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[5]

صدق الله العظيم

1- سورة الروم، الآية (40).
2- سورة الرعد، الآية (12).
3- سورة القصص، الآية (83).
4- سورة البقرة، الآية (206).
5- سورة الحشر، الآية (10).

تقـــديم بقلم الدكتور العلوي..

في تاريخ الأمم والشعوب منعطفات تاريخية حادة، تطبع بميسمها قادم الأيام، وتؤسس لما بعدها كمحصلة طبيعية لتراكمات من الممارسات والوقائع، تأتي الواحدة تلو الأخرى، كبذرات في رحم القدر، لاستيلاد لحظة الدفق السرمدي التي تأذن بقطيعة مع الماضي القريب، كأبرز تجليات صيرورة التاريخ.

وتاريخ ليبيا الحافل مليء بالمفارقات التي جعلتها سمة بارزة في مسيرتها التاريخية المثخنة بالجراح، والآهات، والآمال العريضة، ومن لم يفهم خصوصية المفارقة في التاريخ الليبي لا يمكنه أن يعي، أو يفهم عقلية الإنسان الليبي، في ردات فعله كأبرز تجلي لهذه العقلية.

وكمثالٍ علي المفارقة في التاريخ الليبي سأكتفي بذكر مفارقتين فقط نظرًا إلي أن المقام لا يسمح بتعدادها.

المفارقة الأولي: تتمثل في الاستعمار الإيطالي، حيث تقاسمت كلا من بريطانيا وفرنسا المنطقة العربية بعد اتفاقية سايكس بيكو، إلا ليبيا كان استعمارها إيطاليًا خالصًا، عرفت ليبيا خلاله أفظع وأبشع صنوف الهوان، والإذلال، والتحقير، ورغم ذلك انبرى الليبيون مدافعون، ومنافحون عن الحق، وقدّم الليبيون إحدى أنصع وأروع صفحات المجد والفخار في مقاومة الاستعمار، وقدم شيخ الشهداء، وأسد الصحراء، المجاهد عمر المختار الطاعن في السن ملحمة قلما يجود بها الزمان، وسجل اسمه في سفر الخلود، كأيقونة ومثال للتضحية، والفداء، والطهر، والنقاء.

ومع مطلع الخمسينات من القرن المنصرم، نالت ليبيا استقلالها، وحققت وحدتها الوطنية عبر ضم الأقاليم الثلاثة: (إقليم طرابلس، وإقليم برقة، وإقليم فزان)، في كيان واحدٍ سُمي بـ (المملكة الليبية المتحدة)، وشرعت الدولة الوليدة في إرساء قيم، ومثل الحداثة، فعرفت الحياة السياسية نشاطاً محمومًا، تُوج بمكاسب دستورية معتبرة كفلها دستور البلاد، وشهدت ليبيا في عقدي الخمسينات، والستينات من القرن

المنصرم نشاطاً سياسياً، وثقافياً مأسَسًا حيث كانت مدينـة بنغـازي في تلـك الحقبـة مـن الحواضر الثقافية العربية التي يُشار إليها بالبنان.

أما المفارقة الثانية: فهو مـا حـصل في صـبيحة الأول مـن سـبتمبر 1969، حيـث كانت هذه المفارقة من العيار الثقيل، لكونها ستؤثر تالياً علـى ليبيـا، والمنطقـة العربيـة، والعالم لعقود أربع، وهذه المفارقة تمثلت في قيـام ضـباط مـن صـغار الرتـب بالإطاحـة بالنظام الملكي، وقد تزعم وقاد هذا العمل الشاب معمر أبومنيار القذافي، هـذا الـشاب الغريب الأطوار، هو من أكسب الحدث طعم المفارقة.

الإنقلابات العسكرية سمة عربية بامتياز، لكن ما حدث في ليبيا كان شيئاً مغـايراً، فبحكم أن الإنقلابيين من أصول بدوية، فقـد نقلـوا قـيم البـداوة إلـي الحـضر، والـتي حتماً تصلح للنجع، ولكنها لا تصلح لإدارة دولة عـصرية، لـذا كـان اهتمـام القـذافي الكبير بالشعر، والأصالة، والمخيال العربـي لمنظومـة القـيم العربيـة في الباديـة، فجعـل الخيمة، والفرس، والناقة، شواهد حاضرة في سياساته.

عقلية البداوة هذه هو ما جعل القذافي يستسخف بقيم الحداثة على كافة الـصعد، فألغى التنظيمات السياسية، ووصـل بـه الأمـر حـد تجريم الحزبيـة، وأهمـل الثقافـة، واختزلها في الشعر الشعبي، والعامي، والفصيح، وخطب المناسـبات، وبلـغ مـن تماهيـه بهذه القيم حد أنه عمم نموذج البداوة في الشأن العـام، لهـذا كانـت ليبيـا تـدار بعقليـة شيخ القبيلة، الذي يحس أن أبناء القبيلة رعية في مملكته الصغيرة، وجرّ ليبيـا إلـي أتـون حروب عبثية خاسرة، بسبب هذه العقلية، كتطبيق لمنطق الفزعة، ونصرة المظلوم، ومـن الأمور التي استعصت على الخبراء، والمحللين السياسيين في فهم تصرفات وردات فعـل القذافي التي كانت في معظمهـا شـاذة، وغريبـة الأطـوار في العـرف الدبلوماسـي، هـو إصراره على أنه ليس برئيس دولة، رغم أن الواقع يفند هذا الإصرار ويدحضه.

تأخر فهم عقلية القذافي، وتمثله لقيم البداوة حد التماهي، هو ما أطـال مـن عمـر الصراع السيزيفي بين القذافي، والمجتمع الدولي لعقود ثلاث.

قبل نشأة الدولة المدنية الحديثة، كانت قيم البداوة في شقيها الاجتماعي والأخلاقي هي الضمانة والحاضنة لميراث جل البلاد العربية، وإن كان جانبها السياسي مرتكزًا أساساً علي الإغارة، والحرب، والسلب، والنهب، لكن نشأة الدولة المدنية الحديثة أحدثت قطيعة إبيستيمولوجية مع تراث البداوة السياسي، لأنه لا يصلح أساساً لإدارة الدولة المدنية، ذات التعقيدات الشديدة، والتي تستدعي تواجد أرضية مشتركة للتعايش السلمي، بين مكونات المجتمع الواحد، هذا المكون المفقود في قيم البداوة هو ما رمى بكلكله علي سياسات ليبيا لعقود أربع، وسحب بظلاله على كافة مناحي الحياة فيها.

حاول القذافي ورجاله لعقود ثلاث ترقيع وتمدين قيم البداوة لتقديمها كنموذج يصلح لإدارة الدولة الحديثة، لكنهم فشلوا في ذلك فشلاً ذريعاً، وهذا ما جعل العقد الأخير يشهد محاولات علي استحياء لإدخال جزء من منظومة وقيم الدولة المدنية المرتكزة علي قيم الحداثة، إلا أن هذه المحاولات هي الأخرى باءت بفشلٍ ذريع، نظراً إلي عدم جدية القذافي ورجاله في تطبيق تلك القيم المدنية، ولأن تلك المحاولات جاءت كعملية قيصرية لترميم حجم التهتك، والتآكل المريع الذي اعترى جسم الدولة المترهل!

هذه المحاولات غير الجدية التي عرفت ليبيا بمشروع ليبيا الغد، هو ما أدى إلي انكشاف النظام، وعجل بسقوطه تاليا.

مما لا شك فيه أن جيل العولمة الذي سمحت له ثورة الاتصالات الهائلة بالتواصل مع العالم، أدرك مدى هشاشة بُنية الدولة الليبية، وعبثية السياسات المتبعة، وحجم الغبن، والظلم، والاستبداد الذي يرزحون تحته.

في منظومة قيم البداوة، فإن إدارة الشأن العام تنحصر في مجملها في الحرب، والاستعداد لها، وأي غفلة أو تراخي تعني الإنقضاض، وتقويض الملك، لذا كان

القذافي يهاب ويخشي الجميع، ويتحسب للأخطار كافة، والتي في معظمها نتاج أوهام صنعتها عقليته العسكرية، ذي الخلفية البدوية، التي تتسم بالريبة والشك في الجميع.

عقلية البداوة هذه لا تتقن فن الحوار، ولا ترى غير السلاح حلاً للإشكاليات العالقة، ومن أدواتها التشفي، والثأر، والانتقام، هذه العقلية التي تمجّد الفارس، والمقاتل، وتحلّه منزلة فوق العلماء.

من تجليات عقلية البداوة على المستوى السياسي:

- إحساس الفرد أنه أفضل من الجميع.
- منطق يا معي يا ضدي.
- يقينية الطرح، والأحكام القطعية، وسرعةِ تصنيف الأشخاص.
- اعتبار أن الصراخ، والسباب، والشتم، والتخوين، والإقصاء هي أدوات الحوار الفعالة.
- الاستخفاف بالقانون، وبمنظومة الضبط القضائي، وبإجراءات التقاضي، لأن صاحب هذه العقلية اعتاد أخذ حقه بيده، وبالتالي فهو في أعماقه غير مقتنع بالنظام القضائي.
- الاستخفاف بمنظومة قيم الحداثة والمدنية.
- التوجس، والريبة، والشك، وسوء الظن.
- التعصب القبلي بطريقة شوفونية مقيتة.
- الموت دون الكلمة.

هذه العقلية الإقصائية التي تخوّن المخالف، وتُسقط عنه حق الحياة، هي التي أوجدت حفلات الموت الهستيري، وانتهاكات حقوق الإنسان، وهي التي جعلت المعارضة السياسية خيانة عظمي.

مُخرجات هذه العقلية الارتكاسية المنافية لروح العصر، هو ما أدى إلي انتفاضة الجموع في السابع عشر من فبراير، وما تلاها من تداعيات لا زالت مستمرة.

إضبارات المنظمات الحقوقية، المحلية، والعالمية، التي نشطت في ليبيا مؤخرًا وتقارير منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، تقدّم حقائق مروعة، وصادمة، حيث تقول هذه الإضبارات والتقارير، إنه وخلال الأربعة عشر شهرًا الأخيرة:

- قَتَل الثوار ثلاثة أضعاف ما قُتل خلال 42 سنة.
- أُعتُقل وسُجِن وعذب 82 ضعف ما تم خلال 42 سنة.
- ارتفاع معدل الجريمة المنظمة بحجة التمشيط، وغيره، وبمعدلات قياسية قياساً بفترة 42 سنة.
- احتلت مدينة طرابلس المرتبة السابعة في قائمة أسوأ وأخطر 10 مدن في العالم بعد أن ظلت خارج هذه القائمة طيلة 42 سنة.
- الانتشار الكثيف للسلاح، مما شكّل خطرًا على المدنيين، والذي يؤدي بين الفينة والأخرى إلى اشتباكات بين المليشيات المسلحة، يكون معظم ضحاياها من المدنيين.

هذه الحقائق المروعة والصادمة، هي حقاً نتاج لعقلية البداوة الكامنة، التي نجح القذافي ونظامه في توطيد أركانها في وطر، وعقل الإنسان الليبي.

وكقارئ نهم للتاريخ الليبي، ومعايش لليبيين طيلة 32 سنة، فإنه لا يُداخلني أدنى شك أن ليبيا ستتجاوز هذه المرحلة قريباً للاعتبارات التالية:

1. إن المجتمع الليبي في معظمه شعب مسلم متدين، والإسلام لا يقر الجانب السياسي من قيم البداوة، لذا فإني واثق أن بلاد المليون حافظ لكتاب الله، سرعان ما ستنتصر لمنطق العقل، وستُعلِّم هذه المحنة الليبيين أهمية التعايش

السلمي، المؤسس علي قيم ومثل المجتمع المدني الحداثي، الذي قوامه دولة القانون، والرفاه.

2. درجة التجانس الكبير بين مكونات المجتمع الليبي.

3. إن طية الإنسان الليبي الفطرية دون تصنع، سترجعه إلى صوابه.

4. إن النتائج الإيجابية الكبيرة دائماً ما تكون على قدر فداحة، وجسامة الحدث، فأوروبا التي ظلت تتقاتل فيما بينها لمدة 7 قرون، لم تتعلم وتدرك فداحة وأهوال الحروب، ونتائجها الكارثية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، التي راح ضحيتها 50 مليون قتيل، وألحقت دمارًا شبه كلي بالبُنية التحتية في عموم أوروبا، هذه الحرب هي التي جعلت أوروبا الغربية تودع الحروب، وتوقن بأهمية الحوار لحل الإشكاليات العالقة، وجعلها تؤصل لثقافة التعايش السلمي ومرتكزاته.

عليه فإني واثق أن طائر الفينيق الليبي سرعان ما سينهض، وينفض عنه ركام الأحقاد، والثأر، والتشفي، والموت، ليُقدِّم للعالم معزوفة مطر المحبة، والسلام، والوئام، وسيُشمِّر عن ساعد الجد لبناء ليبيا، التي حَلُم بها الجميع، فالوطن يسع الجميع، ولن يكون إلا بالجميع، وللجميع، ولأني أعشق ليبيا حتى الثمالة، فإني أثمن كل محاولات رأب الصدع، وأرى أن الوقت قد حان للملمة الجراح، والتسامي على الواقع، والانطلاق قُدماً للأمام عبر إجراء مصالحة وطنية حقيقية، وشاملة، وهذه المصالحة لن تتأتى دون عدالة انتقالية تضع الحق في نصابه، وتعاقب وتجرم المسيء، وتعفي البريء، وفق قاعدة ولا تزر وازرة وزر أخري.

وفي هذا السياق أرى ضرورة الانتباه إلى مُعطيات أربع ستُشكل أبرز التحديات أمام وُلاة الأمر، وصناع القرار في ليبيا تتمثل في:

- خطورة الشق السياسي لعقلية البداوة، لأنها ستشكل معوق حقيقي وجدي أمام محاولات التحديث، والتمدن، ولا يمكن محاربتها إلا

بإحلال قيم الحداثة والعقلانية، متمثلة في قيم ديننا الإسلامي الحنيف، ونشر ثقافة الود، والتسامح، ثقافة الجمال، والحياة.

- ضرورة الإعلاء من شأن العلم، والعلماء، وإبعادهم عن السياسة، فالخلط المريع لهذه المفاهيم، وتعاطي العالم دينياً، أو دنيوياً للشأن السياسي، فيه هدر لطاقات المجتمع، وتبديدها في غير محلها، فبالعلم وحده تتقدم وترتقي الأمم والشعوب.
- ضيق الأفق، وغياب ثقافة الحوار، وتقبل التغاير، والاختلاف يستدعيان العمل الجدي، المؤسس على إشاعة ثقافة التغاير، والاختلاف، والتعايش السلمي، وتقبل الآخر، وتنمية مهارات الحوار، عبر تبنيها من قبل الساسة، والنخب المثقفة، وتطبيقها في ممارساتهم العملية.
- محاربة روح القبيلة لأنها من أكبر معاول الهدم في المجتمع الحديث.

عندما طلب مني الأستاذ والكاتب/ عبد السلام زاقود تقديم هذا الكتاب دون معرفة شخصية مسبقة بيننا، تهيّبت من الموضوع، لأن كل ما قرأته حتى الآن عن المصالحة الوطنية، لا يخرج عن سياقات الشحن العاطفي، وامتدادٍ للحرب على الأرض، حيث يصر كل طرف على التشبث بمنطلقاته عن الصراع أساساً للمصالحة، هذه المنطلقات التي كانت سبباً للنزاع المسلح.

من هنا وافقت علي مضضٍ على اعتبار أن المؤلف لن يرضى عن التقديم الذي سأكتبه، وبالتالي سيكون سبباً وجيهاً للرفض بلباقة، لكن بعد الانتهاء من قراءة الكتاب إذا بي أتفاجأ أنه من أفضل ما قرأته مؤخراً حول هذا الموضوع الملح، حيث يتسم هذا الكتاب بالرصانة العلمية، وقوة الحجة، والتوفيق في الاستشهاد، والبعد عن الإسفاف، ويقينية الطرح، والنأي عن المختلف عليه، والرائع في هذا الكتاب أنه لايستسخف عقلية القارئ بادعائه امتلاك ناصية الحقيقة.

هذا الكتاب الذي ينم عن سعة اطلاع صاحبه، وثقافته الدينية العميقة، عبارة عن رسالة محبة وسلام، وسط ضجيج السياسة، ودوي المدافع.

رسالة كلها رقة، وود، وتسامح، بأسلوب علمي وأدبي رفيع المستوى، كتاب فيه من رصانة العلم، ومتعة الأدب، وإفحام الفقه، وبراعة الأسلوب الشيء الكثير.

أما الأروع في هذا الكتاب أنه يُظهر طرفي الصراع في ليبيا، وكأنهما صنوان في الجنون والجموح، وفي التواد والتراحم، دون أن يُسقط الحق عن أي طرف، أويحمّله وحده وزر ما آلت إليه الأحداث.

فهو لا يُظهر النظام السابق شراً كلّه، وفي ذات الوقت لا يعفيه من مسئولية مآلات الأحداث، وفي ذات اللحظة لا يُظهر الثوار بالصورة النمطية، والوردية التي اعتادت كتابات المصالحة الوطنية إظهارهم بها.

الكتاب أيضاً أبان لي شخصياً أن الأسلوب الوعظي الذي كنت لا أراه مناسباً للغوص في الشأن السياسي، قد يصلح لهذا الغرض إن كُتب بالأسلوب البارع الذي انتهجه مُؤلف الكتاب.

من مآخذي على الكتاب خُلوّه من الحقائق الرقمية، التي أضحت اللُغة الأكثر إقناعاً في وقتنا الراهن، وعدم تناوله لأسباب الصراع خشية إثارة حفيظة الأطراف المتنازعة، ومع هذا فإني لا أرى أن هذين المآخذين يقللان من أهمية الكتاب، الذي أعُدّه وبِحَقٍ، رسالة محبة، وسلام، من قلبٍ يتفطر حَزناً، وألماً، وكمداً، على وطنٍ يتشظّى، ويتفتت بيد أبنائه.

والله من وراء القصد

د. الحسين الشيخ العلوي

تونس 8 نوفمبر 2012

مقدمة

لقد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى، واقتضت حكمته ابتلاءً، أو بلاءً أن تندلع الأحداث الليبية في السابع عشر من شهر فبراير، من السنة الحادية عشرة بعد الألفين، أي في مستهل العقد الثاني من الألفية الثالثة، في القرن الواحد والعشرين، لإجبار النظام الليبي على إحداث إصلاحات جوهرية في بُنيته، واتخاذ رزمة من القرارات التي من شأنها إحداث نقلة نوعية على المستوى العام للبلاد.

وحيث إن ذلك لم يحدث، فاستمات الطرفان عند مواقفهما، ورغباتهما، وتطوّر الأمر فحصل التدخل الخارجي الذي أكسب هذه الأحداث طابعًا مُغايرًا، انقسم على إثره الشعب الليبي أشد الانقسام، وبدأ التصعيد متناميًا بشكلٍ ملحوظ، وحينها سارع الجميع إلى حمل السلاح، مؤثرين الاحتكام إليه، ورافضين كل دعوة إلى الحل بخلافه، فظهر في ليبيا ما لم يخطر على بال أحدٍ من أبنائها، وما لم يتوقعه السواد الأعظم من شعبها، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[1].

وهنا نجزم أن كلا طرفي النزاع قد بدا له ما لم يتصوّره، وما لم يعتقد حدوثه، حيث انفصمت عُرى الصلة، والأخوّة، والترابط، وتقطعت وشائج النسيج الاجتماعي للشعب الليبي، وظل الاقتتال مستمرًا حتى اللحظة.

ومهما يكن من أمر فقد وقعت تلك الواقعة، وانشق الصف الليبي، وأصبح الشعب، والدولة في حالة واهية، والبلاد في طريقها إلى الهاوية، حيث إن الحرب لم تضع بعدُ أوزارها.

في خضم تلك الأحداث، والتداعيات، لا يسع المرء إلا أن يُذهل مما يراه على المشهد الليبي، حيث تُسفك الدماء، وتُسرق الأموال، وتُنتهك الأعراض، في حقيقة هي أشبه بالمسلسل الدرامي، المتسارع في الحلقات، واللقطات، من حيثُ من ذا الذي

---

1 – سورة الزمر، الآية (47).

يُمكنه أن يُصدق بأن ذلك الأمر يقع في ليبيا الإسلام، والوئام، والترابط، والعائلة الليبية الواحدة، في البيت الليبي الكبير.

وحيث إن الاقتتال لا يزال مستمرًا، وأن الأمن، والاستقرار أصبح حُلمًا صعب المنال، في ظل لُغة القوة، ومنطق الاحتكام للسلاح، ومبدأ الاستئصال، والاجتثاث،... وأن الجنس الليبي ستقضي عليه آلة الحرب القذرة، وخاصة إذا ما استمرت رحى الحرب في الدوران.

وخشية من أن يعصف الاقتتال بليبيا، وشعبها، ويستشري بين أبنائها حتى يغدو عادة يومية فيها، فينسفها نسفًا، وتصبح قاعًا صفصفًا، وفي ذلك الحين من الدهر لن تكون ليبيا شيئًا مذكورًا.

إن تلكم الخشية، وذالكم الخوف على ليبيا الوطن، أجبرنا على أن نسعى لإصلاح ذات البين، والحث على المُصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، عملاً بتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، في الآيات من كتاب ربنا، وسيرًا على خُطا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي دعا للإصلاح، وأصلح بين المتخاصمين، وكان مُصلحًا، ومتصالحًا، وتماشيًا مع قول الشاعر:

لقد سعينا فما رقت عزائمنا عما نروم ولا خابت مساعينا[1]

ولقد ترددت كثيرًا قبل أن أقدم على الكتابة في هذا الموضوع، غير أنني استخرت الله تعالى، فوجدت منه العون والتوفيق، واستشرت بعضًا من الخيّرين من طرفي النزاع فشجعوني على ذلك.

حينها شرعت في الكتابة، موقنًا بأن طرح موضوع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، والكتابة فيه، ليس بدعًا من جانبنا، وأقر بأن ما كتبته في ثنايا طيات،

1 - البيت للشاعر العربي العراقي: صفي الدين الحلّي، نسبة إلى مدينة الحلة العراقية.

وصفحات هذا الكتاب، لا يُعد إضافة لما كُتب في إطار المصالحة الوطنية على مر العصور، بقدر ما هو نشر لثقافتها بين مكونات الشعب الليبي، وتنمية للوعي، والإدراك بأهميتها في مرحلة تمر بها ليبيا، وهي مرحلة مفصلية خطيرة، عصفت، أو كادت تعصف بها.

إن إقدامي على كتابة هذا الكتاب، هو من باب إحقاق الحق، وإبطال الباطل، والدعوة إلى الخير، عسى أن يجد ما كتبته أعينًا مبصرة تقرؤه، وقلوبًا ذات بصيرة تقتنع به، وعقولاً نيّرة تُفكر فيه، وأنفسًا مؤمنة تؤمن بالصلح لأنه خير، وبالمصالحة لأنها نعم الخيار، وتدعو إلى ذلك، وتشجع عليه، وحين وقوعه، وتحقيقه تلتزم بما يصدر عنه.

وأعلم يقينًا بأن كتابي هذا، لن يلقى قبولاً لدى الكثيرين ممن يحملون في كوامنهم مفاهيم الثأر، والانتقام، والتشفي،... ولن يركن إليه من امتلأت قلوبهم بالأحقاد، والضغائن، والعداوة، والبغضاء،... ولن يلتفت إليه أصحاب المصالح الخاصة، من عشاق القتال، والفوضى، والمتربّحين على حساب الحروب، والأزمات.

ولكنه سيجد موقعه في التاريخ، ومكانه في المكتبة الليبية، والعربية، والعالمية كمشروع لتجربة شعب عبر التاريخ، كما سيُرحب به محبو السلام، ونشطاء حقوق الإنسان، والمهتمون بقضايا الإنسانية، الذين برزت مفاهيم إنسانيتهم على أهوائهم، ورغباتهم، ومصالحهم، ومآربهم الأنانية.

إن هذا الكتاب، في هذا الوقت الذي لا يُسمع فيه إلا عبارات الحرب، والحديث عن الذخائر، وأنواع الأسلحة، وأشدها فتكًا، وأخفها وزنًا، وأيسرها استعمالاً،... في وقت يعج بالظلم، والفوضى، واستعراض القوى، سيكون لأول وهلة، ترفًا فكريًا، وتزيدًا ثقافيًا، ولكن ثمة مسلمة مفادها أن: (الحديث عن الصلح لا يكون مقبولاً مع إطلاق أول رصاصة في المعركة، ولكنه يكون مقبولاً وبالإجماع قبل آخر رصاصة فيها).

ونكرر القول بأنه سيكون ترفًا فكريًا، ما لم تكن هناك إرادة شعبية جمعية، إرادة قوية، وواعية، تؤسس لحقبة تسود فيها مفاهيم السلام، والوئام، والمحبة، والعفو، والتسامح، والتصالح، وكل المبادئ النبيلة، وهذا يتطلب استثارة الوازع الديني، واستنهاض الولاء، والانتماء للوطن، وصحوة الضمير، كي يقود ذلك إلى شجاعة الاعتراف بأن ما يجري على الأرض الليبية هو خطأ فادح بكل المقاييس، وشذوذ في التاريخ الليبي، ومرحلة قاتمة السواد يجب أن يُوضع حد لها، وظرف استثنائي ينبغي أن يزول.

إننا اليوم جميعًا لا نرضى، دينيًا، وإنسانيًا، واجتماعيًا، وأخلاقيًا، وثقافيًا، لا نرضى واقعًا فرض علينا التشرذم، والتفرق، فصرنا شيَعًا، بعد أن ساد بيننا التواصل، والتزاور، والتلاحم، والتراحم، في إطار الأسرة، والأخوة الإيمانية، وأخوة الوطن، كأشقاء، وأرحام، وأصهار، وجيران، وأصدقاء، وزملاء في الدراسة، أو الوظيفة، أو غير ذلك.

فما أحوج الشعب الليبي اليوم إلى مد الأيادي للتصافح، والتعانق، لأجل الإسلام أولاً، ثم لأجل الوطن، للبناء معًا، للعمل معًا، للدراسة معًا، وللنزهة معًا، وللتصاهر من بعض، فليبيا وطننا جميعًا.

وبالبناء على ما سبق، وبسبب كل ما تقدم، جاء هذا الكتاب، الذي آمل أن أكون به أحد دعاة الإصلاح، والمصالحة، فأدعو أبناء شعبي إلى النجاة، وسيذكرون ما أقوله لهم، وما أدعوهم إليه، مفوضًا أمري إلى الله تعالى، رافضًا بقاءهم في نار الحرب، والاقتتال، مُذكرًا نفسي وإياهم: ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ﴾ [1].

1 - سورة غافر، الآية (39).

وقد جاء هذا الكتاب مشتملاً على خمسة فصول، وفق خُطة منهجية، نُشير في هذا المقام إلى عناوين الفصول، تاركين التفاصيل في مواقعها، وذلك كالتالي:

- الفصل الأول/ المداخل الأساسية للموضوع.
- الفصل الثاني/ المبادئ الأساسية للمصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.
- الفصل الثالث/ ماهية المصالحة الوطنية.
- الفصل الرابع/ التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.
- الفصل الخامس/ آليات تطبيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.

ثم جاءت خاتمة الكتاب متضمنة بعض التوصيات، والمقترحات لأجل النهوض بليبيا، والدفع إلى الأمام بعجلة الأمن، والاستقرار، في زمنٍ زعمنا فيه فقدنا للحرية، فافتقدنا فيه الألفة، والمحبة، ونخشى أن نفقد فيه إنسانيتنا.

وأعود للقول بأنني حاولت مرارًا بادي الأمر أن ألتزم الصمت، وأن أغرس رأسي بالتراب أسوة بالنّعام، ثم تفكرت بأن قول الخير يسبقه لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر[1]، ثم إن وازع الدين، ومحبة الوطن، وتأنيب الضمير، والحزن على ما نرى، جعلني لا أتردد في دعاء ربي تعالى أن يرزقني التوفيق، لتقديم هذا الكتاب شفاعة، وأقسمت عليه جلت قدرته أن يجعله شفاعة حسنة، فيكون لي نصيب منها، وفي ذات الوقت مستعيذًا به سبحانه، أن يجعله شفاعة سيئة فأحمل كفلاً من ورائها[2].

---

1 – إشارة إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرًا أو ليصمت)، انظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، مؤسسة الرسالة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1422هـ 2001، الحديث الخامس عشر، ص 332.

2 – اقتباس من قول الله تعالى: (من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها)، سورة النساء، الآية (85).

إنني تأملت، وفكرت، فاستخرت، واستشرت، واستنصحت، وعلى الله توكلت، فكتبت، وراجعت، ونشرت، فما كان في هذا الكتاب من توفيق فهو من الله تعالى:﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾[1]، وما كان من خطأ، أو نقص، أو سهو، أو نسيان، أو قصور، أو تقصير، فمن نفسي، والشيطان، والله ورسوله من ذلك بُرءاءٌ، فإيماني المطلق بأن الكمال لله وحده، وإليه يُرجع الأمر كله، وأكتفي أمام الله تعالى بأنني اجتهدت على أمل أن أصيب، بسريرة نقية، وقلبٍ طاهر، بلا حقدٍ على أحد، ولا حسدٍ لأحد، ولا عداوة، ولا بغضاء، طمعًا فيما وعد به الله تعالى:﴿ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[2].

هذا جهدِي، وللناقد الفاضل أن يأتي قومه بخيرٍ منه، فما أنا إلا فاتح بابٍ صغير، من أسوار مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، عسى الزمان يوسّعه، والله ولي المهتدين، وصدق الله العظيم القائل:﴿ ...ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾[3].

والله من وراء القصد...

عبدالسلام جمعة زاقود

عشية يوم الاثنين

20/ ذي الحجة/ 1433هـ

الموافق 5/ نوفمبر/ 2012م

Zagood1984@yahoo. com

1 - سورة هود، الآية (88).

2 - سورة الأنفال، الآية (70).

3 - سورة التوبة، الآية (105).

الفصل الأول

المداخل الأساسية للموضوع

(هذا الذي نحن فيه رأي لا نجبر أحدًا عليه ولا نقول إن على أحد قبوله بإكراه فمن عنده شيء أحسن منه فليأت به)

أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

الفصل الأول

المداخل الأساسية للموضوع

لعله من غير الموضوعي أن نقفز للحديث عن ماهية المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب الليبي، سواءً منها القبلية، أو السياسية، أو العلمية، أو الثقافية، أو الفعاليات الشبابية،... دون أن نتطرق إلى تحديد بعض المفاهيم، وضبط العديد من المصطلحات التي نرى ضرورة معرفة ما يُقصد بكلٍ منها، وذلك إما نظرًا إلى أهميتها في عملية إتمام، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإما لأنها من الأسس التي يجب أن يعرفها كل مواطن ليبي، يبتغي الخير لوطنه، ويسعى جاهدًا لرأب الصدع الذي حل بهذا الوطن.

ومن هنا نحاول، ولو بصورة مستعجلة، أن نوضح المقصود بجملة من المصطلحات، والمفاهيم، بصورة تتابعية كما يلي:

- **مفهوم الوطن:**

بعيدًا عن الخوض في التعريف اللغوي لكلمة وطن[1]، والمدلولات اللغوية لاشتقاقات الكلمة، نكتفي بالتعريف الاصطلاحي للوطن، كمفهوم سياسي، ترتبط به العديد من المفاهيم الأخرى.

وعمدتنا في التعريف الاصطلاحي للوطن، هو ما نقله الجرجاني في كتابه ذائع الصيت (التعريفات)، حيث عرّف الوطن بقوله: (الوطن الأصلي هو مولد الرجل، والبلد الذي هو فيه)[2].

---

1 - للاطلاع على التعريف اللغوي لكلمة الوطن انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (وطن)، وأيضًا: المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 2005، ص411 وما بعدها.

2 - علي بن محمد الشريف الجرجاني، المتوفى سنة 816 هـ التعريفات، دار النفائس، عمان، الأردن، 2007، ص 431.

في حين نجد أن الوطن بالمعنى العام في المعجم الفلسفي يعني منزل الإقامة، والوطن الأصلي هو المكان الذي وُلد فيه الإنسان، أو نشأ فيه.

أما معجم المصطلحات السياسية الدولية، فيُعرّف الوطن بأنه البلد الذي تسكنه أمة يشعر المرء بارتباطه بها، وانتمائه إليها[1].

وعلى هدي السابق ذكره، نرى أن الوطن هو بقعة الأرض التي تولد عليها، وتستقر فيها جماعة ما، وتكون هذه البقعة بيئة حاضنة دائمية لأفراد الجماعة المتواجدة عليها، مستقلين، ومجتمعين.

وقد تعارفت الجموع في عصرنا الحاضر، على الوطن بالنظر إلى الحصول على الجنسية، أو رابطة الجنسية، حيث إن هذه الأخيرة تعد لبنة متماسكة في بناء الوطن العام، الذي يُحد بالحدود الجغرافية.

والوطن الذي نقصده في دراستنا هذه، هو بقعة من الأرض عزيزة على قلوبنا، وهي الوطن الليبي، أو ليبيا الإقليم، والشعب، والسيادة.

ويقع الوطن الليبي في الشمال الإفريقي، من الجهة الغربية للوطن العربي الكبير، ويأتي بين جمهورية مصر العربية شرقًا، والجمهورية التونسية، وجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية غربًا، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، في حين يتاخمه عدد من الدول من الحدود الجنوبية، هي السودان، وتشاد، والنيجر.

الوطن الليبي، هو تلك البلاد، ذات الموقع الجغرافي المتميز، والثروة الطبيعية الهائلة، والصحراء الساحرة، وأطول شاطئ على البحر الأبيض المتوسط.

---

1 – للمزيد حول تعريف الوطن في معجم المصطلحات السياسية الدولية، يؤمل الاطلاع على موقع إستراتيجية البحث العلمي، على الرابط الإلكتروني: http://stst.yoo7.com/t2486-topic

الوطن موضوع الدراسة، والذي كلنا أمل في أن تتم المصالحة الوطنية بين كل مكوناته الشعبية، وأن يتحقق السلم الاجتماعي بين قبائله العريقة.

الوطن الليبي هو وطن كل ليبي، وبه يرتبط كل ليبي منشأً، وانتماءً، ويشكل كل ليبي من أبناء ليبيا جزءًا لا يتجزأ من شعب ليبيا، وفردًا من أفرادها، وساعدًا من سواعد بنائها.

● مفهوم الوطنية:

لم ينعقد إجماع الباحثين، والمفكرين، والساسة، على تعريف واحد لمفهوم الوطنية، وذلك باختلاف المناهج الفكرية لديهم، وبحسب الزاوية التي ينظرون من خلالها للوطنية.

فمن الباحثين من جعل الوطنية عقيدة يُوالَى عليها، ويُعادى على أساسها، ومنهم من جعلها تعبيرًا عاطفيًا، وجدانيًا، يندرج داخل إطار العقيدة والانتماء، ويتفاعل معها، ومن أهم التعريفات التي تمكّنا من الاطلاع عليها، يمكننا أن نشير إلى[1]:

- الوطنية هي تقديس الوطن، بحيث يصير الحب فيه، والبغض لأجله، والقتال في سبيله.
- الوطنية هي العاطفة التي تُعبر عن ولاء الإنسان لبلاده.
- تعني الوطنية انتماء الإنسان إلى دولة معينة يحمل جنسيتها، ويدين بالولاء لها.
- كما أن الوطنية في نظر بعضهم هي واجب الإنسان نحو وطنه.

---

1 – موقع إستراتيجية البحث العلمي، سابق الإشارة.

- الوطنية في الموسوعة العربية العالمية هي تعبير قومي يعني حب الشخص، وإخلاصه لوطنه.
- أيضًا يُقصد بالوطنية قيام الفرد بحقوق وطنه المشروعة.

وفي اعتقادنا أن كل التعريفات السالف ذكرها هي صحيحة، وليست بمستغربة، إذا ما ربطنا بين مفهوم الوطنية، وبين حصول السعادة بالعيش في الوطن، وحصول الكآبة لتركه، حيث إن كل ما تقدم من المشاعر الإنسانية التي لا غُبار عليها ولا اعتراض.

أضف إلى ذلك أن الوطنية من منطلق كونها شعور وجداني، فلا يُمكن إلا أن تكون موجودة في كل إنسان تجاه وطنه[1]، ويبقى مسألة التفاوت فيها محل بحث واجتهاد، مع التأكيد على أنه لا يُمكن لأحد أن يُزايد على أحد في وطنيته، حيث إن لكل وجهة نظره في فهم الوطنية وما يترتب عليها.

وطالما أن الوطنية تفرض، وتستلزم بداهة محبة الوطن، والتعلق به، والشوق إليه، والحنين تجاهه بالنسبة لغير ساكني أوطانهم، صار لزامًا علينا بيان مفهوم حب الوطن والتعلق به.

- **مفهوم حب الوطن والتعلق به[2]:**

الوطن مفرد لجمع هو أوطان، والأوطان بالنسبة للأمم قاعدة وُجودها، ومهد حضارتها، وأرض بنائها، ومقومات معاشها، ولا يُمكن أن يكون الوطني الليبي إلا كذلك بالنسبة للشعب الليبي، فرادى، وجماعات.

---

1 – حب الوطن فطرة فطر الله الخلق عليها، الإنس، والجن، والحيوانات، والطيور، وسيأتي قريبًا الحديث عن حب الوطن، والتعلق به شرعًا، وعقلاً، وفطرة.

2 – هذا البند وقفة من الوقفات في كتاب: عبدالسلام جمعة زاقود، وقفات لا غنى عنها لكل مسلم، مكتبة ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2012، ص 66 وما بعدها.

ولذلك فإن الوطن هو الأهل والجيران، وهو الأمن، والأمان، هو الشعور بالسكينة، والاطمئنان،...

فالإنسان من غير وطن يكون مشردًا، وغالبًا ما يكون ذلك زمن الحروب، والصراعات، وحيث يفقد الإنسان نفسه في وطنه[1].

ومن هنا فلا عجب أن نرى نفس الإنسان تحن إلى وطنه، وروحه تهفو إليه، يؤثره على كل محبوب، ويقدمه على كل مطلوب.

فالوطن تلكم الأرض التي يحيا عليها الإنسان، برمالها، وأحجارها، وأشجارها، وهوائها، ومائها.

هو تلكم الأرض بمساجدها، بآثار الأجداد، وتكوين الأبناء والأحفاد، وهو مقر الأرحام، والقرابات، والأحبة، والأصدقاء.

الوطن للإنسان كالثوب، واللباس، لأنه مسقط الرأس، ومكان الصبا، وفيه النشأة، والتكوين.

الإنسان يعيش أحلى لحظات صباه في وطنه، يسلك الشوارع، والأزقة، ويتسلق الهضاب، والجبال، ويلعب منذ نعومة أظافره، إلى جوار أهله، وجيرانه، ويشكل الخلية الأولى لصداقاته.

لكل ما تقدم، فإن محبة الوطن ضرورة شرعية، وفطرة سليمة، وواجب وطني، واحتياج عقلي.

---

1 - تعتبر الحالة الليبية مثالاً حيًا على تشرد الكثير من الليبيين من وطنهم، وذلك بعد الأحداث التي شهدتها البلاد بدءًا من منتصف شهر فبراير، سنة ألفين وأحد عشر، وإلى حين كتابة هذه الأسطر التي نأمل من خلالها، رأب الصدع، وتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الليبي.

لقد علمنا أسوتنا رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، علمنا كيف يكون حب الوطن، فها هو قد تعلق قلبه، وبصره صلوات الله وسلامه عليه، بحب البلد الذي نشأ وترعرع فيه، بعد أن عز عليه فراقه، (ولولا أن الدعوة إلى الله تعالى أعز عليه لما هاجر صلى الله عليه وسلم، ولكن حب الدين مقدم على حب الوطن، بل لقد يهجر المرء وطنه فرارًا بدينه).

لقد حوت كتب السيرة، وسجل التاريخ في سجلاته، ودوّن في دفاتره، كلمة النبي صلى الله عليه وسلم، عندما خرج من مكة مهاجرًا: (ما أطيبك من بلد، وأحبك إلي، ولولا أن قومي أخرجوني ما سكنت غيرك)[1].

وفي رواية أخرى يقول صلى الله عليه وسلم: (والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت)[2].

في هذه الكلمة التي جرت مجرى الأمثال، يرشدنا صلى الله عليه وسلم، إلى ضرورة حب الأوطان، ويُسطِّر مُعلمًا لنا، أروع الأمثلة في مدى تعلق الإنسان بوطنه، وكم ينبغي أن يبذل من حبٍ تجاه الوطن.

بهذا التوجيه النبوي الشريف، من النبي صلى الله عليه وسلم، انغرس حب الوطن في قلوب الصحابة الكرام رضي الله عنهم ورضوا عنه.

فهذا بلال رضي الله عنه، مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم، كان في المدينة المنورة، إذ أقلعت عنه الحمّى، يرفع عقيرته قائلاً في حنين وشوق إلى مكة الوطن الذي نشأ فيه:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ... بواد وحولي إذخر وجليل

---

1 – أخرجه السيوطي عن عبد الله بن عباس، في الجامع الصغير، الحديث رقم 10473، وصححه الألباني، انظر صحيح الجامع، الحديث رقم 5536.

2 – سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب فضل مكة، الحديث رقم 3925.

وهــل أردن يومًــا ميــاه مجنّــة   وهل يبدون لي شامة وطفيــل[1]

بل بلغ به رضي الله عنه الحب، والشوق إلى الوطن، أن دعا على أولائك الذين أخرجوه منه، فقال: (اللهم العن شيبة بن ربيعة، وأمية بن خلف، كما أخرجونا من أرضنا)[2].

وعلى مر العصور، تغلغل حب الوطن في نفوس المواطنين، وسكن في سويداء قلوبهم، فما أجمل ما تغنى به الشعراء، وعبر عنه الحكماء، وكتبه الأدباء عن حب الوطن، والتعلق به، فهذا يقول:

وطني لو شُغلت بالخلد عنه   نــازعتني إليــه بالخلــد نفــسي[3]

وقال آخر:

ولــي وطــن آليــت ألا أبيعــه   وألا أرى غيري لــه الــدهر مالكًــا

وحبب أوطان الرجال إليهم   مــآرب قــضاها الــشباب هنالكــا

إذا ذكروا أوطانهم ذكّرتهموا   عهود الصبا فيها فحنوا لــذالكا[4]

وقال غيرهم:

بلادي وإن جارت علي عزيزة   أهلي وإن ظنوا علي كــرام[5]

وغيرهم كثيرٌ كثير، فها هي أعرابية تحن إلى خيمتها فتقول: (من علامة الرشد أن تكون النفس إلى بلادها تواقة، وإلى مسقط رأسها مشتاقة).

1 – صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب عيادة النساء الرجال، الحديث رقم 5330.
2 – صحيح البخاري، كتاب فضائل المدينة، 1790.
3 – البيت للشاعر: أحمد شوقي.
4– الأبيات للشاعر العباسي الشهير: ابن الرومي.
5 – البيت للشاعر: الشريف قتادة أبو عزيز بن إدريس، ويرجع نسبه للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وللبيت ومجموعة أبيات أخرى حكاية في منتهى الجمال.

وهذه ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، تذكر وطنها، ومرتع صباها، فتحنّ وتقول:

لبيت تخفق الأرواح فيه   أحب إلي من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عيني   أحب إلي من لبس الشفوف

كما أن حب الوطن غريزة بشرية، وجبلة أشربت في قلوب الناس، وفطرة فطر الله الخلق عليها، إذ نجد أن الطيور تحن إلى أوكارها، والحيوانات إلى مرابضها، وكل ذي وطنٍ إلى وطنه، وكأن هاتفًا يقول: الوطنَ الوطن.

ولله در القائل:

وكم منزل يألفه الفتى   وحنينه دومًا لأول منزل[2]

تعمدنا أن نعرض لمفهوم محبة الوطن، والتعلق به، وأن نسرد هاتيك القصص، وتلك الشواهد لنتأملها، ولننظر إلى النماذج المشرقة ممن أحبوا أوطانهم، علنا نعظ أنفسنا، والجميع من أبناء وطننا، وشعبنا الليبي الأبي.

إن هذا العرض يُعد دافعًا حقيقيًا، دافعًا دينيًا، ووطنيًا، وعاطفيًا، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، حيث يبرز مفهوم حب الوطن الليبي، وحب ليبيا، والتعلق بها، والعمل على نهضتها، وكل ما من شأنه أن يتحقق من خلال المصالحة الوطنية، مما سيرد في حينه عند حديثنا عن ماهية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.

---

1 - الأبيات للشاعرة: ميسون بنت بحدل، بعد زواجها من معاوية بن أبي سفيان، أحد خلفاء بني أمية.

2 - البيت للشاعر: حبيب بن أوس بن الحارث الطائي، أحد أمراء البيان.

● **مفهوم المواطنة:**

ورد في الموسوعة العربية العالمية تعريف المواطنة بأنها: (اصطلاح يُشير إلى الانتماء إلى أمة، أو وطن)[1].

وفي قاموس علم الاجتماع تُعرف المواطنة بأنها: (مكانة، أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي، ومجتمع سياسي "كدولة مثلاً").

ومن خلال هذه العلاقة يُقدم الطرف الأول وهو الفرد الولاء، ويلتزم به، في حين يتولى الطرف الثاني وهو المجتمع السياسي الحماية، وتتحدد العلاقة بين الطرف الأول والثاني عن طريق القانون.

وينظر لها بعض الباحثين على أنها: (الشعور بالانتماء والولاء للوطن، وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية، وحماية الذات من الأخطار المصيرية)[2].

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة، وهما: (الوطن، والمواطن).

وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد، وعناصر الأمة كجماعة، والحاكم، والإمام، وتُتوج هذه الصلات جميعًا الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين المسلمين والأرض التي يُقيمون عليها من جهة أخرى.

---

1 – موقع إستراتيجية البحث العلمي، سابق الإشارة.

2 – المصدر السابق.

وبعبارة أخرى، فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة، وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام (وطن المسلم)، وبين من يُقيمون على هذا الوطن، أو هذه الدار من المسلمين، وغيرهم.

وبالعطف على ما سلف، تعني المواطنة وحدة الانتماء، والولاء من قبل المكون السكاني في البلاد، على اختلاف تنوّعه العرقي، والديني، والمذهبي،... للوطن الذي يحتضنهم، الأمر الذي يقتضي أن تذوب كل خلافاتهم، واختلافاتهم عند حدود المشاركة، والتعاون في بناء الوطن، وتنميته، والحفاظ عليه باعتباره قاسمًا مشتركًا للجميع.

وفي هذا الصدد، وتماشيًا مع مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، يكون من الثوابت كون المواطنة حق لكل مواطن.

وبالبناء على ذلك، يكون يقينيًا ثبوت المواطنة لكل ليبي وفق دراستنا هذه، ولا يستطيع أي من طرفي النزاع في ليبيا أن يمنع حق المواطنة على الطرف الآخر، فكلا طرفي النزاع ليبي، وينتمي إلى ليبيا، ويرتبط بها منشأً، وانتماءً، ولا يمكن أن يحول اختلاف الانتماء السياسي، أو النسب الاجتماعي، أو أي أمرٍ آخر، دون التمتع بحق المواطنة.

كما أن المواطنة في أي دولة بما في ذلك ليبيا، لا يُمكن بحالٍ من الأحوال أن تكون على درجات، ولا يملك أحد من المواطنين، بما في ذلك السلطة الحاكمة، أن يتباهى بأنه مواطن من الدرجة الأولى، وأن غيره هم مواطنون بدرجة تالية لدرجته، وإلا عُد ذلك من سياسات الميز العنصري المحرم شرعًا، والمجرم قانونًا.

وقد تطور مفهوم المواطنة عبر تاريخ الإنسانية خلال القرون الخمسة الأخيرة، حيث كان الأصل في حق اكتساب المواطنة الكاملة مبني علي العرق، واعتبر المواطن هو المولود من أبوين من ذات النسيج الاجتماعي (القبلي، أو الإثني)، المتوجد في ذات الوطن.

ومع تنامي الإحساس بوحدة الجنس البشري، وأمام تجدد حاجيات المجتمعات الصناعية، ذات النمو المتسارع لأعداد متزايدة من القوى العاملة الشابة، تحول مفهوم المواطنة من الإنتماء العرقي، أو الإثني إلى مفهوم المساكنة المبني على الإنتماء، وليس الأصول العرقية.

هذا التغير صاحبته تبدلات كبيرة مع الوقت، ووفقاً للتحولات الديموغرافية والإثنية جراء الحروب، والكوارث الطبيعية، وما يصاحبها من فَقْد أعداد كبيرة من الشباب كوقود للحروب، والصراعات الإقليمية، والنزاعات الدولية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من القرن المنصرم، حدث التحول الأكبر في ماهية المفهوم، حيث رسخت مواثيق، وإعلانات حقوق الإنسان مفهوماً مُستجدًا للمواطنة، يرتكز على الإنتماء، ونتج عن هذا التبدل مفهوم جديد ظهر في القرن العشرين، وهو مفهوم التجنيس، الذي يعادل مفهوم المواطنة في وقتنا الحاضر، ويرى العديد من الباحثين أن المواطنة المبنية على الأساس العرقي، أو الإثني في طريقها إلى الزوال نظرًا لتجدد، وتشابك، وتعقيدات احتياجات المجتمعات المعاصرة من جهة، ومن جهة أخرى نظرًا إلى تنامي الإحساس بوحدة الجنس البشري، و أرى أن مفهوم المواطنة المبني على الإنتماء وليس العرق، هو المفهوم الإنساني الشمولي الأقرب إلى تعاليم الإسلام الكونية.

وفي ضوء هذا التحليل، يجب على الدولة الليبية مجتمعة، كسياسة عامة، ويجب على كل مؤسساتها أن تُعامل جميع الليبيين على هذا الأساس، وأن تسعى لتحقيق المساواة بين مواطنيها، مساواة حقيقية بما يضمن العيش المشترك، ويكفل تجانس الشعب الليبي، ويُذيب التمايز العنصري على أساس التتالي في درجات المواطنة.

لذلك كله، فمن أساسيات المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، إظهار الدولة لحسن نيتها، وهي مُجبرة على ذلك تجاه جميع أفراد الشعب الليبي، بصرف النظر عن موقفهم السياسي، أو انتمائهم الاجتماعي، أو أصلهم العرقي، أو لونهم الجسدي،...

وعلى الدولة أن توجه مؤسساتها في هذا الاتجاه، وعلى رأسها المؤسسة الإعلامية، وخاصة الرسمية، التي لا يحق لها شرعًا، ولا قانونًا أن تُثير الفتنة، أو أن تُشجع على التمايز في المواطنة، بل ينبغي أن تكون المؤسسة الإعلامية الأداةَ المُثلى لإبراز مفهوم المواطنة، والمساواة بين أفراد الشعب الليبي، وأن تشجع على الوئام الاجتماعي، والتناغم الشعبي، والتجانس بين القبائل الليبية، المكوّن الأساس للشعب الليبي.

وفي إطار المواطنة يحتاج المجتمع إلى إعلام تعددي، قوي وفاعل، يُساعد على ممارسة التعددية من ناحية، ويكشف الأمراض الاجتماعية، والسياسية، والثقافية من ناحية أخرى بقصد معالجتها، والنهوض بالمجتمع، وفي اعتقادنا أن المجتمع الليبي أحوج ما يكون لمثل هذا الإعلام في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخه.

ويقصد بإعلام المواطنة أن تجد هموم المواطن مساحة في وسائل الإعلام، وتتنوع هموم المواطن حسب موقعه الاجتماعي، والديني، والسياسي، والثقافي، في المجتمع، حيث هناك هموم للفقراء، وهموم للمرأة، واليوم في ليبيا هناك هموم للجرحى، والمصابين، والمفقودين، وهموم للاجئين، وهموم للنازحين، والمعتقلين، ومن فقدوا وظائفهم، وهموم للعمال،.....إلخ.

ولذا فمن الطبيعي أن تجد كل فئات المجتمع مساحة تعبير عن همومها في وسائل الإعلام، وكلما وجد المواطن- العادي البسيط- مساحة تعبير ملائمة عن همومه في وسائل الإعلام، كلما كان ذلك مؤشرًا علي أن وسائل الإعلام ذات طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن.

وعلي العكس مما سبق، هناك إعلام يلعب دورًا ضد ثقافة المواطنة، وللأسف هو السائد في كثيرٍ من الوسائل الإعلامية للمجتمع الليبي، وسواء كان ذلك بتجاهل هموم مواطنينَ في المجتمع، أو بتفضيل التعبير طبقياً، أو سياسياً، أو ثقافياً، أو دينياً، عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم، وقد يصل الأمر إلي أبعد من

هذا حين يوظف الإعلام ذاته- كأداة صراع- سياسياً، أو ثقافياً، أو اقتصادياً، أو دينياً، من خلال تأليب مجموعات من المواطنين علي بعضهم بعضًا، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع، أو تصوير قطاعات من البشر بصورة سلبية مما يدفع من المواطنين إلي التعامل معهم بتعالٍ غير مبرر[1].

على أمل أن يكون الإعلام وسيلة تختزل ذاتها في أداء رسالتها النبيلة، والمتمثلة في إيراد الأخبار، والتعليم، والترفيه للمواطن.

- **مفهوم الشعب (والشعب الليبي)**[2]:

الشعب هو مجموعة من الأفراد، أو الأقوام، يعيشون في إطار واحد من الثقافة، والعادات، والتقاليد العامة، ضمن مجتمع واحد، وعلى أرض واحدة.

ومن الأمور المميزة لكل شعب هي طريقة تعاملهم، وشكل العلاقات الاجتماعية التي تتكون في مجتمعات هذا الشعب، إضافة إلى أسلوب العقد الاجتماعي بين أفراد الشعب.

ومن الأمثلة على الأمور التي يتميز بها شعب دولة ما، يأتي الدين، ومعنى الحياة، وأهمية العلم، والكثير من الأسئلة الفلسفية التي تدخل في صميم خصائص كل شعب.

والناس هم مجموعة من الأفراد الحيّة المتحضرة، ويمكن إطلاق هذا اللفظ على مجرد مجموعة من الأشخاص دون وجود صفة مشتركة بينهم.

---

1 - للمزيد يؤمل الاطلاع على مقال نُشر في 4/ 4/ 2010، بموقع ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسانية، على الرابط: http://www.maatpeace.org/node/300

2 - حول مفهوم الشعب بصورة تفصيلية انظر: عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 91 وما بعدها، منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، بدون ناشر، الطبعة الثانية، 2005، ص 36.

وعن الشعب الليبي فهو شعب مزيج من أعراق، وإثنيات عديدة تعايشت فيما بينها طيلة سبعة آلآف سنة على الأرض الليبية، مكونة من العرب، والأمازيغ، والطوارق، والتبو، ويتألف الشعب الليبي من أكثر من ألف وخمسمائة قبيلة ليبية، تمتد من الحدود الليبية شرقًا، وإلى الحدود الليبية غربًا على امتداد الساحل الليبي، ومن شمال ليبيا إلى أقصى جنوبها.

وتمثل القبائل العربية أغلبية ساحقة بين مكونات هذا الشعب، إضافة إلى قبائل الأمازيغ، وقبائل الطوارق، وأخيرًا قبائل التبو في الجنوب الليبي.

ويدين جميع الليبيين وبلا استثناء بالإسلام المعتدل، ولا توجد هناك انقسامات مذهبية واضحة، حيث يغلب على جلهم التدين وفق مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، وينهج بعض الليبيين التدين وفق المذهب الإباضي، في حين أصبح هنالك انتشار لبعض المذاهب، أو المناهج التدينية، كالمنهج السلفي، ومنهج الإخوان المسلمون،...

ويتحدث الشعب الليبي اللغة العربية، والتيفيناغ لُغة الأمازيغ، والتماشقية لُغة الطوارق، ولُغة التيدا التي هي لُغة التبو ذات الأصل الأمازيغي، وجميع أفراد الشعب الليبي يتحدثون اللهجة العربية الليبية.

ودرجة التجانس، والإنصهار كبيرة بين مكونات الشعب الليبي العرقية، والإثنية، حيث تكاد ترتبط جميع القبائل الليبية ببعضها بعضًا بعلاقات مصاهرة، فلا توجد قبيلة لا تربطها علاقة مصاهرة بقبيلة أخرى، ولا مدينة بالمدن الأخرى، في أنموذج رائع يحكي الأخوة الإيمانية، والأخوة الوطنية بين أبناء هذا الشعب، مما يزيد اللُحمة الوطنية متانة، والوحدة الوطنية تجسدًا واستمرارًا، إذ أضحى الشعب الليبي بفضل الله تعالى أولاً، ثم توافر المقومات التي مرت معنا ثانيًا، كمثل جسد واحد، فإذا ما اشتكت قبيلة بعينها، اشتكت ليبيا بأسرها، وتداعت كل القبائل لها بالسهر والحمى، والسؤال عن القبيلة التي تشتكي.

استمر ذلك الحال، وظل ذلك التناغم والتجانس بين أفراد الشعب الليبي قائمًا، وعلى مر العديد من الحقب التاريخية، حتى اندلعت أحداث السابع عشر من فبراير سنة ألفين وأحد عشر، التي جاءت كردة فعل حادة، وعنيفة على انسداد الأفق، وغياب لغة الحوار، وتفاقم تدهور الوضع في ليبيا على كافة الصعد، والقبضة الحديدية للنظام، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، وتهتك، وتآكل مؤسسات الدولة الليبية، هذا مع تهيئة ووجود ظرف إقليمي، ودولي مناسب للانتفاض، وسرعان ما تعاقبت الأحداث وتلاحقت، وبعد أن كان مطلب المتفضين هو إجراء إصلاحات جذرية في بنية النظام، صار المطلب الأساس يتمثل في ضرورة تخلي، وتنحي النظام القائم عن السلطة في ليبيا، وتدخل العالم الخارجي، وكرّت سبحة العنف، والعنف المضاد.

استمرت الأحداث الليبية، لمدة تربو على سبعة أشهر، وتخللها اقتتال داخلي وخارجي، واختلفت وجهات النظر بين أبناء الشعب الليبي حول مسألة جوهرية تتمثل في فهم كل منهم لحب الوطن، والولاء له، ومن هنا حدث الشرخ في اللحمة الوطنية، وتمزق النسيج الاجتماعي الليبي المتين.

وبالبناء على ما سبق، فلا مناص من عقد حوار وطني فاعل، وإجراء مصالحة وطنية حقيقية، تهدف إلى حقن الدماء الليبية الزكية، وتمتين اللحمة الوطنية، ورص الصف الداخلي للبلاد، ورأب الصدع، وتسوية الشرخ الذي طال التركيبة البنيوية لقبائلنا، وذلك من أجل السلم الاجتماعي، وعودة الأمن، والأمان لليبيا، حيث إن تجانس الشعب عامل قوة ووحدة، وخلافه يكون وبالاً على العباد والبلاد[1]، وقضاءً على الدولة الليبية.

---

1 - انظر تأثير العامل الديمغرافي، أو السكاني على العلاقات الدولية، في: عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، سابق الإشارة، ص 184، علي شفيق العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة، الرباط، المغرب، 1990، ص 114.

- **مفهوم الدولة (والدولة الليبية):**

يثير موضوع تعريف الدولة العديد من الإشكاليات، والخلافات النظرية، لدى فقهاء القانون الدولي العام، والقانون الوطني في مختلف الأنظمة القانونية، بل وبين المهتمين بالدراسات السياسية والدولية على وجه العموم.

وترجع هذه الخلافات النظرية إلى الطبيعة المعقدة للظاهرة موضوع التعريف ذاتها.

فالدولة في الواقع ظاهرة ملموسة للجميع، إلا أنها شديدة الغموض، سواء فيما يتعلق بتفاعلها كطرف من أطراف العلاقات الدولية، وأيضًا تعريفها بدقة ووضوح، حيث يعدّ أمرًا من الصعوبة بمكان[1].

وفي هذا الإطار نكتفي هنا بتعريفنا للدولة، حيث نرى أنها: (مجموعة من الأفراد بينهم تجانس ديني، أو اجتماعي، أو أي تجانس من نوع آخر، يُقيمون على رقعة جغرافية معينة، معلومة الحدود، ولهم هيئة سياسية حاكمة، وقادرة على ممارسة السيادة بمظهريها الداخلي والخارجي، ويُكوّن هؤلاء الأفراد مع هيئتهم الحاكمة على رقعتهم الجغرافية، وحدة سياسية مستقلة هي الدولة)[2].

وفي ضوء هذا التعريف تكون الدولة الليبية هي الشعب الليبي، على الخريطة السياسية لليبيا، بما في ذلك كافة المؤسسات العامة، والأجهزة الحكومية القائمة زمن انتفاضة السابع عشر من فبراير سنة ألفين وأحد عشر، وهي ملك للشعب الليبي

---

1 – انظر: منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 34، وقد قام بسرد العديد من التعريفات لكبار الفقهاء، وأيضًا: عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، وكالة المطبوعات بالكويت، دون سنة نشر، ص 15 وما بعدها.

2 – عبد السلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، سابق الإشارة، ص 88-89.

بصورة مجتمعة، ولا يمكن بحال من الأحوال اعتبار هذه المؤسسات، والأجهزة الحكومية بأنها ملك لأحدٍ من الناس بعينه وشخصه، أو ملك ورثته، أو أنها لفئة دون غيرها، أو جماعة دون أخرى.

أضف إلى ذلك أن هذه المؤسسات العامة، والأجهزة الحكومية محمية بصريح النصوص القانونية التي تُجرم، وتحرم الاعتداء عليها، أو العبث بها، أو سرقة ممتلكاتها، كي تبقى للشعب الليبي، يتوارثها جيلاً بعد جيل، مما يتطلب وعيًا بذلك إلى حين قدرة الدولة على تحقيق السيادة، وحماية هذه المؤسسات، والأجهزة.

● مفهوم السيادة الوطنية لليبيا:

تُعد السيادة بمظهريها الداخلي والخارجي، من أركان قيام الدولة، ولا يُتصور قيام دولة بدون سيادة، إذ إن الإقليم، والشعب، ليس بإمكانهما لعب دور في العلاقات الدولية، إلا بواسطة سلطة سياسية منظمة، وتلك هي السيادة[1].

وتعني السيادة في مفهومها الإيجابي استئثار الدولة، (كجسم اعتباري ذي صلاحيات ضابطة، وحاكمة، والمحددة وفق القوانين الأساسية، والدستور)، بممارسة عدد من الاختصاصات، أو السلطات التي تنفرد بها الدول، ويعترف لها القانون الدولي بها.

أما سلبيًا فتعني السيادة عدم وُجود أي تبعية لأي كيانٍ خارج الدولة، سواء كان دولة أخرى، أو مجموعة دول، أو منظمة دولية.

ويراد بمظهر السيادة الداخلي قدرة الهيئة الحاكمة بسط سلطانها، ونفوذها على الإقليم، وعلى الشعب.

1 – منصور ميلاد يونس، سابق الإشارة، ص 36.

في حين يراد بالمظهر الخارجي لسيادة الدولة، حريتها في تصريف شؤونها الخارجية، بما في ذلك حريتها في التعاقد، وجميع التصرفات المشروعة وفقًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي العام.

ويؤسفنا القول بأن السيادة بمظهريها الداخلي، والخارجي، هي مفقودة اليوم بالنسبة للدولة الليبية، فعلى الصعيد الداخلي، وحتى كتابة هذه الصفحات، لا تُوجد سلطة مركزية عُليا، يُمكنها بسط سيطرتها على كامل الإقليم الليبي، أو فرض تعليماتها على كافة أفراد الشعب الليبي، حيث إن الملاحظ هو تجزؤ السيادة، فهناك مدن، ومناطق تخضع لسيادة جزء من أجهزة الدولة، أو لبعض رجالاتها، ومدن، ومناطق أخرى، تخضع لأجهزة أخرى، أو لأشخاصٍ آخرين غير من تخضع لهم المدن، والمناطق الأولى، والصحيح فقهًا وقضاءً أن السيادة لا تتجزأ.

هذا فضلاً على أن الانتشار الكثيف للسلاح بين الأفراد، والكتائب المسلحة، يشكل خطراً على السيادة، لأنه أوجد واقعاً في غاية الغرابة، حيث شكلت هذه الكتائب الأمنية المسلحة مراكز ضغط، ولوبي سياسي، يفرض وجوده بقوة السلاح.

كما أن الإنفلات الأمني، وعجز الدولة عن السيطرة، وبسط نفوذها، أدى إلى نشوء ظاهرة الجريمة المنظمة، التي يقوم بها عُتاة الجريمة، الذين أُطلق سراحهم بالآلاف أثناء الأحداث وبعدها .

أما على الصعيد الخارجي، فإن الأجواء الليبية اليوم مُستباحة، وكذلك الأرض الليبية التي أضحت مرتعًا للأجهزة الإستخباراتية للعديد من دول العالم.

وفي اعتقادنا أنه من المستحيل أن تتحقق للدولة الليبية سيادة كاملة بمظهريها الداخلي، والخارجي، ما لم تكن هناك مصالحة وطنية حقيقية، وشاملة، بموجبها يتوافق كل الشعب بمختلف شرائحه، وفئاته، وبصرف النظر عن الانتماءات السياسية، ويخضع لها، وتستطيع الحكومة تبعًا لذلك أن تفرض هيبتها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ونعود للقول بأنه من مقتضيات قيام الدولة الليبية، والنهوض بليبيا، هو تجاوز صفحة الماضي بكل ما تحمله من الآم، حيث إن وجود النزاعات، والصراعات أمر طبيعي[1]، وأسباب النزاعات كثيرة، نعرض لأهمها، علّ ذلك يُبيّن وبصورة جلية أهمية قيام مصالحة وطنية، إذا ما عرفنا أن وُجود النزاع أمر طبيعي، والأكثر منه طبيعية هو التصالح والتسامح[2].

• مفهوم السلم الاجتماعي وأركانه:

يتكون كل مجتمعٍ من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم بعضًا، سواءً في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه (عقد اجتماعي)، أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق، وواجبات كل طرف في المجتمع.

والخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكاً لحقوق طرفٍ من الأطراف، وإخلالاً بالتزامات طرف آخر، مما يستوجب التدخل الحاسم، والسريع لتصحيح الموقف.

من هذا المنطق فإن العقد الاجتماعي هو :

- تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، والقوة، والإمكانات، والإرادات .
- يحافظ علي هذا التوازن في المجتمع (قوة)، وليست بالضرورة هي (قوة العضلات) أي العنف، ولكن هي في الأساس قوة القانون، والشرعية .

1 - يقول الله تعالى: (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وتمت كلمة ربكَ لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين).

2 - في الالتزام بالتسامح، والتصالح، والابتعاد عن التنازع، استجابة لقول الله تعالى: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين).

- يُساعد علي تسوية النزاعات، أو الخلافات باعتباره المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم.

ويساعد ذلك علي حدوث ما يُمكن أن نُطلق عليه (التوقع)، بحيث إن كل طرف يتوقع من الطرف الآخر سلوكاً معيناً، بناءً علي ما يقع علي عاتقه من التزامات وواجبات، فإذا لم يأت بهذا السلوك، يُعتبر ذلك خروجاً على العقد الاجتماعي السائد .

فمثلا إذا كانت هناك التزامات تقع على عاتق صاحب العمل تجاه العاملين، فإنه في المقابل هناك حقوق لصاحب العمل تجاه العاملين، والإخلال بأي منهما يؤدي إلي الخروج عن العقد الاجتماعي، مما يستوجب التصحيح.

وهناك نوعان من العقد الاجتماعي، الأول مباشر، والثاني غير مباشر[1]:

1. العقد الاجتماعي المباشر: هو العقد الذي تبرمه الأطراف علي نحو محدد سلفاً، مثل تحديد المكان، الزمان، التوقعات المتبادلة من جانب كل الأطراف.

2. العقد الاجتماعي غير المباشر: هو العقد الذي يتعلق بالقيم، والمعايير، والمشاعر، والاتجاهات، ويُعرّف أحيانًا على أنه منظومة القيم، والمثل، وما هو متفق عليه ضمناً بين مختلف الأطراف، والخروج عليه يبعث علي الاستنكار.

كيف يمكن- في ضوء كل هذا- أن يتحقق السلم الاجتماعي بينهم؟ هناك عدة أركان للسلام الاجتماعي في أي مجتمع، لا تتصل فقط بالتاريخ، لكنها تقترب أكثر فأكثر من الإدارة السياسية للمجتمعات .

1 – نقلاً عن: موقع ماعت للتنمية والسلام، وحقوق الإنسان، سابق الإشارة إليه.

- **أركان السلم الاجتماعي:**

للسلم الاجتماعي جملة من الأركان التي يقوم عليها تتمثل في الآتي:

■ **الإدارة السلمية للتعددية:**

تعرف المجتمعات البشرية ظاهرة التعددية الدينية، والمذهبية، واللغوية، والإثنية، ولم تعد هناك مجتمعات خالصة تضم أهل دين معين، وإن كان المجتمع الليبي يمتاز بهذا في رأينا، حيث يدين كل الشعب الليبي بالإسلام المعتدل.

لقد تحولت التعددية إلي قيمة أساسية في المجتمعات المتنوعة، بشرياً، ودينياً، وثقافياً، والتعددية في ذاتها لا تعني سوى ظاهرة اجتماعية، ويتوقف الأمر بشكل أساسي علي إدارة التعددية، حيث إن هناك إدارة سلمية، تحفظ للجماعات المتنوعة التي تعيش مع بعضها بعضاً مساحة للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل، وهناك تعددية سلبية تقوم علي اعتبار التنوع (مصدر ضعف)، وليس (مصدر غناء)، ويترتب على ذلك العمل بقدر المستطاع على نفي الآخر المختلف، لصالح الجماعات الأكبر عدداً، أو الأكثر سلطة، أو الأوسع ثراءً، ونفوذًا، يؤدي ذلك حتمًا إلي حروب أهلية، أو إثنية، أو مذهبية،... ويخلف وراءه قتلى، وجرحى، وخراب اقتصادي، والأكثر خطورة ذاكرة تاريخية تتناقلها الأجيال محملة بمشاعر الحقد، وذكريات الكراهية، والرغبة في الانتقام.

■ **الاحتكام إلي القانون:**

يمثل حكم القانون في المجتمع الحديث، أحد أهم عوامل تحقيق المساواة، والعدالة في العلاقات بين الأفراد، والجماعات.

ويعني حكم القانون عدد من النقاط الأساسية:

1. الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في اللون، أو الجنس، أو الدين، أو العرق، أو الانتماء السياسي من باب أولى[1].
2. مؤسسات العدالة، الشرطة، والنيابة، والمحاكم، تطبق القانون علي الأفراد بحيادية كاملة بصرف النظر عن موقعهم الاجتماعي، أو انتمائهم الديني، أو نفوذهم السياسي.
3. يكون اللجوء إلي مؤسسات العدالة ميسورًا مكفولاً للجميع، لا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق إمكاناته المالية أو مستواه الثقافي.
4. يُحاكم الشخص أمام قاضيه الطبيعي[2]، ولا يواجه أي إجراءات استثنائية بسبب انتمائه السياسي، أو الديني، أو المذهبي.
5. تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية، وفي الوقت ذاته لا يؤدي إلي إطالة أمد التقاضي على نحو يضيع حقوق المواطنين.
6. تنفذ الأحكام الصادرة عن مؤسسات العدالة بحزم دون تسويف أو تأخير.

هذه المعايير الأساسية التي تحكم وتجسد مفهوم حكم القانون في المجتمع، ويؤدي حضورها إلى ما يمكن أن نطلق عليه كما أسلفنا (التوقع الاجتماعي)، ويعني ذلك أن الأفراد يتوقعون نظاماً قانونياً في المجتمع، يحكم علاقات بعضهم بعضاً، يقوم على

---

1 - من أبسط تعريفات حقوق الإنسان أنها: كافة الاحتياجات، والمتطلبات التي يحتاجها الإنسان، وتثبت له بوصفه إنسانًا، بصرف النظر عن أي عامل آخر كالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، ... أو أي عاملٍ آخر، وهي ليست هبة من أحد، ولا يجوز التنازل عليها.

2 - غني عن البيان أن محاكمة الشخص أمام قاضيه الطبيعي، هي من المبادئ العامة للقانون.

وضوح القوانين، وشفافية عملية التقاضي، والحزم في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية واجبة النفاذ.

إن غياب بعض هذه المعايير، أو جميعها، يقود قطعيًا إلي إهدار مفهوم المساواة بين المواطنين في المجتمع، ويدفع الأفراد إلي الاستناد إلي قوانين من صنعهم، مثل البلطجة، والرشوة، وجميعها تعبر عن اهتزاز مفهوم حكم القانون في نفوس الأفراد، وهو ما يؤثر على السلم الاجتماعي في المجتمع.

■ **الحكم الرشيد:**

الحفاظ على السلم الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلي حكم رشيد، فكثير من القلاقل، والإضرابات تحدث من جراء احتكار السلطة، وغياب التداول السلمي للسلطة، واستغلال النفوذ، ووجود طبقةٍ فوق القانون، ولا تطالها يد المساءلة، ونهب المال العام، والقبلية، والجهوية.

من هنا يحتاج السلم الاجتماعي إلى ديمقراطية، وحكم رشيد، ويعني الحكم الرشيد مجموعة من المفاهيم الأساسية، كالمساءلة، والشفافية، وحرية تداول المعلومات في المجتمع، والمشاركة، ومحاربة الفساد، إذ قد يتحول الفساد إلى أداة لتسيير الحياة اليومية من خلال تحريك تروس البيروقراطية المتكلسة، وشراء الولاء، وتجنيد التابعين، وحشد الأنصار، وبناء قاعدة التأييد، وخدمة المصالح الضيقة، وهو ما يتسبب بالضرورة في إحداث فجوة حقيقية بين الأغنياء، والفقراء في المجتمع، وهو ما يؤدي إلي ارتفاع مستوى التوتر الاجتماعي، والاحتقان السياسي، ولجوء بعض الفئات إلى العنف، والجريمة[1].

---

1 - المصدر السابق بتصرف.

وبالبناء على ما سبق فإن السلم الاجتماعي في ليبيا اليوم مرهون بإقامة أركانه، وتطبيق سياساته التي مرت معنا، وإتاحة الفرصة في إطار العدالة الاجتماعية، والمساواة، وخاصة في ظل العدالة الانتقالية.

- **مفهوم العدالة الانتقالية (عدالة دون حقد وانتقام)[1]:**

تُعد العدالة الانتقالية أحد روافد أنسنة السياسة في ليبيا، وهي عملية محورية بالنسبة لهذه الأخيرة، وهي مسألة قانونية، وبالتالي فليست مسألة ثأرية، أو انتقامية، وإلا تكون قد أفرغت من محتواها، وسيترتب عليها الضرر حينها.

وعلى هذا الأساس ينبغي على القائمين عليها أن يراعوا التركيبة اللفظية، والدلالية للمصطلح، حيث إنها عدالة، فيبتعد عنها الحقد، والانتقام، والثأر، والتشفي.

وكونها انتقالية فيُمكن التجاوز عن الكثير من المخالفات التي لا تؤثر على سير الحياة الطبيعية في المجتمع الليبي، إذ قد يُكتفى بمعرفة الحقائق حول موضوع معين، وليس بالضرورة التركيز عليه، ويحضرنا هنا قول وليد جنبلاط لسعد الحريري: (نكتفي بالحقيقة، ولا نريد الانتقام)، مذكرًا إياه باكتفائه بمعرفة الحقيقة في قضية اغتيال والده كمال جنبلاط[2].

---

1 – أحمد شوقي بنيوب، الدليل حول العدالة الانتقالية، تقديم الطيب البكوش، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، سلسلة أدلة تدريبية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، سبتمبر، 2007، وأيضًا: أحمد شوقي بنيوب، الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر – التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة فريدريش إيبرت، الرباط، المغرب، 2008.

2 – طوني عطا الله، التجارب اللبنانية بين النزاعات والتسوية، مقتضيات السلم الأهلي والذاكرة، حالة لبنان من منظور تطبيقي ومقارن، بحث غير منشور، الجامعة اللبنانية، ص 13.

إن العدالة الانتقالية التي تتطلبها ليبيا اليوم كنمط مغاير من العدالة لا يقتصر على الجوانب القانونية التقنية، بل هي العدالة الرحيمة المؤسسة على التماس العذر، والصفح، والتسامح، بدون حقد وانتقام، تهدف إلى المضي بالوطن قُدمًا، وعدم توريث الأجيال القادمة آلية تكرار الحرب.

ومع ذلك فإن تقصي الحقائق، والبحث عن انتهاكات حقوق الإنسان أمر ضروري، وحاجة ماسة، وملحة، حيث إن اشتمال إستراتيجية العدالة الانتقالية على تقصي الحقائق من شأنه أن يوفر إطارًا لتسوية القضايا الأكثر خلافية، مما يؤدي إلى توقف الصراعات، ومنع المزيد من الأعمال الانتقامية الأخرى.

إنه إذا ما أُخذ بهاتيك الأسس في العدالة الانتقالية، وتم مراعاة كل تلك الاعتبارات، فسنؤسس لمصالحة وطنية حقيقية، وشاملة، تستند إلى الحقيقة، والعدالة، الممزوجتان بروح التسامح.

ومن هنا فإن العدالة الانتقالية تشمل النطاق الكامل للعمليات، والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع مواجهة الانتهاكات واسعة النطاق التي تم ارتكابها بالماضي، بشكل يضمن المساءلة، وخدمة العدالة، وتحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي[1].

وغني عن البيان أن القضايا التي يتم بشأنها تطبيق العدالة الانتقالية هي الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، وخرق مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، فتتم تسوية تلك القضايا قانونيًا، والالتفات إلى الأشخاص الذين عانوا من

1 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية، وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر بمرحلة صراع، وما بعد الصراع، 3/ أغسطس/ 2004، وثيقة رقم 616/ 2004/ s.

انتهاكات بسبب الأعمال الانتقامية إذ يستحقون جبر الضرر، وإنهاء نزوحهم، وإلا فإن الجروح لن تلتئم، وسيكون مؤدى ذلك نشوب صراعات مستقبلية[1].

أضف إلى ذلك أن من التحديات الأساسية لتطبيق العدالة الانتقالية، وبناء الدولة الليبية الحديثة هو ضعف المؤسسات القانونية الليبية، وغياب سيادة القانون، والبطء في تفعيل الجهاز القضائي[2].

وحاصل الكَلِم أن بإمكان تطبيق العدالة الانتقالية أن تمكن المجتمع الليبي من الالتزام بقيم معينة من أجل المُضي قُدمًا، والتي يُمكن أن تنعكس على الواقع الليبي، كما يُمكن لليبيا أن تستفيد من العديد من الأمثلة الموجودة في دول أخرى، وسيكون من المؤسف أن لا تتمكن ليبيا من اغتنام مثل هذه الفرصة عند هذا المنعطف الحيوي من تاريخها.

ومع ذلك فإن العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية كلاهما نتيجة للصراعات، والنزاعات،ولذا نعرض لأسباب المنازعات، والخصومات، على النحو التالي:

- **الأسباب الرئيسة للمنازعات:**

من خلال إلقاء نظرة على الوقائع الحياتية في سجلات التاريخ، وتتبّع الوثائق، والأحكام القضائية على مر العصور، وفي مختلف الأمصار، وبالاستماع إلى وسائل الإعلام المعاصرة، وذلك لأجل البحث عن أهم الأسباب الرئيسة لوجود المشاكل، والخلافات، والمنازعات بين بني الإنسان، نجد أنها لا يمكن أن تخرج عن الأسباب التالية:

---

1 – انظر تقرير الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية – أساس ليبيا الجديدة، ص 3، 4.

2 – المصدر السابق، ص 5.

■ الظفر بالمكاسب والمصالح:

وسواء كان ذلك بين الأفراد الطبيعيين، أو الاعتباريين، أو بين القبائل، وصولاً إلى المنازعات بين الدول.

فعلى مر التاريخ كانت حروب الاحتلال[1]، وأبشع صور الاستعمار[2]، بسبب السيطرة على الموارد الطبيعية، والموجودات المادية، والتحكم في الطرقات، والأسواق، وتحقيق الأرباح،...

وتشهد المحاكم الدولية، وكذلك الوطنية على مختلف درجاتها، العديد من المنازعات الشخصية، وأغلبها حول الملكية، أو الحقوق المالية، أو الديون، وغيرها.

■ الخلافات العقدية والأيديولوجية:

ربما من أهم أسباب المنازعات، وقيام العداوات، ووقوع القتال، هو الخلاف العقدي، والتعارض الأيديولوجي، وتصادم الأفكار بين الناس.

فمثلاً نزاع الأنبياء عليهم السلام، وهم دُعاة الإصلاح، والدعوة إلى الإيمان بالله تعالى، والتزام بقيم الحق، والعدل، والخير، والسلام، مع الطواغيت، وأتباع الأفكار الزائغة، وعقائد الإلحاد، هو من أبرز الصراعات، والمنازعات البشرية، سببه الخلافات العقدية.

كما أن الصراع القائم اليوم بين المسلمين، والوثنيين، والمسيحيين، واليهود،... أو بين الفكر الماركسي، والفكر الرأسمالي، والفكر الإسلامي، أو بين المذاهب الدينية،

---

1 – الاحتلال الأمريكي للعراق مثلاً.

2 – على سبيل المثال كان التنازع بسبب الظفر بالمكاسب، والمصالح المادية سمة بارزة لكل الأنظمة التي مارست الاستعمار، ويتضح ذلك جليًا في الاستعمار الإيطالي لليبيا، والاستعمار الفرنسي للجزائر، ...

كمذاهب أهل السنة، وبين الفرق المسيحية مثل الكاثوليك، والبروتستانت، وغيرهم، هي منازعات أساسها الخلاف العقدي، والأيديولوجي.

وفي رأينا أن هذا السبب من أهم الأسباب، وأوسع وأخطر الخلافات، والمنازعات بين الناس، ففي الوقت الذي يُمكن فيه للإنسان أن يتنازل، أو يتخلى عن مكسب مادي، نراه يُقاتل باستماتة من أجل عقيدة يؤمن بها، أو فكرة يعتنقها.

ولله در القائل:

قف دون رأيك في الحياة مُجاهدًا   إن الحياة عقيدة وجهاد[1]

وطالما أنها مسألة عقدية، وفكرية، فحلّها ينبغي أن يكون فكريًا، وثقافيًا، حيث إن الجهل بين عامة الناس، والتوظيف السياسي، والنفعي لهذا الخلاف، هو السبب وراء تغذيته، وتأجيج خلافاته، وتعميقها.

ولهذا نجد أن القرآن الكريم يدعو إلى ضرورة تسوية الخلافات، والمنازعات الفكرية بين الناس بالطرق الفكرية، فالفكر يقابله الفكر، والحجة تدحضها الحجة، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[2].

بل أوجب سبحانه وتعالى دعوة غير المسلمين، وخاصة أهل الكتاب، إلى الالتقاء على كلمة من شأنها درء الخلافات والمنازعات، فقال عز اسمه: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾[3].

---

1 - البيت للشاعر: أحمد شوقي.

2 - سورة النحل، الآية (125).

3 - سورة آل عمران، الآية (64).

كما جعل مجادلتهم بالتي هي أحسن، حيث خاطبنا بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ ﴾[1].

ودعا القرآن الكريم إلى عدم مقابلة السيئة بالسيئة، وضرورة الدفع بالتي هي أحسن حيث يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴾[2].

وفي ذات الإطار، وهو السير تجاه نبذ الخلافات، والابتعاد عن المنازعات التي سببها الخلافات العقدية، والأيديولوجية، يدعو الله سبحانه وتعالى المسلمين إلى الاحتكام إلى كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، في حال حصول الخلاف، والنزاع بينهم، حيث يقول تقدست أسماؤه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[3].

وهنا ومن خلال الاهتمام الإلهي بوسائل دفع المنازعات الخلافية، يتضح لنا جليًا أن الخلافات العقدية، والأيديولوجية، من أهم الأسباب المُنشئة للمنازعات، والصراعات بين البشر، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى.

■ الانحياز إلى القومية والقبلية:

لا يقل خطورة الانحياز إلى القومية، والقبلية كسبب رئيس للمنازعات، عن الخلافات العقدية، والأيديولوجية، حيث إن من أخطر المنازعات بين الشعوب، والأمم، هي العصبية القومية، والصراع القومي، والمنازعات القبلية، لا سيّما بعد أن نُظّر للمفهوم القومي والعنصري، وصار له نظريات سياسية، واقتصادية، وأمنية، بل

---

1 – سورة العنكبوت، الآية (46).

2 – سورة فصلت، الآيتان (34،35).

3 – سورة النساء، الآية (58).

وبيولوجية، وتم تقسيم بني الإنسان إلى قوميات متفاوتة، ووُضع نظام الأمن القومي، وتكون مفهوم استعلاء القوميات، والانحياز لها، والانتصار لمصالحها، فنشبت المنازعات القومية، والعنصرية بين الناس.

وغني عن البيان أن هذه التمايزات القومية والعنصرية ليس لها أي أساسٍ علمي، أو قانوني، أو أخلاقي، أو بيولوجي، بل هي عصبية انتمائية على أساس اللغة، أو العرق، أو اللون،...

ونظرًا لخطورة هذا السبب، وتسببه في حدوث الكثير من المنازعات، والصراعات، نجد أن القرآن الكريم يرفض الانحياز العصبي لقومية، أو قبيلة، أو طائفة، أو غيرها[1].

ويؤكد القرآن الكريم على أن الناس سواسية في الإنسانية، ووحدة المنشأ البشري، فالناس كلهم بنو آدم، وآدم من تراب، والاختلاف في اللغة، واللون، لا يُعطي ميزة، ولا يُشكل فارقًا استعلائياً، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾[2].

وعليه فالاختلاف آية من آيات الله جلت قدرته، تدعو إلى التأمل في عظمة الله تعالى، وحب الخير للجميع، واحترامهم، وتكريمهم، وليس للاستعلاء عليهم، وإيجاد الفرقة والخلاف بينهم، والتنازع على موجودات الحياة، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[3].

---

1 – سيأتي الحديث عن نبذ العصبية القبلية، والميز العنصري.

2 – سورة الروم، الآية (21).

3 – سورة النساء، الآية (1).

وفي آية أخرى تقرر ذات الحقيقة، يقول الله جل وعلا: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾(1).

■ **الانتماءات السياسية، والفكرية:**

إن قراءة المساحة البشرية على امتداد تاريخها، ومنذ نشأة السلطة والدولة، كان الصراع على السلطة، والتنازع على القيادة، من أهم أسباب النزاع البشري، حيث إن أهم وأخطر الأزمات التي عانتها البشرية كالحروب، والخراب، والدمار، والعداوات،... وما زالت تعاني من بعضها، تأتي الانتماءات السياسية، والفكرية على رأس أسبابها.

والقرآن الكريم يُحذر من إتّباع الطواغيت، ومن استعمال القوة الغاشمة، ومن العدوان، والتسلط، ويعرض فرعون الطاغية السلطوي كأنموذج لهذه الظاهرة، قال تعالى مُخاطبًا النبي موسى وأخيه هارون عليهما السلام: ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾(2).

ويُبين ما وصل له فرعون من الطغيان، حيث قال عز اسمه في آية أخرى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾(3).

وفي موقع آخر يتحدث عن الفساد، والصراع السياسي، فيقول جلت قدرته: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾(4).

---

1 - سورة الحجرات، الآية (13).

2 - سورة طه، الآيتان (42، 43).

3 - سورة القصص، الآية (4).

4 - سورة البقرة، الآية (205).

■ **الخلافات الأسرية:**

في معرض الحديث عن الأسباب الرئيسة للمنازعات البشرية، يصبح من الضروري الحديث عن الخلافات الأسرية كأهم أسباب المنازعات، بدءًا بنزاع الزوج وزوجه، وانعكاس ذلك على الأبناء، وعلى بقية أفراد الأسرة.

والخلافات من هذا النوع تحدث بسبب سوء الخلق من أحد الزوجين، أو من كليهما، أو عدم احترام حقوق الآخر، أو الغيرة الباطلة، أو الأوضاع المالية للأسرة، أو عدم قناعة أحدهما بالآخر، أو غيرها مما هو شائع في الكثير من الأسر، وفي العديد من المجتمعات.

وقد تحدث القرآن الكريم عن هذه الظاهرة كثيرًا، وقدم الحلول، والمعالجات لها، وأكد على التفاهم، والتشاور، والتحكيم بين الزوجين لحل المشاكل، والمنازعات، واعتبر الطلاق آخر المعالجات التي كرّهها، وصرف النظر عنها، قال تعالى: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾[1].

ويقول أيضًا: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾[2].

وفي آية أخرى، نجد قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾[3].

1 – سورة النساء، الآية (127).

2 – سورة النساء، الآية (35).

3 – سورة الطلاق، الآيتان (2، 3).

■ **الأنانية:**

لم يعد مستغربًا أن تكون الأنانية، والأزمات النفسية أحد أهم الأسباب الرئيسة للمنازعات البشرية، إذ تُفيد الدراسات العلمية التي أجراها علماء النفس، وعلماء الإجرام، والباحثون في علم الاجتماع، أن الكثير من الخلافات، والمشاكل الاجتماعية سببها الوضع النفسي، والعُقد، والمشاكل النفسية للإنسان، وأن الحل لهذه المشاكل يكمن في التربية، والتوجيه السليم، وتوفير الصحة النفسية لأولئك المرضى، وإعادة تنظيم الشخصية، وحل مشاكلهم التي يواجهونها.

ويوضح القرآن الكريم هذه الحقيقة بنص صريح، وذلك في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1].

وفي إشارة إلى النفس، يقول تعالى:﴿۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ إِنَّ رَبِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2].

وفي آية أخرى يقول الله جلت قدرته في حديثه عن النفس: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[3].

وأيضًا يأتي قول الله عز وجل: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[4].

إن هاتيك الآيات السالف ذكرها تعتبر أن الأوضاع الداخلية، والأفكار، والحالات النفسية، والتكوين الباطني للإنسان، هي الدافع الأساس وراء سلوك

1 – سورة الرعد، الآية (12).
2 – سورة يوسف عليه السلام، الآية (53).
3 – سورة الشمس، الآيتان (9، 10).
4 – سورة الشعراء، الآيتان (88، 89).

الإنسان، وأن الكثير من المنازعات، والأزمات، والأوضاع الضارة بالفرد والمجتمع، هي انعكاس للوضع غير الصحي للتكوين الفكري والنفسي للإنسان.

تثبت الأبحاث العلمية الحديثة في مجال علم النفس السلوكي، أن أربعة وتسعين في المائة من المشاكل بين الناس هي مشاكل غير حقيقية، بل مُتوهمة، مردها القراءة الخاطئة للوقائع، والأحداث، مما يعني تفسيرًا خاطئًا لها، تترتب عليه قرارات خاطئة، أي أن العلم يقول لنا إن ستة في المائة من مشاكل الناس هي الحقيقية، وأربعة وتسعون منها متوهمة وغير حقيقية ! !

كل ما تقدم يعد أسبابًا رئيسة لحدوث المنازعات، ونشوء الصراعات بين الأفراد، والشعوب، والأمم، والدول، مع التأكيد على أن كل سبب من الأسباب السالف ذكرها يتفرع عنه، أو ينشأ منه مجموعة من الأسباب الأخرى، التي من شأنها التسبب في تنازع بني البشر، رغم تحذير الله سبحانه وتعالى من التخاصم، والمشاحنة.

- **التحذير من التخاصم والمشاحنة:**

لقد حذر الله سبحانه وتعالى، من التخاصم، والمشاحنة، والتقاطع بين المسلمين، قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٠٣) وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (١٠٤) وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1].

وقال عز اسمه: ﴿ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ (٣١) مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾[2].

---

1 - سورة آل عمران، الآيات (103، 104، 105).

2 - سورة الروم، الآيتان (30، 31).

وفي السنة النبوية حسبنا أن نذكر ما رواه أنس رضي الله عنه من أنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ)[1].

وفي رواية أخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا، وَلاَ يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلاَثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَصُدُّ هَذَا، وَيَصُدُّ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلاَمِ)[2].

فهذه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، وغيرها الكثير، ترشدنا إلى ضرورة الاعتصام بحبل الله المتين، وتحقيق الأخوة الإيمانية التي يتنافى معها التخاصم، والمشاحنة، والتقاطع بين المسلمين.

أضف إلى ذلك أن حث الله ورسوله صلى الله عليه وسلم على عدم التخاصم والمشاحنة لم يقف عند حد التحذير منهما، بل تعداه إلى بيان ما يمكن أن يكون مثارًا للتنازع والتخاصم، فحذر من التباغض، ومن التحاسد، ومن الهجران الذي يقوم به بعض المسلمين، لأن ذلك يُضعف الجبهة الداخلية للأمة الإسلامية، ويُحدث الفرقة والخلاف بين المسلمين، وهو ما يتعارض والمقاصد الشرعية للشريعة الإسلامية، مما يُجب على المسلمين الاهتمام بتسوية أي شرخ داخلي، وعدم إتاحة الفرصة للخلافات الداخلية أن تؤثر على كيان الأمة، وقوتها، ودورها في تأدية رسالتها الحضارية.

وحيث إننا نبحث موضوع مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، وكما أسلفنا لا يُمكن القفز إلى الحديث عن المصالحة الوطنية دون التعرض لبعض المفاهيم بالضبط والتحديد، وهو ما مرّ معنا، فضلاً عن بيان أسباب المنازعات، وكذلك

---

1 - روضة العقلاء لابن حبان، الحديث رقم 98.

2 - مسند الإمام أحمد بن حنبل، الحديث رقم 22955.

التحذير منها لتبقى الأمة الإسلامية أمة واحدة قوية، محافظة على ما حباها الله تعالى به إذ جعلها﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[1].

وبهذه المناسبة نحاول أن نعرض بعض المبادئ الأساسية حول المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، وهي مبادئ نرى أنها من الأهمية بمكان قبل البدء في الحديث عن المصالحة الوطنية، حيث إنها بمثابة الأساس الذي يُبنى عليه أي مشروع تصالحي، وخاصة في ليبيا، باعتبارها دولة إسلامية، تستقي أحكام التعامل فيما بينها وبين شعبها من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

فهذه المبادئ التي سنتحدث عنها، لا تخرج عن كونها أصولاً في الموروث الديني، والاجتماعي، والإنساني للشعب الليبي، تتفق مع تعاليم الدين، وتتماشى مع الثقافة الليبية، وتتناغم مع الفطرة السليمة.

ومن هنا نعرض لأهم المبادئ الأساسية حول المصالحة الوطنية في الفصل التالي:

---

1 - سورة آل عمران، الآية (110).

الفصل الثاني

المبادئ الأساسية للمصالحة الوطنية

(لا يُمكنك أن ترى صراعًا بين حقين، فالحق لا يكون إلا واحدًا ولا يصارع ذاته، فإذا كان الصراع بين الحق والباطل، كانت الغلبة للحق ظاهرة عاجلة، وإذا رأيت الصراع يطول ويطول فاعلم أنه بين باطلين، والله تعالى ينظر أي الباطلين يطغى فُظهر له حقًا فيدمغه به فيُزهق، قال تعالى: (بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق)).

محمد متولي الشعراوي رحمه الله تعالى

الفصل الثاني

المبادئ الأساسية للمصالحة الوطنية

لطالما أننا نسعى جاهدين إلى تبيان المسار الأسلم لمشروع المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي في بلادنا ليبيا، رأينا أن نورد عددًا من المبادئ الأساسية حول المصالحة الوطنية، حيث تتنوع هذه المبادئ ما بين ذكر حقائق دامغة ستبقى في الذاكرة الجماعية للشعب الليبي، وبين بعض المبادئ التي نذكرها كجزء من الجانب الديني الوعظي الذي يدعو للمصالحة الوطنية ويحث عليها، كنوعٍ من استمالة النفوس، وترطيبها، وتأليف القلوب، وترقيقها، ليتحقق الإجماع على تقديم المصلحة العليا للوطن، على المصالح الشخصية الأنانية.

كما إن من هذه المبادئ ما هو قاسم مشترك يُمكن أن يُقرب من وجهات النظر، ويسد هُوّة الخلاف، ويُسهم في رأب الصدع، وتسوية الشرخ الذي طال الوطن الليبي العزيز.

ومن الجدير بالذكر هاهنا أن نُوضح بأن هذه المبادئ الأساسية ليست موجهة إلى طرف دون آخر، ولا إلى فئة دون أخرى، بقدر ما هي موجهة إلى طرفي النزاع في ليبيا، وإلى كل مواطنٍ ليبي دون النظر إلى نسبه الاجتماعي، أو انتمائه السياسي، كما هي مطروحة للنقاش من قبل الساسة، والمفكرين، والمثقفين داخل ليبيا، وخارجها، وإلى كل الباحثين عن الحقيقة كحالنا، فنحن لا نمتلك الحقيقة المطلقة، إلا أننا نسعى لإدراكها، ونأمل أن لا نضل الطريق إليها.

وحتى لا نُسهب في الحديث عن هذه المبادئ نقوم بعرضها، ولكل قارئ كريم أن يفهم المغزى من ذكرها، شريطة أن ينظر لها من زاوية اتفاقها مع شرع الله تعالى، وعدم تعارضها مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، ثم من زاوية أنها ضرورية لإتمام

عملية المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي للشعب الليبي، ولا نعتقد أن ذا لُب وبصيرة يعترض على أيٍّ منها.

وهذه المبادئ هي:

المبدأ الأول:

لماذا المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

نُحاول في هذا المقام بيان الفائدة من دراسة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، والتي يأتي الحديث عنها كنتيجة للصراع، وأثر من آثار منظومة الحرب.

وعلى هذا الأساس نرى أن دراسة موضوع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي ذو فائدة عظيمة، وأهمية بالغة، تتمثل في الآتي:

1. يكمن الهدف الأول من دراسة آثار الحرب، والوقائع الميدانية لها في البحث والتعمق عن أسباب الحرب، والسلام، حيث إن إرادة السلام وحدها ليست كافية لتحقيق السلام، بل تحتاج إلى معرفة آليات الحرب، وميكانيكياتها لتقوية مناعة المجتمع ضد مخاطرها، ومجابهة دورتها، بعد تبيان أن الصلح خير من الحرب.
2. من فوائد مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي بناء الذاكرة الجمعية، إذ يُخشى أن يؤدي نسيان التجارب الأليمة إلى إعادة إنتاجها، حيث إن مما يُهدد السلم الأهلي في ليبيا، ويهدد مستقبلها هو نسيان الأجيال المقبلة للآلام المشتركة، فلا تتعظ من غنى التجربة، وتعيد إنتاج الماضي، ولذا فإن الذاكرة الجمعية تعد مدخلاً إلى ثقافة مدنية متجددة، إذ لا تقتصر مساوئ غياب الممارسات العبثية، وويلات الحروب من أذهان الناس على الصعيد المعرفي فحسب، بل لها مخاطر على صعيد تكرار التجارب المأساوية أيضًا.
3. إن تقديم مبادرة للمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في ليبيا، ليست مثيرة للاهتمام المعرفي فقط، بل هي ذات معنى، وفائدة لإمكانية الإسهام في النأي بالوطن من مخاطر استمرار الصراع من جهة، ولها فائدة للشعوب

المتاخمة لليبيا إذا رجع لها الأمن، والاستقرار، وكذلك للعديد من شعوب العالم ذات التركيبة المُشابهة للمجتمع الليبي.

4. يتوقف مستقبل ليبيا، وازدهارها، على بناء منظومة السلم الاجتماعي الدائم، وتحقيق المصالحة، وتسوية الشرخ الذي طال التركيبة البنيوية للشعب الليبي، على مستوى المناطق، والقبائل.

5. تسليط الضوء على بيان كيفية انتهاء الصراعات المسلحة الداخلية، حيث إن في الحروب الكلاسيكية، والتقليدية بين الدول، يسهل إلى حدٍّ ما التفاوض، لأن كل جيش يعود إلى حدوده، في حين أن الصراعات المسلحة الداخلية هي بين شعب واحد، على أرض مشتركة، وبإمكانيات مشتركة، وهذا ما نراه في ليبيا، مما يجعل مبادرة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في ليبيا، أمرًا أكثر إلحاحًا، وتحقيقها فائدة لكل الأطراف.

وإذا كان موضوع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي بكل الفائدة المتقدم ذكرها، فلا تردد في طرحه، وتقديمه كمبادرة علمية، وإسهام جاد، للملمة الشمل الليبي، وإعادة بناء الوطن.

وتزداد فائدة دراسته وضوحًا بعد تتبع فقراته التي ترد تباعًا.

المبدأ الثاني

آثار الحرب والتداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

يصعب في هذا المجال، وفي هذا الوقت المبكر لما جرى في ليبيا، على غرار أحداث السابع عشر من فبراير، إحصاء جميع التداعيات السلبية التي حلت بمعالم الدولة الليبية، الإنسانية منها، والقانونية، والاقتصادية، والعمرانية، والصناعية، والتراثية، والسياحية، وخاصة أن الأمر في ليبيا لم ينضج بعد، وأن الأضرار التي لحقت بهذه البلاد لم تكتمل، وأن الزمن قد يكشف عن سلبيات جديدة غير ما بدا ظاهرًا للعيان من سلبيات محدقة، وأخطارٍ ثبت وقوعها.

ومهما يكن من أمر، فيمكن أن نشير بإيجاز إلى أهم التداعيات السلبية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 المؤرخ في 18/ 3/ 2011، وهي[1]:

1. من أبرز تداعيات الجزاءات الدولية المزدوجة على الحالة الإنسانية في ليبيا منذ السابع عشر من فبراير سنة ألفين وأحد عشر، وحتى كتابة هذه الأسطر، وفاة ما يزيد على خمسين ألف مواطن ليبي، وهو رقم مهول إذا ما نظرنا إلى عدد سكان ليبيا والذين ينحصر عددهم في سبعة ملايين نسمة.

---

1 - نقلاً حرفيًا عن: عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن 1989-2011)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 157 وما بعدها.

2. فضلاً عن العدد الكبير في الوفيات فإن عددًا لا بأس به، ويتجاوز العشرين ألفًا من الشباب قد أصبحوا من ذوي العاهات المستدامة، نتيجة الإعاقات، والتشوّهات، والإصابات الخطيرة،...إلخ.

3. تمزق النسيج الاجتماعي الليبي، حيث إن من أخطر التداعيات السلبية ما نشأ من تمزق للنسيج الاجتماعي بين المدن الليبية، بل والقبائل الليبية، ووصل التمزق حتى داخل الأسرة الواحدة مما أحدث جرحًا عميقًا قد لا يندمل بسهولة.

4. على الصعيد القانوني فقد تم خرق سيادة الدولة الليبية، ولم يجرؤ مجلس الأمن الدولي على التصدي للانتهاكات الأطلسية لسيادة ليبيا، وهو سكوت قسري يقع ضمن النمط الإقصائي لدوره الذي تفرضه دولة دائمة العضوية، أو دولتان سندًا للنص الميثاقي (الفيتو).

5. لقد تسبب تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا في تعطيل القانون، وتغييب دور القضاء، وتُرك الأمر لسيادة قانون القوة بدل قوة القانون.

6. اقتصاديًا فإن الدولة الليبية اليوم ملزمة بسداد فاتورة حلف شمال الأطلسي، وإن بطرق غير مباشرة في مجملها، والتي تقدر بمئات المليارات بالدولار الأمريكي، وكذلك دفع نفقات مؤتمرات مجموعة الاتصال، أو ما سمّي بأصدقاء ليبيا، وكل المصروفات الدولية.

7. من التداعيات السلبية لهذا التدخل الأطلسي، تدمير البنية التحتية للدولة الليبية، وهدم المنشآت، والمؤسسات، العسكرية والمدنية، إذ تم في مدينة واحدة تدمير أكثر من اثني عشرة مدرسة.

8. تعطيل، بل وإيقاف العملية التنموية، والقضاء على مشاريع الإصلاح، والتطوير، التي كانت سائرة للأمام وإن وُجد حقيقة بعض البطء والتأخير.

9. وقف الصناعة المحلية، وشل عمليات التصنيع، من خلال منع دخول المواد الخام، وغير ذلك.

10. تحول جزء كبير من ليبيا إلى بيئة ملوثة، ونشيطة إشعاعيًا، وذلك بسبب الملوّثات الكيميائية، والاستخدام المكثف لكل أنواع الأسلحة التدميرية.

11. انتشار الأوبئة، وزيادة انتشار الأمراض بين الناس، والحيوان، والنبات.

12. وعلى الصعيد العسكري فقد تم وبصورة مُمنهجة، تدمير المؤسسة العسكرية الليبية بشكل كامل، والقضاء على جهاز المخابرات، والعبث بالأرشيف، والوثائق، والمحفوظات السرية لهذه المؤسسة[1].

تعد هذه التداعيات أبرز ما حلّ بالوطن الليبي، وما أصيبت به الدولة الليبية جراء تدخل حلف شمال الأطلسي.

والسؤال الآن عن ما هي السيناريوهات المحتملة في ليبيا ما لم تكن هناك مصالحة وطنية حقيقية، وشاملة، وسلم اجتماعي دائم لا مرحلي، من أجل طي صفحة الماضي، وتغيير الواقع المعيش، إلى مستقبل يكون أفضل بعون الله تعالى.

---

1 – المصدر السابق، الصفحات ذاتها.

المبدأ الثالث:

السيناريوهات المحتملة في ليبيا عند غياب المصالحة الوطنية

إذا لم يُبادر كافة أفراد الشعب الليبي إلى عقد مصالحة وطنية شاملة، تؤسس لمرحلة مُستقبلية يتم فيها بناء ليبيا بأياد متصافحة، وقلوب متسامحة، وإذا ما بقي الحال في ليبيا على ما هو عليه، من انتشار للسلاح، واستمرار للاقتتال، في غياب الأمن، والاستقرار، فإن ليبيا سيُظلم عليها النفق أكثر مما هو مُظلم، وستقع في هُوة أكثر عُمقًا من هوتها الحالية، فإن الصراع في ليبيا سيبقى قائمًا، وسيظل مستمرًا ليحدث في النهاية أحد السيناريوهات الثلاثة المتمثلة في:

الإبادة الجماعية[1]: وهنا سيعمد كل طرفٍ من طرفي الصراع إلى محاولة التصفية الجماعية ضد مناوئيه، وهنا ستكون الإبادة الجماعية أمرًا مُستساغًا لدى أي من طرفي الصراع، وهو حل لا إنساني، ومُناف لحقوق الإنسان، فضلاً عن حرمة ذلك من الناحية الشرعية.

أضف إلى ذلك أن هذا الحل غير ممكن على المستوى العملي لأن الطرف الآخر قد يرد بإجراء مماثل دفاعًا عن النفس، حيث إن لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدار،

---

1 – وفقًا لاتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، تُعرف هذ الأخيرة بأنها: تعني أيًا من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفتها هذه:

أ- إلحاق أذىً جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ب- إخضاع الجماعة عمدًا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا)، ومعلوم أن هذه الاتفاقية اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة 260 ألف (د-3)، المؤرخ في 9 ديسمبر 1948، ودخلت حيز النفاذ 12 يناير 1951، طبقًا للمادة الثالثة عشر.

ومضاد له في الاتجاه، ولو بعد حين، والسياسة الرشيدة، والوطنية الحقة هي التي تدفع الخيّرين إلى منع الصراع مستقبلاً، والوقوف في وجه أي طرف يسعى للإبادة الجماعية للطرف الآخر، والاحتكام لشرع الله، ثم الحوار الوطني الفاعل ليعلو صوت العقل على صوت الرصاص.

التهجير السكاني: وهو أن يسعى كل طرف إلى طرد خصومه من أرضهم، وهو أمر سيورّث الأحقاد، والضغائن، وسينمي ثقافة الثأر، وسيؤصل في النفوس منهج الانتقام، والتشفي، ولا إنسانية حينها، مما يستدعي العمل الفوري على تطبيق قول الله تعالى:﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]، وما عُرف في الفقه القانوني بمبدأ شخصية العقوبة.

وهنا يتوجب الالتفات إلى وحدة الوطن، والمصالح المشتركة، والأخوة الإيمانية، والعيش المشترك.

المجانسة القسرية: وهي أن يقوم أحد أطراف الصراع بفرض تصوراته، وآرائه، ومعتقداته على الطرف الآخر بالقوة، وهذا الحل أيضًا مناف للشرائع السماوية، وللشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولحرية الرأي، والفكر، والمعتقد، والتعبير.

كما أنه طالما أقدم طرف على فرض آرائه بقوة السلاح، سيلجأ الطرف الآخر إلى حمل السلاح كي يفرض آراءه، وفي هذا ضياع للوطن، وهو ما لا نتمناه.

بل نطمح إلى أن تتحول خلافات أطراف الصراع من الميدان العسكري، إلى السجالات السياسية، والنقاشات الفكرية، حيث إن الحجة تدحضها حجة، والدليل يقابل بدليل.

---

1 – سورة الزمر، الآية (7).

إن هذه السيناريوهات هي المحتملة في ليبيا على المستوى الإنساني، فيما يتعلق بالشعب الليبي، ومن شأنها أن تحول ليبيا إلى مجموعات دويلات متناحرة، وبالتالي تقضي على الشعب الليبي، وليس فقط تُدمر البنية التحتية، بل تنسفها، نسفًا، وتجعل من العملية التنموية حلمًا يستحيل تحقيقه، مع إيماننا المطلق بأن الشعب الليبي، لن يرضى بذلك، وحتمًا سينهض بهبة جماعية لإنجاز مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وسيخرج من هذه المحنة بصيغة السياسة التوافقية، والتي تؤسس للعيش المشترك، في ظل مبدأ لا غالب، ولا مغلوب، وإن وُجد مغلوب فلا ويلٌ له في إطار المصالحة، والتسامح، والعفو عند المقدرة[1].

1 – سيرد لاحقًا الحديث عن مبدأ فضيلة التسامح، وكذلك العفو عند المقدرة.

المبدأ الرابع:

لا غالب ولا مغلوب (فالغلبة لليبيا)

مراعاة للمصلحة العُليا للدولة الليبية، وبالنظر إلى الواقع المعيش في ليبيا اليوم، يمكننا القول بأن الأحداث التي أعقبت السابع عشر من فبراير، وما تلاها من تدخلات خارجية، والقتال الذي استمر إثر ذلك لمدة تربو على سبعة أشهر، بل ولا يزال مستمرًا حتى يومنا هذا، مما يُبعد مسألة الاستقرار، ويُجبر عجلة الفوضى على عدم التوقف، وسيظل شبح عدم الاستقرار، واختلال الأمن، يُهدد الدولة الليبية حكومة وشعبًا.

لذا فإنه من الأحوج لهذه البلاد التوصل إلى صيغة مُثلى لإنهاء القتال، تتمثل في الاقتناع التام بأنه لا غالب، ولا مغلوب[1]، حيث يعدّ تفعيل هذه الصيغة التوافقية ضرورة ماسة لوضع حدٍّ للنزيف البشري، والاقتصادي، والذي إذا استمر يُمكن أن يُوصل إلى حالة الانهيار الشامل للبلاد، في ظل عدم القدرة على تحقيق نصرٍ حقيقي لأي من طرفي النزاع[2].

وكما هو معلوم لدى الكثير من الباحثين، والساسة، أن السياسة التوافقية هي إحدى ثوابت التاريخ فيما يتعلق بالصراعات المسلحة الداخلية.

---

1 - هنا نوضح بأن الحروب الأهلية، والصراعات المسلحة الداخلية لا يُمكن أن تنتهي إلا بإحدى السبل الثلاث المتمثلة في: انتصار طرف من الأطراف، أو التقسيم، أو لا غالب ولا مغلوب، واعتماد نظام المشاركة تأسيسًا على المشترك وهو الوطن.

2 - يروي لنا التاريخ أن بعض الحروب الأهلية، والصراعات المسلحة الداخلية التي انتهت بانتصار كاسح لأحد الخصوم، أوجدت اتفاقيات متساهلة، أو متسامحة، وأبرزها أنموذج الولايات المتحدة الأمريكية، ونيجيريا، والأنموذج اللبناني، حيث استمرت الحرب بلبنان لما يقارب سبعة عشر سنة.

وبالبناء على ما سبق، نؤكد على أنه لا غالب ولا مغلوب في رأينا، بل الغالب والمنتصر هو ليبيا الوطن، والمغلوب هو الفتنة، التي ستبوء بعون الله تعالى وتوفيقه، ثم بوعي الشعب الليبي، وثقافته، وإدراكه لخطورة المرحلة، بهزيمة نكراء، بل نزعم بأنه رغم فداحة المآسي، والجراحات، والتداعيات السلبية، ستكون هذه الفتنة في ذاكرة الليبيين كطيف خيال ذهب وانقضى[1].

والأمل كل الأمل في الله سبحانه وتعالى، أن يؤلف بين قلوب الشعب الليبي، ليعود الوئام، والسلم الاجتماعي، والأمن، والأمان.

إن الشعب الليبي تربطه وحدة متماسكة، وأخوة إيمانية، ومقتضيات الأخوّة أن ينصر الأخ أخيه، ظالمًا أو مظلومًا بمفهومها الفقهي[2].

ومن هنا ينبغي على جميع أفراد الشعب الليبي أن يلتزموا بتعاليم الإسلام السمحة، وتوجيهاته السديدة، وأن يتحلوا بالحكمة، والشجاعة في الابتعاد عن وهم

---

1 - ما أحوجنا إلى السمو بالعقل الليبي، والذاكرة الجمعية لشعب ليبيا، أن نبقى نذكر الحرب في ليبيا، ولكن بأي شكل؟ بشكل يجسد التسامح، وأخذ العبرة، والعمل على عدم تكرار النزاع، فمثلاً في أسبانيا يحتفل المواطنون بالحرب الأهلية في جوٍ من التوبة، بألا تتجدد الحرب، وفي اليابان تقام ذكرى سنوية للقنبلة التي سقطت على هيروشيما ويتم ذلك ليس بالسب، والشتائم، ولكن بالدعاء الا تتكرر تلك المأساة، وألا يعاني منها أي شعب على الأرض، وللمزيد حول التسامحات التي تتم داخل الشعوب التي تقل عنا شأنًا بأنها لا تمتلك الموروث الإسلامي العظيم، انظر: طوني عطا الله، سابق الإشارة، ص 8.

2 - مرد هذه العبارة قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الذي أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى 2/ 98، ومسلم حديث رقم 2449، ونصه: (انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا)، قالوا يا رسول الله أنصره مظلومًا فكيف أنصره ظالماً؟ قال: (تحجره عن الظلم، فذلك نصرك إياه)، ولذلك فإن نصر المظلوم واضح، ولكن نصر الظالم معناه: منعه من الظلم، وحجزه عنه، فهذا نصره، فإذا أراد أن يظلم أحدًا قلت: لا، قف، تمسكه، وتعينه على نفسه، وعلى شيطانه، وعلى هواه الباطل.

الانتصار، الذي يسوّغ القيام بالثأر، والانتقام، والتشفي، مما سينتج عنه حتمًا فعل معاكس، أي مساوٍ له في المقدار، ومضاد له في الاتجاه، وهو ما يعود على الوطن آنيًا، ومستقبليًا بالضياع.

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴾[1].

فهذا نداء من الله تعالى، وقد خص به سبحانه وتعالى الذين آمنوا من خلقه، واستثار فيهم هذه الخصلة التي تُشجعهم على الجنوح للسلم، والسير في طريق التسامح، والتسامي عن الجراحات، وهي ضرورة من ضرورات استمرار الحياة، حتى لا يفتك طرف بالطرف الآخر، فيُجبر كل طرف على إحداث فعل مضاد مهما كانت نتائجه.

إن هذا الآية، وغيرها كثير من كتاب ربنا، وأحاديث نبينا صلى الله عليه وسلم، تدعونا إلى الدخول في السلم جميعًا، وبلا استثناء.

1 – سورة البقرة، الآية (208).

المبدأ الخامس:

عدم استخدام العنف باسم الله تعالى

تحتاج هذه العبارة إلى الوقوف عندها كثيرًا، والكشف عنها، وعن مدلولاتها الحقيقية، لأنها مبدأ أساس من المبادئ الأساسية حول المصالحة الوطنية.

وهنا نتساءل استنكارًا: هل أوكل الله سبحانه وتعالى إلى أحدٍ على هذه البسيطة أن يُمارس العنف على الناس؟ وأن يقوم بتقويم الأعمال الدينية لهم قبل الأعمال الدنيوية؟

وإذا كان الأمر كذلك -وحاشا لله- يتوجب على من يملك صكًا رسميًا مباشرًا من الله جل وعلا، يخوّله أن يكون ناطقًا رسميًا باسمه، أن يبرز للناس هذه الصك، ويُثبت لهم هذا التفويض، وإلا فإن علماءنا يخشون الإفتاء، ويتحرزون منه، ويحترسون، ولا يُقدم أحدهم على الفتيا حتى يتبيّنها من جميع جوانبها، ويتبيّن جميع ملابساتها، وما له صلة بها، ومع ذلك فقد يعتذر بقوله: (الله ورسوله أعلم)، أو قول بعضهم: (لا أدري)[1].

إن ما نراه واقعًا أليمًا في ليبيا، يتمثل في انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية، يندى لها الجبين عرقًا، ويعتصر لأجلها القلب كمدًا وغيظًا، مردّها إلى الفتاوى الدينية غير المسئولة، والآراء الشاذة، المؤسسة على إتباع الهوى، ويسعى أصحابها إلى المجد والشهرة، لا إلى إحقاق الحق، وإبطال الباطل، على حساب دماء الشباب، وذلك من خلال الزج بهم لتنالهم آلة الحرب القذرة.

---

1 - قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في مقدّمة المجموع: وروينا عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يُسأل أحدهم عن المسألة فَيَرُدّها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى تَرْجِع إلى الأول، فماذا عسى علماء زماننا قائلون ؟

وباستقراء التاريخ الإنساني، نرى أن أسوأ الانتهاكات قد تمت في العصور الوسطى، وذلك عندما طغت الكنيسة على كل الأمور الحياتية في أوروبا، إلا أن هذه الأخيرة تحللت من السلطة المطلقة للكنيسة، وتجاوزتها منذ زمنٍ بعيد.

لا شك أن العُنف قد يُمارس في المجتمعات، ولكن استنادًا إلى حقوق الإنسان، وحق تقرير المصير، أو دفاعًا عن النفس،... لكن أن يتم اللجوء إلى العُنف باسم الله تعالى، أو باسم الدين فهو محظور، ومنافٍ لتعاليم الدين ذاتها، فقد ورد في القرآن الكريم قوله: ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ﴾[2].

إن اللجوء إلى العنف باسم الدين الإسلامي، كما هو حاصل في ليبيا اليوم من تيارات دينية متنازعة، يُعطي صورة سيئة عن الإسلام الحنيف، ويقدم مسوّغًا لاندفاع الشباب حول الاقتتال، وسفك الدماء، وذرائع الحصول على الغنائم، وغير ذلك من حجج أوهى من خيوط العنكبوت، مع العلم أنه لا مبرر لاستخدام الجهاد في حرب بين المسلمين، والله تعالى يقول: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا... ﴾ [3]، كما أنه لا صحة لفتاوى الغنائم في وجود قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: (كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه)[4].

وعليه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار هذا المبدأ الأساسي في أي عملية مصالحة وطنية، والابتعاد عن توظيف الدين الإسلامي الحنيف، في خدمة أهداف غير إنسانية البتة.

---

1 – سورة النمل، الآية (30).

2 – سورة البقرة، الآية (255).

3 – سورة الحجرات، الآية (9).

4 – سنن ابن ماجه، الحديث رقم 3931.

المبدأ السادس:

كبيرة سفك الدماء[1]

لقد أكرم الله عز وجل عبده المؤمن أيما إكرام، فجعل له حرمة عظيمة، ومكانة عالية، وحرم التعرض له بأي نوع من أنواع الأذى، فقال نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم: (كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه)[2].

فكما أنه لا يحل إيذاء المسلم في عرضه بالانتهاك، والانتقاص، وغير ذلك، فكذلك لا يحل سفك دمه، وإهراقه بغير إذن شرعي، ولا التسبب في ذلك، بل إن دم المسلم من أعظم وأجل ما ينبغي أن يُصان ويُحفظ، قال الإمام القرطبي رحمه الله: (والدماء أحق ما احتيط لها؛ إذ الأصل صيانتها في أهبها، فلا نستبيحها إلا بأمرٍ بين لا إشكال فيه)[3].

وتعظيماً لأمر قتل النفس بغير حق، وبياناً لشدة خطره، والتحذير منه، وتوعد من أقدم عليه، جاءت الآيات الكريمات، والأحاديث الصحيحات بالنهي عن ذلك، قال الله تعالى:﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[4].

---

1 - هذا المبدأ كان حديثنا حرفيًا في ملتقى القبائل الليبية الذي عُقد بالعاصمة الليبية طرابلس، خلال يومي 5/ 6 من شهر مايو سنة ألفين واحد عشر، لوضع حدٍ للاقتتال في ليبيا، وقد تحدثنا تفصيليًا عن حرمة الدماء، وضرورة التحرك العاجل بشأن منع الاقتتال بين أبناء الشعب الليبي، وكان حديثنا هو المدوّن في هذا المبدأ.

2 - سبق تخريجه.

3 - أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المشهور بتفسير القرطبي، الجزء الخامس، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ 2003، ص 329.

4 - سورة النساء، الآية (92).

قال الإمام العلامة السعدي رحمه الله معلقًا على هذه الآية: (وذكر هنا وعيد القاتل عمداً، وعيداً ترجف له القلوب، وتنصدع له الأفئدة، وينزعج منه أولو العقول، فلم يرد في أنواع الكبائر أعظم من هذا الوعيد، بل ولا مثله، ألا وهو الإخبار بأن جزاءه جهنم، أي فهذا الذنب العظيم قد انتهض وحده أن يجازى صاحبه بجنهم بما فيها من العذاب العظيم، والخزي المهين، وسخط الجبار، وفوات الفوز والفلاح، وحصول الخيبة والخسار، فيا عياذاً بالله من كل سبب يُبعد عن رحمته...)[1].

وقال تعالى في وصف عباده المتقين: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[2].

فقرن قتل النفس بغير حق بالشرك به سبحانه وتعالى، وذلك بياناً لعظم هذا الذنب.

وأخبر جل وعلا أن مما حرمه على عباده قتل النفس بغير حق، قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[3].

---

1 - عبد الرحمن ناصر السعدي، تفسير الكريم الرحمن في كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ 2000، ص 193.

2 - سورة الفرقان، الآيات (68، 69، 70).

3 - سورة الأنعام، الآية (151)

وقال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾[1].

قال ابن عباس رضي الله عنه: (من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً، فإحياؤها لا يقتل نفساً حرمها الله، فذاك أحيا الناس جميعاً، يعني أنه من حرم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعاً)[2].

وقال سعيد بن جبير: (مَن استحل دم مسلم فكأنما استحل دماء الناس جميعاً، ومن حرَّم دم مسلم فكأنما حرم دماء الناس جميعاً)[3].

وعن سليمان بن علي الربعي قال: قلت للحسن: (من أ جل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس..)، الآية أهي لنا يا أبا سعيد كما كانت لبني إسرائيل؟ فقال: أي والذي لا إله غيره، كما كانت لبني إسرائيل، وما جعل دماء بني إسرائيل أكرم على الله من دمائنا[4].

وقال صلى الله عليه وسلم: (أول ما يُقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء)[5].

كما أكد النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته المشهورة حرمة سفك دماء المسلمين، وأموالهم، وأعراضهم، فعن أبي بكرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله

1 – سورة المائدة، الآية (32).

2 – علي بن حزم الأندلسي الظاهري، المحلى، الجزء 11، تحقيق أحمد شاكر، دار الجيل، بيروت، لبنان، دون سنة، ص 18.

3 – إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، والمشهور بتفسير ابن كثير، الجزء 2، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ 1999، ص 49.

4 – المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

5 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، الحديث رقم 3545.

صلى الله عليه وسلم يوم النحر فقال: (أي يوم هذا؟)، قلنا: الله ورسوله أعلم، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: (أليس ذو الحجة؟)، قلنا: بلى، قال: (أتدرون أي بلد هذا؟)، قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فسكت حتى ظننا أن سيسميه بغير اسمه، فقال: (أليس بالبلدة؟)، قلنا: بلى، قال: "فإن دماءكم، وأموالكم، حرام كحرمة يومكم هذا، وفي شهركم هذا، في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم، إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟)، قالوا: نعم، قال: (اللهمّ اشهد، ليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغٍ أوعى من سامع، ألا فلا ترجعُن بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)[1].

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (اجتنبوا السبع الموبقات)، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: (الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق...)[2]، وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَن حمل علينا السلاح فليس منا)[3]، وعن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق لدينه التارك للجماعة)[4].

فيا أيها الليبيون، ويأيها القارئ الكريم، لقد نظر ابن عمر رضي الله عنهما إلى الكعبة، حيث الجمال، والجلال، والكمال، والهيبة، والحرمة، فقال: ما أعظمك! وما أشد حرمتك، ووالله للمسلم أشد حرمة عند الله منك، وقال ابن عمر: إن من ورطات الأمور التي لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله.

---

1 – السنن الكبرى للنسائي، الحديث رقم 3988.

2 – صحيح البخاري، الحديث رقم 2574.

3 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، الحديث 4326.

4 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، الحديث 4099.

وعند البخاري عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يُصب دماً حراماً)[1].

وأعظم من ذلك كله ما جاء عند أحمد والترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يجيء المقتول بالقاتل يوم القيامة ناصيته، ورأسه بيده، وأوداجه تشخب دماً يقول: يا رب سل هذا فيم قتلني حتى يدنيه من العرش)[2]، فماذا عسى أن يكون الجواب عند سؤال رب الأرباب ؟!!.

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يجيء المقتول متعلقاً بقاتله يوم القيامة آخذاً رأسه بيده، فيقول: يا رب! سل هذا فيم قتلني؟ قال فيقول: قتلته لتكون العزة لفلان، قال: فإنها ليست له بؤ بإثمه، قال: فيهوى في النار سبعين خريفاً)[3].

ولله القائل:

فإياك قتل النفس ظلماً لمؤمن   فذلك بعد الشرك كبرى التفسد

كفى زاجراً عنه توعدُ والتقى   بنفـي متاب القاتل المتعمـد

تعمدنا هذا السرد الطويل لآيات القرآن الكريم، وأحاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم، وأقوال الأئمة المهديين، كتبيانٍ للجميع بخطر سفك دم المسلم، وانتهاك حرمته، وارتكاب جريمة القتل.

وإتمامًا للفائدة نحاول هنا عرض المضار المترتبة على سفك الدماء وفق الآتي:

أولاً: أن في قتل المسلم بغير حق اعتداء على المجتمع كله.

ثانياً: أن القتل وسفك دم الأبرياء مجلبة لسخط الله تبارك وتعالى.

---

1 – شرح السنة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، الحديث رقم 2524.

2 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، الحديث رقم 1868.

3 – المعجم الكبير للطبراني، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، الحديث رقم 9936.

ثالثا: أن من سفك دم مسلم بريء متعمداً، فقد أوجب الله له النار، خالداً فيها والعياذ بالله تعالى.

رابعاً: أن القتل كبيرة من كبائر الذنوب.

خامساً: أن من حمل السلاح على المسلمين عَدّه النبي صلى الله عليه وسلم ليس من المسلمين.

سادساً: أن المسلم في سعة، فإذا ما أصاب دماً حراماً فقد ضيّق على نفسه في الدنيا والآخرة.

سابعاً: أن حرص المسلم على قتل أخيه يجعله في النار، حتى وإن لم يقتله فعلاً.

ثامناً: أن سفك دم المسلمين، والاقتتال بينهم عادة من عادات الجاهلية التي نهانا الإسلام عنها.

من مجمل ما تقدم، ألا يتوجب على جميع أفراد الشعب الليبي أن يقفوا بحزم في وجه الاقتتال الحاصل بينهم، وأن يقوم دُعاة الخير والصلاح ببيان خطورة الاقتتال، وسفك الدماء، وأن يكون الحرص على أرواح المسلمين من أساسيات المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، طلبًا في رضا الله سبحانه وتعالى أولاً، وحذرًا من سخطه ونقمته ثانيًا، ثم المصلحة العُليا للوطن ثالثًا، سائلاً الله تعالى في هذه الفقرة أن يحقن دماء بني شعبي، وأن يحقن دماء المسلمين في كل مكان، إنه هو السميع العليم.

المبدأ السابع:

رفع الخلاف من الصدام المسلح إلى الحوار السياسي والتنوع الفكري

لقد بين الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم الحكمة من إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وبين أن ذلك مردّه إلى تبيان إدارة الاختلاف، وإيجاد المخارج المناسبة منه حتى يبقى مصدرًا للتنوع، والثراء، وإنتاج الحضارة، ولا يتحول إلى معول للهدم، ووسيلة للردم الاجتماعي، والسياسي، والحضاري فقال تعالى: ﴿ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾[1].

ومن هنا نتساءل: كيف سيكون حال الدنيا إذا ما تم الاحتكام في أي نزاع إلى القوة، وتغليب لُغة السلاح؟ أوليس التنوع الفكري أدعى بالقبول؟ أوليس من المبادئ الرئيسة أنه إذا اختلفنا فيجب أن يكون حبل الود موصولاً؟

وعليه فلنرفع جميع خلافاتنا، من ميادين المعارك بالسلاح، إلى ميادين الفكر والسياسة، وليقل كل طرف إلى خصمه:﴿ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[2]، وحينها سيسود السلام، ويبقى الود والاحترام، ويُجمِع جميع أبناء الشعب الليبي على أن الاختلاف في الرأي لا يُفسد للود قضية.

أضف إلى ذلك أن الاختلاف في أرض المعارك، ورفع السلاح لا يُمكن تصويبه، أما الرأي، والفكر فهم مثار للتنوع، والتعدد، من باب التراكم المعرفي الحضاري، والاجتهاد البشري.

---

1 - سورة البقرة، الآية (213).

2 - سورة البقرة، الآية (111).

المبدأ الثامن:

من ليس معك ليس بالضرورة هو ضدك[1]

في هذا المبدأ تذكير لطرفي النزاع في ليبيا، ونقصد به عدم التسرع في الحكم على الآخرين الذين لم يشأ الله سبحانه وتعالى أن يتفقوا معك، بل يجب التماس العذر لهم، وافتراض حسن النية في جانبهم، حيث إن الاحتمالات في حقهم عديدة:

- فقد يكونون ممن اجتهدوا فأخطئوا، ونحن نعلم يقينًا بأن المجتهد إذا أخطأ فله على الاجتهاد أجر، وليس عليه وزر[2].
- وقد يكونون من الباحثين عن الحق، ولم يهتدوا إليه بعد، أو لم تحصل القناعة في صدورهم، ولكنهم ساعون إليها، باذلون الجُهد في إدراكها.
- وقد يكونون متوجّسين، باحثين عما يطمئنهم، يتطلعون إلى مزيد من اليقين والتثبت، وإن كان قد وجده بعضهم، ليكون لهم أقوى على الاتفاق مع إخوانهم.
- كما يمكن أن يكونوا متفقين معك، راغبين في وحدة الصف، مقتنعين بها، مطمئنين إليها، ولكنّ حائلاً قاهرًا، وعذرًا مانعًا حال دون إظهار ذلك، أو أدى إلى إخفائه مؤقتًا.

---

1 – نُشير في هذا المقام أن مبدأ من ليس معنا فهو ضدنا، أو عدوّنا بأنه مبدأ أناني غربي، ولا يتفق مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، كما أنه مجافٍ للحقيقة والعدل، ولذا يجب أن لا يسود داخل مجتمعاتنا التي تقوم على التماس العذر، والعفو عن الزلل، وحسن الظن.

2 – عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)، أخرجه الإمام البخاري رحمه الله تعالى، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، الحديث رقم 6919.

- واحتمال خامس هو أن بعض أولئك إنما يمنعهم من الاتفاق مع إخوانهم مصلحة دنيوية يخافون زوالها، أو مفسدة قد تنزل بهم، أو تحل قريبًا منهم، وإن كانوا في قرارة أنفسهم يميلون إلى الاتفاق، ولا يرون أنفسهم أنهم ضده[1].

فإذا كانت الاحتمالات السالفة ذكرها واردة، فإنه من الخطأ، بل ومن الظلم أن نحكم على كل من لا يقف في صفنا بأنه عدو لنا، ومن ثم نبرأ منه، ونطلق عليه سهامنا، ونجرحه، ونصنف فيه المصنفات، ونحذر الناس منه، حيث إن هذا فبالإضافة إلى مجانبته للإنصاف، فيه وصف للآخرين بجهالة قد تكون عظيمة، لا يُجبر كسرها، ولا يزول أثرها، وكل ذلك بسبب الاندفاع، وعدم التبيّن، وذلك خلاف المنهج القرآني، وخلاف منهج أهل العلم الأخيار.

وفي هذا المقام نسترشد بما قاله الإمام ابن قيّم الجوزية رحمه الله تعالى، حيث يقول: (ومن العجب أن الإنسان يهون عليه التحفظ، والاحتراز من أكل الحرام، والظلم، والزنا، والسرقة،... ويصعب عليه التحفظ من حركة لسانه، حيث ترى الرجل يُشار إليه بالدين، والزهد، والعبادة، وهو يتكلم بالكلمات من سخط الله لا يُلقي لها بالاً، ينزل بالكلمة الواحدة منها أبعد ما بين المشرق والمغرب، وكم نرى من

---

1 - يُمكن هنا أن نُضيف احتمالاً سادسًا في حق من ليس معنا، ولم نورده في متن الكتاب لأنه لا يرقى أن يكون مبدأ دينيًا، بل فيه مخالفة للدين، وهو من دعاوى الجاهلية، وحمية من حميات العصبية للقبلية، أو الجهوية، إذ قد يكون موقف الإنسان ليس مبنيًا على إرادته، بقدر ما هو تعصب لقبيلته، أو مدينته، فمال إلى موقفهما، ونزعم أنه كثيرًا ما حدث خلال الأحداث في ليبيا، وهو على حد قول الشاعر دريد بن الصمة وهو شاعر جاهلي من قبيلة هوازن: وهل أنا إلا من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد، وقد قيل بأنه أبلغ بيت قيل في التعصب، ومع ذلك نعود للقول بأنه لا يتفق مع التعاليم الإسلامية، وإن كان يُمكن اعتباره مدخلاً لالتماس العذر بالنسبة للمواقف السياسية، ونؤكد على أن الاحتمالات الخمس الواردة في متن الكتاب كافية في توحيد الصف، وجمع الكلمة الليبية.

رجل متورع عن الفواحش، والظلم، ولسانه يفري في أعراض الأحياء، والأموات، لا يُبالي ما يقول)[1].

فالحكمة تقتضي أن نضع للصلح موضعًا، وأن يكون لدينا خط رجعة كما يقولون، وذلك بعدم التسرع في الحكم على الآخر، الذي ذكرنا الاحتمالات الآنفة في حقه، ولننظر في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (أحبب حبيبك هونًا ما، عسى أن يكون بغيضك يومًا ما، وأبغض بغيضك هونًا ما عسى أن يكون حبيبك يومًا ما)[2].

ومن أروع ما قرأت في هذا الجانب، وهو جانب عدم التسرع في الحكم على الأمور قبل التثبت، واليقين، إذ لربما تكون مخطئًا، فترتكب خطأً قد لا يمكن إصلاحه أبدًا، ما ورد على بعض صفحات موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، أن رجلاً ترك كلبه ليحرس ابنه الرضيع، وذهب للصيد وعندما عاد وجد الكلب ينبح أمام البيت، وقد تلطخت أنيابه بالدماء، وهنا اعتقد كما يعتقد الجميع بأن الكلب أكل الرضيع ! !

رفع بندقيته على الكلب وأزهق روحه، ودخل مسرعاً ليرى بقايا رضيعه، فإذا به يرى ذئبًا غريقًا بدمائه، والطفل لم يمسه سوء، فتخيلوا الشعور بالذنب الذي غشاه، ورافقه الندم طيلة حياته)، فكم من روح أزهِقت ظلماً، وكم من مشاعر ماتت من سوء الظن، وكم من العلاقات الطيبة انقطعت بسبب أخطاء ارتكبت،...

وهنا ننادي الجميع في ليبيا، لا تنظروا بأعينكم فقط، بل انظروا ببصائركم، واعرفوا الحقيقة أولاً، ولا تتسرعوا بالحكم على الأمور بنظرة عين، اعرفوا الحقيقة

---

1 - أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، دار المعرفة، 1418هـ 1997، ص 159.

2 - روي عن علي ﷺ موقوفاً ومرفوعاً ولكن سنده ضعيف كما شرحه الألباني في غاية المرام في تخريج الحلال والحرام 472، ولكن ورد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً رواه الترمذي (1998) وابن عدي (2/ 593) وابن حبان في المجروحين (1/ 351) وسنده حسن .

أولاً، قبل أن تقعوا في أخطاء تندمون عليها طوال حياتكم، تأملوا بأبصاركم، وتدبروا بعقولكم، إلى أين نسير بليبيا العزيزة الغالية؟

نداء ملؤه الإشفاق على الوطن، اتركوا للمصالحة مسارها، واقتدوا بالسالفين الأخيار، من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، فقد قيل يومًا لأبي سفيان بن حرب رضي الله عنه: بم نِلت هذا الشرف؟ فقال: (ما خاصمتُ رجلاً إلا جعلت للصلح بيننا موضع)[1].

إن الواجب علينا جميعًا، أن ننظر إلى النزاع القائم اليوم على أنه وحشة مؤقتة، ونفرة عارضة يُمكن أن تزول، بوعينا، وإدراكنا، وتحملنا جميعًا المسؤولية في ذلك، ولذا لابدّ من التمسك بالمفاهيم المشتركة، كمصلحة الوطن، وعودة الأمن،... وترجيحها على أسباب النزاع، والخلاف.

يقول بعض أهل العلم وهو يُردد، ويُعدد آداب العشرة، ويا لها من عشرة كان يعيشها الشعب الليبي، يقول هذا العالم: (ومنها الدوام للإخوان على حُسن العشرة، وأن وقعت بينهم وحشة، أو نفرة، فلا يُترك كرم العهد، ولا يفشي الأسرار المعلومة في أيام الأخوة، ويُنشد لبعضهم قوله:

نصل الصديق إذا أراد وصالنا ونصد عن صدوده أحيانا

إن صدَّ عني كنتُ أكرم مُعرض ووجدت عنه مذهبًا ومكانا

إن الكريم إذا تقطع وُده كتم القبيح وأظهر الإحسانا)[2]

ثم ينبهنا إلى أدب آخر يتناسب مع ما ندعو إليه، ونتحدث عنه في هذه الفقرة، وهو التغافل، فيقول متابعًا لآداب العشرة: (ومنها التغافل عن الإخوان)، يقول الإمام

1 – أبو البركات بدر الدين محمد الغزي، آداب العشرة وذكر الصحبة والأخوة، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987م، ص 51.

2 – المصدر السابق، ص 42.

أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: (التغافل تسعة أعشار حسن الخُلق)، وقال بعض أهل العلم: (عظموا أقداركم بالتغافل)، وقال بعضهم معلقًا على لفظة التغافل: (وذلك بالسكوت عما يصدر منهم من هفوات وغلطات، لا يخلو منها إنسان وبشر، وليس بتتبع كل هفوة، وملاحقة كل غلطة، فهذا مُذهب لقيمة الإنسان وقدره)[1].

ولله در القائل:

ليس الغبي بسيد في قومه لكن سيد قومه المتغابي[2]

وبالبناء على ما سبق، فإنه يتحتم على جميع أفراد الشعب الليبي، أن يلتفتوا فرادى ومجتمعين إلى هذه القاعدة الدينية العظيمة، وعليهم الالتفات إلى بعضهم بعضًا، لاستيعاب كل منهما الآخر، مهما كان الاختلاف في الآراء، والتعدد في الرؤى، والتنوع في الأفكار، حيث إن صهر الناس في بوتقة معينة، وإجبارهم على نمط حياتي واحد، هو منافٍ لفطرة الله التي فطر الناس عليها، إذ اقتضت حكمته التنوع والاختلاف، قال تقدست أسماؤه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ... ﴾[3].

ونعود للقول إن الشعب الليبي اليوم على المحك، ومستقبل ليبيا في خطر، ولابدّ من التعاون، والتكاثف، والاحتكام إلى شرع الله جل وعلا، والتماس العذر، والسعي في الخير، خير من السعي في الشر، وكلمة تُقال في حقن الدماء، وتوحيد الصف، والوطن، خير من كلمة تكون في جانب الشقاق، والخلاف.

1 – المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

2 – البيت للشاعر: حبيب بن أوس الطائي المعروف بأبي تمام.

3 – سورة هود، الآية (118).

المبدأ التاسع:

الأصل في الإنسان البراءة

لقد اتفقت الشرائع السماوية، وعلى رأسها الإسلام الحنيف، وكذلك القوانين الوضعية على مُختلف مستوياتها، بدءًا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، وصولاً إلى القوانين الوضعية في كل دول العالم بلا استثناء، إذ قد أضحى مبدأ الأصل في الإنسان البراءة، أو ما عُرف قانونيًا بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، من المبادئ العامة للقانون.

وعلى هذا الأساس يكون من غير المقبول شرعًا، وقانونًا، وعقلاً التعامل مع الناس بمفهومٍ معاكس، يؤسس لقاعدة غير إنسانية، وهي أن من لم يكن معنا فهو مُدان إلى أن تثبت براءته، وللأسف هذا هو الشائع في ليبيا اليوم، في ظل غياب القانون، وعدم تفعيل القضاء بشكلٍ مستقل، ونزيه.

إن مبدأ براءة الإنسان يجد سندًا له في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما يُعرف بالشرعة الدولية في هذا المجال، حيث نص على أن: (كل شخصٍ متهم بجريمة يعتبر بريئًا حتى تثبت إدانته قانونًا بمحاكمة علنية مُنصفة، وبحكم قضائي صادر من محكمة مختصة)[1].

فضلاً عن ذلك فإن دساتير كافة دول العالم، والقوانين الجنائية بها تضمنت نصوصًا لا لبس فيها تؤكد على هذا المبدأ وتضع أقصى العقوبات لمن يقوم بانتهاكه، أو المساس به.

---

1 - المادة الحادية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217-أ (د 3)، المؤرخ في 10/ ديسمبر/ 1948.

ونتيجة لهذه القاعدة فإن إثبات التهمة يقع على عاتق النيابة العامة بوصفها ممثلة لسلطة الاتهام، وهي وحدها من يختص بتوجيه الاتهام دون غيرها، وعلى المحكمة أيضًا أن تتيقن بنفسها من خلال المحاكمة عن هذه الحقيقة، فإذا توافرت أدلة تفيد صحة الاتهام، كان من حق المتهم تقديم ما لديه من أدلة لدفع ما توافر ضده.

إن تقرير قاعدة براءة المتهم تعتبر ضمانة أساسية له، وللمشتبه فيه من باب أولى، فالاشتباه دون الاتهام وأقل درجة منه، فإذا كان المتهم بريئًا حتى تثبت إدانته رغم وجود مبررات لاتهامه، فإن المُشتبه فيه يكون أحرى بالاستفادة من هذا المبدأ، وهذه القاعدة القانونية.

أما عن أهمية مبدأ الأصل في الإنسان البراءة، أو أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته، بمناسبة الحديث عن مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، فتتمثل في الآتي:

- الأصل في الإنسان البراءة تُعد سياجًا يقي الحقوق، والحريات الشخصية من أي تعسف، أو تحكم، من طرف من يقوم بالتحري عن هذا الإنسان، والذين يُفترض فيهم أن يكونوا من الموظفين المكلفين من قبل السلطة العامة بمهام التحري.
- افتراض براءة الإنسان تستلزم تقييد حرية الموظفين المكلفين بمهام التحريات الأولية، وذلك بإتباع الإجراءات التي حددها المشرع، فتفتيش منزل مثلاً لا يجب أن يتم إلا في وقت محدد، وطبقًا لإجراءات معينة.
- تُسهم قرينة براءة الإنسان في الحد من الأخطاء القضائية، بحيث لا يُدان أي شخصٍ إلا بناءً على أدلة يقينية تُثبت ارتكابه للجريمة، ومسؤوليته عن وقائعها.
- مبدأ الأصل في الإنسان البراءة تتفق تمامًا ونحن في دولة مسلمة مع التعاليم الدينية، والأخلاقية التي تُوصي برعاية الضعفاء، وعدم الاعتداء

عليهم، والمساس بحقوقهم، ولله در الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه حيث قال: (القوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه، والضعيف قوي عندي حتى آخذ الحق له)[1].

- عندما تتهم الدولة شخصًا معينًا فإنه ينشأ لها حق مساءلته، بل ومعاقبته إذا ثبت جرمه حفاظًا على الأمن، والنظام العام، ولكن ذلك لا يُنسيها حماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

وعطفًا على ما تقدم فإنه من الواجب على السلطات الليبية اليوم أن تقوم بإبطال كل ما يتعارض مع هذا المبدأ، وعدم التمادي في ذلك، ضمانًا للأمن، والاستقرار، واحترامًا لحقوق الأفراد، وحرياتهم، وكخطوة جادة في اتجاه السير نحو سيادة القانون، وتفعيل القضاء، كي يشعر الناس بالجدية في احترام دولتهم لهم، والأمان على أنفسهم، وحقوقهم.

أضف إلى ما سبق، أنه حتى في ظل إدانة شخص ما، وإثبات اتهامه، فإن كرامته يجب ألا تُمس، وأن يُعامل بإنسانية.

1 - السيرة لابن هشام، مؤسسة علوم القرآن، أمر سقيفة بني ساعدة، خطبة أبي يكر الصديق رضي الله عنه.

المبدأ العاشر:

احترام كرامة الإنسان

لا شك أن الكائن البشري (الإنسان)، أسمى مخلوقات الله على الإطلاق، حيث إنه خلقه بيده، ونفخ فيه من روحه، وأسجد له ملائكته المسبّحة بقدسه، ومنحه المنزلة الأعلى بقوله: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1].

وهذه الخاصية (التكريم) قاصرةٌ في هذا الكون على مخلوقٍ وحيدٍ هو الإنسان، وما ذاك إلا دليل على الرؤية التفضيلية للإنسان على غيره من المخلوقات، وتبوئه المكانة السامية من بين سائر الكائنات.

لذلك يظل الحق في الكرامة الإنسانية قيمة أخلاقية سامية، وقاعدة قانونية راسخة البنيان في حقوق الإنسان، ولقد أشارت إلى هذا الحق الشريعة الإسلامية، في أهم مصادرها القرآن والسنة، والقوانين الوضعية، في أغلب مدوّناتها، من ذلك مثلاً ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، والفقرة الثالثة من المادة التاسعة والعشرين، والمادة الثلاثون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة السابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة، ولا تكاد تخلو وثيقة قانونية دولية، أو وطنية من وثائق حقوق الإنسان من الإشارة إليه[2].

1- سورة الإسراء، الآية (70).

2 - عبد السلام جمعة زاقود، تعذيب الإنسان (دراسة في إطار الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان)، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2012، ص 7.

إن الكرامة في مفهوم حقوق الإنسان تختزل كافة حقوق الإنسان المادية، والمعنوية، ولذلك فهي حق أساسي للإنسان، ولا يتصور التمتع بسائر الحقوق عند إهدار الكرامة[1].

كرامة الإنسان تقتضي التمتع بالحياة الكريمة في وطنه، ويجب الابتعاد عن كل ما من شأنه الانتقاص من كرامة الإنسان بسبب الوطن الذي يعيش فيه، ويتوجب هنا أن يشعر جميع أفراد الشعب الليبي بكرامتهم، والعيش في وطنهم، فهو مشترك بين الجميع.

---

1 – المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

المبدأ الحادي عشر:

تعــذيب الإنســـان

التعذيب ظاهرة إنسانية، ولازمة بشرية، وكأن النفوس قد جبلت عليه، فهو (أي التعذيب)، كان موجودًا في المجتمعات البدائية القديمة، ووُجد أيضًا في العصور الوسطى، وكان أمرًا طبيعيًا مباحًا، إلا أنه لم يعد كذلك، فالتعذيب -وإن وُجد- هو أمر غير شرعي، ولا يمكن إطلاقًا أن يكون مشروعًا[1]، فلا الشرائع السماوية، ولا القوانين الوضعية على مختلف مستوياتها، الدولية، والإقليمية، والوطنية، تقر التعذيب.

وعليه فإن الباحث في أحكام الشريعة الإسلامية -سواء في النصوص القرآنية، أو في الأحاديث النبوية- يجد في مواضع كثيرة عناية الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم بالنص على تكريم الإنسان وتفضيله على سائر المخلوقات.

ولعل البرهان في ذلك يبدو من إفراد سورة كاملة من القرآن الحكيم تحمل اسم هذا الكائن البشري[2]، وهي سورة الإنسان التي يستهلها الحق تبارك وتعالى بقوله: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ① إِنَّا خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن نُّطۡفَةٍ أَمۡشَاجٖ نَّبۡتَلِيهِ فَجَعَلۡنَٰهُ سَمِيعَۢا بَصِيرًا﴾[3].

1- انظر في ضبط وشرح مصطلحي الشرعية والمشروعية: ميلود المهذبي، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص90 وما بعدها.

2- محمد عبد العظيم محمد، حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، القاهرة، مصر، 1988، ص1053.

3- سورة الإنسان، الآية (1،2).

ويقول جل شأنه: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[1].

ومن البدهي أن التعذيب يتنافى مع التكريم، إذ كيف يُعَذَّب من امتن الله عليه بالتكريم!

وتعني الآية تكريم الله سبحانه وتعالى للإنسان، وتفضيله على الملائكة وعلى باقي المخلوقات، والتكريم عكس الإهانة، وبذلك يدل هذا على عدم جواز إذلال الإنسان، أو إهانته، سواء بالتعذيب أو بغير ذلك من الوسائل، لأن في تعذيبه مخالفة لمقصود الله عز وجل في الآية[2].

كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾[3]، وظاهر هذه الآية يدل على تحريم إيذاء المؤمنين والمؤمنات، وقد جاء لفظ (الإيذاء) عامًا، وهذا يعني تحريم الإيذاء مطلقًا سواء كان ماديًا بالضرب والجلد والتعذيب، أو إيذاءً معنويًا بالتجريح والسباب وخلافه مما يطلق عليه (التعذيب النفسي)[4].

وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الإنسان بنيان الله، ملعون من هدم بنيان الله)[5].

وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الآدميين وإن كانوا أعداءً عند النيل منهم، فيقول: (لا تعذبوا خلق الله)[6]، والحديث في مضمونه يعني النهي عن

1- سورة الإسراء، الآية (70).

2- طارق عزت رخا، تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص413.

3- سورة الأحزاب، الآية (58).

4- طارق عزت رخا، سابق الإشارة، ص406.

5- مصنف عبد الرزاق، (6/ 411)، قال أبو عيسى حديث غريب.

6- سنن أبي داوود، الحديث رقم 4351، والأدب المفرد للبخاري 188.

التعذيب بكل صوره المادي منها والمعنوي، فلا يباح بتر الأعضاء، ولا انتهاك كرامة الإنسان، أو معاملته معاملة مهينة، أو قاسية، أو لا إنسانية، أو خدش حيائه، لأن ذلك يعد تجاوزًا واعتداءً[1]، والله يقول: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾[2].

بل إن الشريعة الإسلامية منعت الإضرار بالآخرين واعتبرته تعذيبًا محرّمًا شرعًا، لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار)[3]، وهو ما يعني تحريم الضرر على أي صفة، خاصة إذا كان بدون مبرر شرعي يقتضيه، قال صلى الله عليه وسلم: (من ضارّ أضر الله به، ومن شاقّ شاق الله عليه)[4]، وبهذا يكون التعذيب محرّمًا شرعًا، وممنوعًا قطعًا، احترامًا لكرامة الإنسان وآدميته، يقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: (ليس الرجل أمينًا على نفسه إذا أوجعته أو ضربته أو أوثقته)[5].

والنبي صلى الله عليه وسلم عدل عن أمره بحرق رجلين، وأمر بقتلهما وقال: (إن الله يعذب يوم القيامة الذين يعذبون الناس في الدنيا)[6].

وبلغ النهي عن التعذيب ذروته في الشريعة الإسلامية من خلال النهي عن تنفيذ الأمر غير المشروع الصادر من رئيس إلى مرؤوسه -كالأمر بالتعذيب مثلاً- قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ...﴾[7].

1- إسماعيل عبد الرحمن محمد، الحماية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، المنصورة، مصر، 2000، ص65.

2- سورة المائدة، الآية (87).

3- أخرجه مالك في الموطأ (5/ 37)، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، الحديث رقم 1234 .

4- سنن الترمذي (7/ 188)، كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الخيانة والغش، الحديث رقم 1863.

5- مصنف ابن أبي شيبه (6/ 489).

6- صحيح مسلم (ج 13/ ص 33)، كتاب البر والصلة والآداب، باب الوعيد الشديد لمن عذّب الناس بغير حق، الحديث رقم 4734.

7- سورة النساء، الآية (59).

وفي ذلك يقول الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[1]، ويقول أيضًا: (من أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تطيعوه)[2].

لذلك فأمر الحاكم لا يخلي المأمور من المسؤولية ولو كان المأمور موظفًا، لأن أمر الرئيس في هذه الحالة يعتبر أمرًا غير ملزم ولا تجب طاعته، ولأنه صدر فيما لا سلطان للرئيس فيه، وليس للمرؤوس تنفيذه، فإن نفذه حُمّل مسؤوليته[3].

واتفاقًا مع الشريعة الإسلامية، وتمشيًا مع القانون الطبيعي وفطرة الله التي فطر الناس عليها نجد كافة القوانين الوضعية تحرم التعذيب وتجرمه.

جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان –الشرعة الدولية– النص على تحريم التعذيب، وذلك من خلال ما ورد فيه: (لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة)[4].

مما سلف يتضح أن التعذيب جريمة لا يقرها دين، ولا ترتضيها شريعة، وقد رأينا محاربة الشريعة الإسلامية له، ومنعه بتاتًا دون قبول أي مبرر أو مسوغ، وقد تطابقت القوانين الوضعية تمامًا –القانون الدولي لحقوق الإنسان خصوصًا– مع الشريعة الإسلامية في تحريم وتجريم التعذيب جملة وتفصيلاً.

1- مصنف ابن أبي شيبة (ج 7/ ص 737)، كتاب الجهاد، في إمام السَّرية يأمرهم بالمعصية، الحديث رقم 12.

2- معرفة السنن والآثار للبيهقي (ج 4/ ص 427)، كتاب الصلاة، باب كراهية الإمامة، الحديث رقم 1612.

3- عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، الجزء الأول، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 1977، ص561.

4- المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/10.

وإذا كان لا يجوز لإنسان أن يُعذب إنسانًا، فلا يجوز منابزته بلقب يكرهه لأنه ضمنًا من التعذيب، والإيذاء النفسي، ولذا لا يحق لفئة من الشعب الليبي أن يسخروا من فئة أخرى، ولا أن يستمر التنابز بالألقاب بين أطراف النزاع مراعاة لمصلحة الوطن، وإسهامًا في عدم إبقاء ما آلم العباد والبلاد في الذاكرة الجماعية للشعب الليبي.

☐المبدأ الثاني عشر:

خطر التنابز بالألقاب على المجتمع الليبي

للكلام في ديننا الحنيف أهميّة عظيمة، فهو صلة الوصل بين الناس، ووسيلة التعبير الأساسية عندهم، لذلك حفّه الإسلام بهالة عظيمة من النصوص المتنوّعة، والمتعدّدة، ومن أبرز تلك النصوص قوله تعالى: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[1].

وكلّما كان الكلام محمّلاً بعبارات الودّ، واللهفة، والحنان، زادت الألفة والمحبّة بين المسلمين، وفي دراستنا هذه ازدادت اللُّحمة الوطنية الليبية تماسكًا، وازداد النسيج الاجتماعي متانة.

أما إذا كان الكلام محمّلاً كما هو الحال بين طرفي النزاع اليوم، بعبارات التهكم، والسخرية، والاستهزاء، والغمز، واللمز، والفظاظة، والغلظة، زاد الخصام، واتسعت هوّة الخلاف والشقاق، وتوتّرت الأعصاب، ودُمّر النسيج الاجتماعي لهذه البلاد، واتسع الشرخ بين القبائل الليبية، وهو ما لا نتمناه.

وليتأمل جميع أفراد الشعب الليبي، ما في جاء التوجيه النبويّ الشريف، فعَن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: (مَن كَانَ يُؤمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَو لِيَصمُتْ)[2].

وقد خاطب الله تعالى عباده المؤمنين بأحب خصلة إليهم، ألا وهي الإيمان، مشعرًا إياهم بخطر وقوع السخرية في صفوفهم، فقال عز اسمه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا

1 – سورة ق، الآية (18).

2 – شعب الإيمان للبيهقي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، الحديث رقم 10247.

تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[1]، وهنا تتجلى حكمة الله في تحريم التنابز بالألقاب لما لذلك من تأثير سلبي على حياة الفرد، والمجتمع.

وعليه ألا يتق الله تعالى من ملئوا شاشات الإعلام بالألفاظ السيئة، فرحًا وتفاخرًا ينابزون إخوانهم، ومثلهم من ملئوا صفحات المواقع الإلكترونية، وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، حتى كاد أن يكون كل الشعب إلا من رحم الله متنابزًا؟ وصار الإنسان الليبي إلا من رحم الله، لا يمكنه إلا أن يكون إلى هؤلاء أو هؤلاء.

ألا يجدر بالدولة الليبية اليوم أن تعمل بكل الوسائل على منع هذا التنابز، وتشنيعه، وتنفير الناس منه استمالة للقلوب، وتحبيباً في التواصل الإيجابي، ومحاولة لرأب الصدع في النسيج الاجتماعي، حيث يُعد هذا الأخير اللبنة الأساسية لاستقرار الدولة، إذا ما رغب القائمون على البلاد اليوم أن يقودوا سفينتها كي ترسو على بر الأمان.

وبالمقابل فإن خلاف ذلك سيقود حتمًا إلى تنمية الأحقاد في القلوب، والدفع نحو توريثها إلى الأجيال القادمة، مما سيكون وبالاً على العباد والبلاد لا قدر الله تعالى.

ومن شأن ذلك أن يدعو إلى التفاخر بالأنساب، والتعصب للقبيلة، وسينتشر الميز العنصري في المجتمع الليبي المسلم، ومعلوم أن الإسلام لا يرضى العصبية، بل يحذر منها، وجاءت تعاليمه للقضاء عليها.

---

1 - سورة الحجرات، الآية (11).

المبدأ الثالث عشر:

التعصب القبلي، والميز العنصري

يقرر الإسلام أن الناس سواسية من الناحية الإنسانية كأسنان المشط، وأنه لا تفاضل بينهم في هذا الصدد إلا على أساس كفايتهم وأعمالهم، وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ووطنه والمجتمع الإنساني، فقضى الإسلام بذلك على نظام الطوائف، والعنصرية، وأساليب التفرقة بين الطبقات، وقواعد المفاضلة بين الناس تبعًا لاختلاف أجناسهم، أو ديانتهم، أو لُغتهم، أو لونهم، أو حسبهم، أو نسبهم[1].

وفي هذا يقول الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[2].

كما ترسّخت هذه النظرة القائمة على المساواة بين بني الإنسان في خطبة الوداع، والتي يقول فيها النبي صلى الله عليه وسلم: (أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر فضل إلاّ بالتقوى، ألا هل بلّغت؟ اللهم فاشهد -ولم يكتف الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الحد بل قال لتعمّ جميع الناس- ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب)[3].

وعليه فإن الأناس المنتشرين في قارات العالم الست أسرة واحدة، انبثقت من أصلٍ واحد، يُنميهم أب واحد، وأم واحدة، لا مكان بينهم لتفاضل في أساس الخِلقة

1- عبد رب النبي أبو السعود الجارحي، حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2003، ص60.

2- سورة الحجرات الآية (13).

3- صحيح البخاري (ج 6/ ص226)، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منىً، الحديث رقم 1623.

وابتداء الحياة، فهم أهل لما كفل الله للإنسانية من كرامة، وناط بها من واجب[1]، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾[2].

حقيق أن البشر يختلفون في لغاتهم، وألوانهم، وأجناسهم، ودياناتهم، لكن هذا الاختلاف -وفقًا للشريعة الإسلامية- لا يؤبه له، ولا يخدش ما تقرر من تساويهم في الحقيقة الإنسانية الأصيلة.

وقد رفض الإسلام الميز العنصري المبني على الاختلاف رفضًا حاسمًا، ومنع أن يكون ذلك مثارًا للتفرقة أو سببًا للانقسام، بل جعله بالنسبة للخالق العظيم آية على إبداعه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾[3].

كل ذلك مع الأخذ في الحسبان أن الإسلام ظهر في بيئة وزمن تضطرب فيه موازين المساواة، فقد كان الإنسان آنذاكِ ممتهن الكرامة لسواد لونه، أو لقلة ماله، أو ضعف أسرته، أو اختلاف جنسه[4]،...

وتجادل مرّة الصحابي المعروف أبو ذرٍ الغفاري -رضي الله عنه- مع عبدٍ زنجي، واشتط به الغضب، فقال له: (يا ابن السوداء)، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة النابية فأنكرها أشد الإنكار، وقال لأبي ذر: (أعيّرته بأمه؟ إنك امرؤ فيك

1- محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1965، ص19.

2- سورة النساء، الآية (1).

3- سورة الروم، الآية (22).

4- في هذا الصدد يشير محمد الغزالي إلى أن الأسود ممقوت ويستشهد بإبعاد عنترة بن شدّاد -الشاعر المعروف- عن أهله لا لذنب اقترفه، وإنما لسواد لونه، محمد الغزالي، سابق الإشارة، ص21.

جاهلية)، ومما قاله له: (طف الصاع، طف الصاع -أي تجاوز الأمر حده- ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى وبعملٍ صالح)، فندم أبو ذر -رضي الله عنه- ووضع خدّه على الأرض، وقال للأسود: (قُم فطأ على خدّي)[1].

ومن مظاهر المساواة الإنسانية، أو بالمقابل نبذ التفرقة العنصرية، أن امرأة من بني مخزوم (ذات حسبٍ شريفٍ معلوم)، سرقت حليًا، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يُقيم عليها الحد، فبعث قومها أسامة بن زيد بن حارثة ليشفع فيها، فردّه الرسول صلى الله عليه وسلم قائلاً: (يا أسامة: أتشفع في حدٍّ من حدود الله؟ وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)، ثم قام وجمع الناس وقال: (أيها الناس إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد)[2].

وكذلك حادثة المصري وابنه مع ابن عمرو بن العاص، حيث استبقا فسَبق ابن المصري، فضربه ابن عمرو بن العاص، فاشتكى ابن المصري لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فدعا عمر عَمروًا وابنه، وقال لابن المصري اضرب ابن الأكرمين، ثم قال قولته المشهورة: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا)[3].

وحادثة ابن الأيهم جبلة الذي داس على ردائه أعرابي يطوف حول الكعبة، فكبُر ذلك عليه وهو أمير في قومه فلطم الأعرابي، فشكا الأعرابي إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فقضى بلطم الأمير على الملأ[4].

1- مسند الإمام أحمد (ج 35/ ص185)، الحديث رقم 16675.

2- صحيح البخاري (ج 11/ ص294)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب حديث الغار، الحديث رقم 3216، ورواه ابن ماجة في كتاب الحدود، باب الشفاعة في الحدود، حديث رقم (2547) 2/ 851.

3- ابن الجوزي، تأريخ عمر بن الخطاب، الدار القومية، القاهرة، مصر، لا ت، ص166.

4- عبد رب النبي أبو السعود الجارحي، سابق الإشارة، ص62.

ثم إن عبادة بن الصامت -رضي الله عنه- وهو من الصحابة الأجلاء، كان أسود اللون، وكان رئيس الوفد الذي أرسله عمرو بن العاص لمفاوضة المقوقس عظيم القبط، فضاق به المقوقس لسواد لونه وبسطة جسمه، وطلب من الوفد أن يتكلم غير الأسود، فردّوا عليه: إن هذا أفضلنا رأيًا وعلمًا، وهو سيدنا وخيرنا، وقد أمّره الأمير علينا فلا نُخالف أمره، فعجب المقوقس كيف يكون الأسود أفضلهم، فردّوا عليه بأن الألوان ليست مما تُقاس به الرجال، وأن الإسلام لا يعرف في تقويم البشر إلاّ الخُلق والمواهب الفاضلة[1].

إن الوطن الليبي اليوم، وفي ظل التعصب القبلي، والجهوي، والميز العنصري، فإنه أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه يحتضر، ويعاني وهناً على وهن، رغم مكابرة الكثيرين.

1- محمد الغزالي، سابق الإشارة، ص23.

المبدأ الرابع عشر:

خطر المكابرة والاعتزاز بالإثم[1]

أسلفنا القول غير بعيد بأن الوطن الليبي يعاني اليوم كثيرًا من الأخطار المُحدقة، التي عصفت، أو كادت تعصفُ بليبيا، إذ لا يُمكن لعاقل يرى الدماء تُسفك، والأرواح تُزهق،... ويستشعر بنفسه غياب الأمن والأمان، وغير ذلك من الظروف الاستثنائية على ليبيا، لا يمكنه أن يحكم بأنها بخير.

لذلك نتساءل: لماذا يستميت غالبية أبناء ليبيا في الإصرار على خطأ ما هو موجود، ويُدافعون عن مواقف وآراء خاطئة رغم تكشف حقيقة هزالتها، وعدم صحتها.

أليس من السلبية تجاه الوطن، أن يتعصّب كلّ من طرفي النزاع في ليبيا لرأيه؟ ويصرّ على خطئه رافضًا الرأي الآخر الموضوعي؟

إن أفضلهم حالاً اليوم، وأهونهم وقوعًا في فخ المكابرة من يتبيّن له عدم صحة رأيه، فلا يبادر إلى الاعتراف بالخطأ، والاعتذار للوطن، ولكنه يلجأ لأسلوب المراوغة بكلام معسول، وديباجات طويلة لا نهاية لها، وربما يُناقض نفسه في مفارقات عجيبة غريبة الأطوار، ونخشى أن تتولد بداخلهم القناعة التامة بصحة الخطأ، فيصير من باب قوله تعالى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[2].

ثم نتساءل مرة أخرى: لماذا يُكابر من أخطئوا ولا يعترفون بأخطائهم؟ لماذا يتوجه بعض المخطئين إلى الحلف بالله كذبًا كي يثبتون صحة آرائهم؟ ولماذا تنتهي أغلب

---

1 - يكفي في هذا المقام آية سورة البقرة رقم (204)، وهي قول الله تعالى: (... وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد).

2 - سورة النمل، الآية (14).

حوارات المكابرين بالسب، والشتم، والادعاءات الباطلة؟ وكل ذلك لا يصب في مصلحة وطننا.

ومن هنا فليست المشكلة أن نُخطئ، فكل بني آدم خطاء[1]، ولكن المشكلة حين نعلم بأخطائنا وتأخذنا العزة بالإثم والعياذ بالله، ونسعى جاهدين أن نُثبت للجميع بأننا لسنا على خطأ، في محاولة لإسقاط الخطأ على غيرنا، وإلصاقه بهم، ونبحث بكل السبل عن الأعذار لأنفسنا، حتى لا تستيقظ لدينا النفس اللوامة[2].

إن مما يُهدد ليبيا اليوم، هو أن من أخطأ لا يعترف بخطئه، ويبحث عن تبريرات غير منطقية له، يرفضها القلب، والعقل، والواقع الذي نعيشه، ظنًا من كلّ منا أنه لا يخطئ، وهذه هي ثقافة المكابرة، وثقافة الاعتزاز بالإثم، والإصرار على الخطأ.

إن أسلوب المكابرة يأباه الدين الإسلامي الحنيف، الذي حثّ على الاعتراف بالخطأ، وبالرجوع إلى الحق، والصواب، بل عد ذلك فضيلة، وأن الرجوع إلى الحق في أي لحظة، خير من التمادي في الباطل، ففي القرآن الكريم: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ ۚ فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ ۚ وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴾[3].

إن أسلوب المكابرة تنبذه الحضارة، وترفضه الفطرة، ولا يرتضيه المسلم السوي، الذي دان للحق والهدى، مهتديًا بقال تعالى: ﴿ أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ ﴾[4].

---

1 – اقتباس من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون)، رواه الحاكم في المستدرك، الحديث رقم 7698.

2 – كفى النفس اللوامة رفعة أن الله تعالى أقسم بها مع يوم القيامة فقال: (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة)، سورة القيامة، الآيتان (1، 2).

3 – سورة البقرة، الآيتان (205، 206).

4 – سورة يونس، الآية (35).

إن الواقع المؤلم الذي تعيشه ليبيا في هذه الأيام، يتطلب من الجميع الاقتناع بالكثير من المفاهيم لأجل بنائها، والنهوض بها، نحو التطور والتقدم، إذ تبقى المُكابرة حجر عثرة في طريق حقن الدماء، وعودة الأمن، وبناء ليبيا.

لقد أخطأ النظام الليبي السابق، بل وأجحف، وأساء، وأخطأ أنصار السابع عشر من فبراير، وتمادوا في الخطأ، مما يتطلب من الجميع الاعتراف بالخطأ بلا مكابرة، والندم بلا تسويف، وإن من لا يعترف بخطئه، فقد حرم نفسه الفضيلة، بل ووضع نفسه موضع الرذيلة، وموضع الانعزالية والانطواء.

إن تبعات الاعتزاز بالإثم، والمكابرة على الخطأ كثيرة جدًا، فمنها إبقاء الحال على ما هو عليه، والجمود، والانغلاق، والمزيد من الفوضى.

وإذا ما وفقنا الله سبحانه وتعالى لأن نكون ممن يعترفون بأخطائهم، ويؤمنون بوقوع الخطأ من غيرهم، فلا بدّ من سلامة الصدر، والعفو، والتسامح.

المبدأ الخامس عشر:

سلامة الصدر

هي من أعظم الخلال وأشرف الخصال، ثم هي من بعد خُلة لا يقوى عليها إلاّ الأفاضل من الرجال، هي سلامة الصدر، من كل غلٍ وحسد وبغضاء، وحقد وكره للمسلمين.

ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم أحرص الناس على سلامة قلبه، فكان يقول في صلاته: (اللهم إني أسألك الثبات في الأمر، والعزيمة على الرشد، وأسألك شكر نعمتك، وحسن عبادتك، وأسألك قلباً سليماً، ولساناً صادقاً، وأسألك من خير ما تعلم، وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأستغفرك لما تعلم)[1].

إن سلامة الصدر ونقاءه مفتاح المجتمع المتماسك، الذي لا تهزه العواصف، ولا تؤثر فيه الفتن.

وكيف يا تُرى يكون مجتمع تسوده الدسائس، والفتن، وتمتلئ قلوب أفراده غشاً، وحقداً، وحسداً، وبغضاً، وكرهاً وتنافراً وأمراضاً؟ أفذاك مجتمع أم غابة وحوش وذئاب؟

وأين هو أمل المسلمين عندما يتوجهون إلى الله جل وعلا وتقدس: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾[2].

أيها القارئ الكريم، قرأت في سيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم موقفين عظيمين يستحقان التأمل والتبصر.

---

1 - مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، الحديث رقم 16802.

2 - سورة الحشر، الآية (10).

الأول منهما: في غزوة الأحزاب[1]، حين أحكم الأعداء قبضتهم، وأحاطوا بالمدينة، ونقضت قريظة عهدها، ولم يكن يحول بينها وبين المسلمين شيء، وكان الأمر كما قال الله: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾[2].

في ذلك اليوم العصيب، خرج الرسول صلى الله عليه وسلم، وبطنه معصوباً، وهو منطلق الوجه، فأخذ المعول وقال: (بسم الله)، وضرب حجرة في الخندق ضربة، وقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح الشام، والله إني لأنظر قصورها الحمر الساعة)، ثم ضرب الثانية فقال: (الله أكبر، أعطيت فارس، والله إني لأبصر قصر المدائن الآن)، ثم ضرب الثالثة فقال: (الله أكبر، أعطيت مفاتيح اليمن، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني)[3].

وقد يتساءل متسائل وما علاقة هذا الحديث بموضوع كتابنا، الذي يتحدث عن مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي؟

ولكن استمع أيها القارئُ الصبور، استمع للموقف الآخر فهو عندما مَرَّ شاس بن قيس، وكان شيخاً قد عتا شديد الحسد للمسلمين، على نفرٍ من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأوس والخزرج في مجلس قد جمعهم، فغاظه ما رأى من ألفتهم، فأمر فتىً يهودياً أن يجلس معهم، ثم يذكرهم بيوم بُعاثٍ وما تقاولوا فيه من الأشعار ففعل، فتفاخر القوم حتى تواثب رجلان فاختصما، وتعصّب كلٌّ لقومه، حتى تواعدوا أن يقتتلوا عند الحرة، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

1 – أورد الشيخ مصطفى مراد درراً حول هذه الغزوة، في: مصطفى مراد، سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1431هـ 2010، ص 333 وما بعدها.

2 – سورة الأحزاب، الآيتان (10، 11).

3 – السنن الكبرى للنسائي، عن البراء بن عازب، الحديث رقم 8547.

فخرج غاضباً، يُعرف الغضب في وجهه حتى جاءهم فقال: (اللهَ الله يا معشر المسلمين، أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟ لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم أعناق بعض، فبكى القوم واصطلحوا)[1].

وبعد هاذين الموقفين يا مسلم، أليس عجيباً أن يخرج الرسول صلى الله عليه وسلم راضياً مُتَبَسِّماً في الموقف الأول يوم الخندق، رغم شدة الموقف وصعوبته، ويغضب في الموقف الثاني كل هذا الغضب لمجرد تواثب حيين من المسلمين، بل يصف ذلك بأنه كفر، وأنه من دعاوى الجاهلية؟

إنه الوحي الإلهي، إنه الدرس النبوي البليغ، إذا كانت القلوب سليمة، والصف واحداً، فليعصف الباطل، وليجلب الكفر بخيله ورجله كيف شاء، فإن البناء مَتِين.

أما إذا اختلفت القلوب وذهب صفاؤها، وتمزقت الألفة، وملئت القلوب بالغل، فهذا نذير الشر، وأول البلاء، ويجب حينئذ الوقوف بحزم أمام هذا الداء، وأن نقول بلسان عربي مبين: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ .

سلامة الصدر رحمكم الله أيها الليبيون، نعمة ربانية، ومنحة إلهية، وفوز عظيم، وجنة عرضها السماوات والأرض، وهي من أسباب النصر على العدو، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾[2].

فائتلاف قلوب المؤمنين من أسباب النصر التي أيد الله بها رسوله، كما قال الإمام القرطبي رحمه الله في كتابه الجامع[3].

1 - جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الحديث رقم 6895.

2 - سورة الأنفال، الآيتان (62، 63).

3 - تفسير القرطبي، سابق الإشارة، ص 211.

سلامة الصدر سببٌ في قبول الأعمال، ففي الحديث الصحيح عن المعصوم صلى الله عليه وسلم: (تعرض الأعمال كل يوم اثنين وخميس، فيغفر الله عز وجل في ذلك اليوم لكل امرئ لا يشرك بالله شيئاً إلا امرءاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقول: أنظروا هذين حتى يصطلحا)[1].

فانظر أيها المسلم، كم يضيّع على نفسه من الخير من يحمل في قلبه الأحقاد والضغائن، والله المستعان.

سلامة الصدر، علامة فضل وتشريف، روى ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الناس أفضل؟ قال: (كل مخموم القلب صدوق اللسان)، قالوا: صدوق اللسان نعرفه فما مخموم القلب؟ فقال صلى الله عليه وسلم: (هو التقي النقي، لا إثم فيه ولا بغي، ولا غل ولا حسد)[2].

بل إن سلامة الصدر صفة من صفات أهل الجنة، إذ أثنى عليهم ربهم بقوله: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ﴾[3].

وفي الحديث في وصف أول زمرة تلج الجنة كما أخبر بذلك محمد صلى الله عليه وسلم إذ قال: (لا اختلاف بينهم ولا تباغض، قلوبهم على قلب رجل واحد)[4].

فيا أخي الفاضل، سلامة الصدر طريق إلى الجنة، قال عليه الصلاة والسلام: (يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة، فطلع رجل من الأنصار تنظف لحيته من الوضوء)[5]، تكرر ذلك ثلاث مرات في ثلاثة أيام، فأحب عبد الله بن عمرو رضي

1 - مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن أبي هريرة رضي الله عنه، الحديث رقم 7454.
2 - سنن ابن ماجه، عن عبد الله بن عمرو، الحديث رقم 4214.
3 - سورة الأعراف، الآية (43).
4 - مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن أبي هريرة رضي الله عنه، الحديث رقم 8000.
5 - مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، الحديث رقم 12460.

الله عنهما أن يعرف خبيئة هذا الرجل، فبات عنده ثلاثاً فلم يره كثير صلاةٍ ولا صيام، فسأله فقال: (ما هو إلا ما رأيت غير أني لا أجِدُ في نفسي لأحد من المسلمين غشاً، ولا أحسد أحداً على خيرٍ أعطاه الله إياه)، فقال عبد الله: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا نطيق.

الله أكبر، أفرأيتم كيف سمت به سلامة صدره حتى بُشّر بالجنة ثلاث مرات، وانظر رعاك الله إلى عظم الأمر، فإذا كان مثل ابن عمرو، وهو من هو، كان جلداً في العبادة يقول: وهي التي لا نطيق، فماذا يقول من دونه، وماذا أقول أنا وأنت؟

إذ ما كانت هذه الكلمة من ابن عمرو تثبيطاً عن هذا الخلق العظيم، وإنما كانت بياناً لعظم منزلته، وحاجته إلى المجاهدة العظيمة.

نعم فالنفوس الكبيرة وحدها هي القادرة على سلامة صدورها، وسعة نَفَسِها.

فيا من رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً، حذار حذارِ أن يمتلئ منك القلب بالدسائس، بالضغائن، بالأحقاد والفتن، بالغل والغش، بالحقد والحسد، اجعل شعارك قول ربك:﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [1].

قال ابن كثير رحمه الله: (عبر بالغل وهي جامعة لأمراض القلوب كُلها، فيدخل فيها كل خلق ذميم)[2].

أحبتي في الله، النفوس الزّكية هي القادرة على تجاوز الإساءة ومقابلتها بالإحسان، ومن ثم المحافظة على القلب نقياً، والصدر سليماً، ودائماً:﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [3].

1 - سورة الحشر، الآية (10).

2 - تفسير ابن كثير لسورة الحشر، سابق الإشارة.

3 - سورة فصلت، الآية (34).

المبدأ السادس عشر:

فضيلة العفو والتسامح

لقد جاء الدين الإسلامي الحنيف بالحب، والتسامح، والصفح، وحسن التعايش مع كافة البشر، ووطد في نفوس أبنائه عددًا من المفاهيم، والأسس، من أجل ترسيخ هذا الخلق العظيم، ليكون معها وحدة متينة من الأخلاق الراقية، التي تُسهم في وحدة الأمة، ورفعتها، والعيش بأمن، وسلام، ومحبة، وتآلف، وهذا بين عموم الأمة، فما بالك بين شعب واحد من الشعوب المسلمة، كما هو حال الشعب الليبي المسلم؟!

ومن أبرز المفاهيم التي نتحدث عنها في خضم الحديث عن مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي في ليبيا العزيزة، يأتي مفهوم العفو، والتسامح، والصفح عن المسيء، وعدم الظلم، والصبر على الأذى، واحتساب الأجر من الله تعالى.

لقد جاءت النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية لتأكيد هذه الحقيقة الأساسية لضمان التجانس الاجتماعي، وإقامة أركان المجتمع على الفضل، وحسن الخلق، وهي نصوص كثيرة لا ندّعي حصرها، ولكن نشير إلى ما يلي:

قال تعالى ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾[1]، وقال عز اسمه: ﴿ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾[2].

وفي آية أخرى يقول تعالى: ﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[3].

1 - سورة الأعراف، الآية (199).

2 - سورة الحجر، الآية (85).

3 - سورة النور، الآية (22).

وأيضًا في كتاب الله الكريم: ﴿ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[1].

بل عد سبحانه وتعالى غفران الزلات، والصبر على الأذى من عزم الأمور فقال: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[2].

ومن السنة النبوية الشريفة فنذكر ما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن المصطفى صلى الله عليه وسلم، حيث قال ابن مسعود رضي الله عنه: كأني أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي نبياً من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول: (اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون)[3].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب)[4].

وغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على فضل العفو، والصفح عن الناس، وأن يصبر الإنسان على الأذى، ولا سيّما إذا أوذي في الله، فإنه يصبر ويحتسب وينتظر الفرج .

ورسولنا صلى الله عليه وسلم ألّف حول دعوته القلوب، وجعل أصحابه يفدونها بأرواحهم، وبأعز ما يملكون، بخلقه الكريم، وحلمه، وعفوه، وكثيرًا ما كان يغضب غير أنه لم يجاوز حدود التكرم، وغض الطرف، ولم ينتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها.

---

1 - سورة آل عمران، الآية (134).

2 - سورة الشورى، الآية (43).

3 - أخبار أصبهان لأبي نعيم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، الحديث رقم 1829.

4 - مصنف ابن أبي شيبة، عن عبد الرحمن بن صخر، 24793.

فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ودخلها نهاراً بعد أن خرج منها ليلاً، وحطم الأصنام بيده، ووقف أهلُ مكة يرقبون أمامه العقاب الذي سينزله بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم جزاء ما قدموه له من إيذاء لا يحتمله إلا أهل العزائم القوية، إلا أنه قال لهم: ما تظنون أني فاعل بكم؟ قالوا خيرًا أخ كريم وابن أخ كريم، فقال لهم: (اذهبوا فأنتم الطلقاء)[1].

وهنا استرد أهل مكة أنفاسهم، وبدأت البيوت تفتح على مصاريعها، لتبايع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالله أكبر ما أجمل العفو عند المقدرة[2]، والله أكبر حين نتأسى بنبينا صلى الله عليه وسلم فنعفو، ونصفح، ونتسامح، ونتجاوز...

لقد جاء الإسلام ليكفكف نزوات الإيذاء، والظلم، والتسلط، والإساءة إلى الغير، وليقيم أركان المجتمع على الفضل، وحسن التخلق، والصفات النبيلة، التي منها الصفح، والعفو عن الإساءة، والأذى، والحلم، وترك الغضب، وترك الانتصار للنفس.

والإنسان منا في حياته يلاقي كثيراً مما يؤلمه، ويسمع كثيرًا مما يؤذيه، ولو ترك كل واحد نفسه وشأنها لترد الإساءة بمثلها، لعشنا في صراع دائم مع الناس، وما استقام نظام المجتمع، وما صلحت العلاقات الاجتماعية التي تربط بين المسلمين، فالإنسان في بيته ومع أسرته قد يرى ما يغضبه، ومطلوب منه شرعاً أن يكون واسع الصدر، يسارع إلى الحلم قبل أن يسارع إلى الانتقام، وبذلك تظل أسرته متحابة متماسكة،

---

1 - أخبار مكة للأزرقي، الحديث موضع إرسال 711.

2 - في هذه العبارة من اللطائف شيء عُجاب، فلم يكن العفو في كل حال، بل العفو عند المقدرة، والمقدرة هنا يُمكن تفسيرها بالمقدرة النفسية، ووجود الشجاعة التي تمنح النفس القدرة على العفو، وكذلك المقدرة على تطبيق قرار العفو، والمقدرة على إقناع الآخرين به، وغير ذلك من جماليات هذه العبارة، داخل بوتقة هذا الدين العظيم.

ومن أخطأ اليوم فقد يصلح خطأه في الغد، ويندم على ما قدم من إساءة، والإنسان في عمله في الموقع الذي هيئ له، سواءً كان موظفاً في وظيفته، أم صانعا في مصنعه، أم تاجراً في متجره، يخالط غيره من الناس، ويتعامل مع كثيرٍ من أبناء المجتمع، وقد يُستغضب، ويرى ما يسوؤه، فعليه أن يضع بدل الإساءة إحساناً، ومكان الغضب عفواً، وحلمًا، وأن يتذكر قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾[1].

هكذا هو المجتمع الفاضل الذي ينشده الإسلام، مجتمع ود ومروءة، وخير وفضل وإحسان.

المجتمع الذي ينشده الإسلام، مجتمع متماسك البنيان، متوحد الصفوف، والأهداف.

إن الواجب علينا جميعًا أن نأخذ بعين الاعتبار هذه النصوص، وأن نسعى جاهدين لتعويد أنفسنا على طبائع الخير، ومحبته لغيرنا كمحبته لأنفسنا، وأن نجعل قول يوسف عليه السلام شعارًا لنا: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾[2].

إن ليبيا اليوم بحاجة ماسة للتسامح بين أبنائها، والتسامح بين قبائلها، وبين جميع أفراد الشعب الليبي، ولذا لابدّ من عقد مصالحة وطنية حقيقية وشاملة، ولا بأس من الاختلاف في الرؤى، والأفكار، وتنوع الانتماءات السياسية، ويبقى الود والاحترام، ويزداد العفو جمالاً مع ربطه بالمقدرة، ونخصص مبدأ مفردًا للعفو عند المقدرة بسرد قصة من أروع القصص.

---

1 - سورة فصلت، الآية (34).

2 - سورة يوسف عليه السلام، الآية (92).

المبدأ السابع عشر:

العفو عند المقدرة فعل الكرام[1]

وما من أمة من الأمم إلا وكانت صفة العفو عندها أعظم الصفات وأجلها، وقد سمى الله سبحانه وتعالى نفسه بالعفو الغفور الرحيم، كما سماها بالحكيم العليم العزيز شديد العقاب، وأوصى بالعفو خلقه، وجعله صفة بارزةً في أنبيائه ورسله عليهم السلام .

ومن عجائب القصص في هذا الخضم، وأطرفها قصةٌ جرَتْ في منزل (الخيزران)، زوجة الخليفة العباسي المهدي، وأم الخليفتين الهادي، وهارون الرشيد، وقد روتها زينب بنت سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس زوجة المهدي الأولى فقالت : كنت جالسة عند الخيزران، فدخلت علينا جارية فقالت: إنَّ بالباب امرأة لها جمال، وخلقة حسنة، وعليها من مظاهر البؤس ما يحزن لها القلب، وهي تستأذن عليك، وقد سألتها عن اسمها فأبت أن تخبرني به، فقالت الخيزران: أدخليها، فدخلت امرأةٌ كأجمل ما ترى العين من النساء، فقعدت إلى جنب عضادة الباب متضائلة ثم قالت: أنا مارية بنت مروان بن محمد الأموي آخر خلفاء بني أمية.

قالت زينب بنت سليمان: فاستويت جالسة، وقلت لها قبل أن تجيبها الخيزران: لا حياك الله ولا قرَّبك، والحمد لله الذي أزال نعمتك، وهتك سترك، وأذلَّك، أتذكرين يا عدوَّة الله حين أتاك عجائز أهل بيتي يسألنك أن تكلمي صاحبك في الإذن بدفن إبراهيم بن محمد، فأسمعتهنَّ أسوأ الكلام، وأخرجتهن ذليلات حقيرات، قالت: فضحكت مارية بأحسن ثغر برغم بؤسها، وقالت: أيْ ابنة عمي، أيّ شيء أعجبك

---

1 - نذكّر هنا بأن هذا المبدأ لا يُعد تكرارًا للمبدأ الذي سبقه، حيث إنه عرض لقصة من أروع القصص، لما لها من تأثير على ترقيق القلوب، وتهدئة النفوس، وتنبيه العقول، إذا تبصّرتها، وأخذت منها العظة، والعبرة.

من صنيع الله بي على فعلتي تلك السيئة، وعلى قسوتي وعقوقي، فوالله لو لم يكن من عقاب الله لي إلا ما ترين من حالي لكفى، فهل تريدين الاقتداء بي حتى يصيبك ما أصابني، ثم قامت تهمُّ بالخروج .

هنا غضبت الخيزران وقالت: ليس هذا لك يا زينب، فهذه المرأة قصدتني في داري، وطلبت عوني وجواري، ونادت مارية طالبة منها الجلوس معتذرةً إليها، فرجعت مارية بنت مروان قائلة: والله يا أخيَّة، ما جاء بي إلا الضيق والجهد الذي لا يخفى عليك من حالي، فقامت إليها الخيزران فعانقتها، وأمرت جواريها أن يقمن برعايتها، والعناية بها، ومنحتها من الملابس والطيب ما يليق بمثلها، ثم أجلستها بجوارها، وأمرت لها بالطعام، وطلبت منها أن تقيم معها في بيتها، وأن تعد نفسها في مقام أختها، فاستبشرت مارية ودعت للخيزران بخير، ووافقت على البقاء معها لأنها قد فقدت القريب، والصديق، بعد زوال الخلافة عن بني أمية، وقتل والدها آخر خلفائهم (مروان بن محمد).

فقالت زينب: وكنت في غاية الضيق لما صنعت الخيزران بهذه المرأة التي قست علينا ذات يوم، فعزمت على إخبار الخليفة المهدي بالأمر، ورواية الحادثة له، فعله يؤيد موقفي ويؤنِّب الخيزران على ما فعلت، ويا ليتني لم أخبره، فقد ثار غضبه وقال: يا زينب! أهذا مقدار شكرك لله عز وجل على نعمته، وقد أمكنك من هذه المرأة على هذه الحالة التي وصفتها، فوالله لولا مكانك من قلبي لحلفت ألا أكلمكِ أبداً، فما هذه بأخلاق الكرام يا زينب، والله لا يُرضيني منك إلا الاعتذار منها، والإحسان إليها، ثم شكر الخيزران على موقفها الكريم، وامتدحها، ثم تحدَّث إلى مارية بنت محمد بن مروان قائلا: اطمئني فما أنت إلا في بيتك، وبين أهلك، وما أنا إلا في موضع أخيك الذي يرعاك ويحرص على راحتك .

قالت زينب: فتعلمت من الخيزران، والخليفة المهدي دروساً في العفو عند المقدرة، وراجعت نفسي، وأعلنت توبتي إلى ربي[1].

هكذا يكون العفو عند المقدرة صفة جليلة كريمة، تدلُّ على نقاء القلب، وصفاء النفس، وكرم الطباع، ولا يزيد بها صاحبها إلا عزةً، ومكانة في الدنيا والآخرة، إذا خلصت النيَّة، وصفت السريرة.

سمَّيْتَ نفسك بالعفوِّ فمن عَفَا ... لقيَ الرعاية منكَ والإحسانا[2]

نعم إنه العفُوُّ سبحانه، ولهذا كان من أعظم الأخلاق رفعة العفو عند المقدرة، وهذه عبادة مهجورة، وهي من صفات الله، وأسمائه الحسنى، فهو سبحانه العفو القدير، أي يعفو بعد مقدرته على الأخذ بالذنب والعقوبة على المعصية.

فالعفو بدون مقدرة قد يكون عجزاً وقهراً، ولكن العفو مع المقدرة، والقدرة على الانتقام، فلا شك أنه صفة عظيمة لله فيها الكمال، فهو سبحانه يحب العفو، ويحب أن يرى عبده يعفو عن الناس.

وقد ربى رسوله صلى الله عليه وسلم على ذلك الخلق العظيم، فقال الله لرسوله: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾[3]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[4].

وعليه فينبغي للمسلم أن يكون هيناً، ليناً، سمحاً، تقياً، سهلاً، عفواً، قريباً إلى الناس، متودداً إليهم، باذلاً لهم، ناصحاً إياهم، ملتمساً لهم الأعذار في جميع تصرفاتهم

1- القصة نقلتها عن: موقع أنا المسلم، عبر الرابط الإلكتروني:
http://www.muslm.net/vb/showthread.php?287811

2 - لم أعثر على قائله.

3 - سورة الأعراف، الآية (199).

4 - سورة الشورى، الآية (40).

نحوه، ويقول إذا صدر منهم ما يغضبه: هذا من الشيطان وليس منهم، بل الشيطان هو الذي نزغ بيني وبينهم، وهو الذي شجعهم على ذلك.

ومن حاول أن يربي نفسه على هذه العبادة عاش مستريحاً، ينام ويستيقظ وهو في راحة.

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: (يا ابن ادم.. إن بينك وبين الله خطايا وذنوب لايعلمها إلا هو، وإنك تحب أن يغفرها لك الله، فإذا أحببت أن يغفرها لك فاغفر أنت لعباده، وإن وأحببت أن يعفوها عنك فاعف أنت عن عباده، فإنما الجزاء من جنس العمل... تعفو هنا يعفو هناك، تنتقم هنا ينتقم هناك، تطالب بالحق هنا يطالب بالحق هناك.

وكل ذلك تزداد أهميته إذا ما علمنا أن العفو يقود للصلح، والمصالحة الوطنية، إذ إن هذه الأخيرة ليست فقط واجبًا وطنيًا، أو أنها من الترف الفكري، فهي أصل عظيم في الدين، ومن أساسيات قيام المجتمع الإسلامي، الذي يؤسس لدولة قوية، في أمة قوية موحدة.

المبدأ الثامن عشر:

المصالحة أصل في الدين

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشرع في الحديث منطلقين من قول الله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[1].

في هذه الآية الكريمة دليل واضح وصريح على أن الاجتماع، والتآلف، وإصلاح ذات بين المسلمين أصل عظيم من أصول الدين الإسلامي الحنيف.

في هذه الآية لك أن تنظر معي أيها القارئ الكريم إلى ألفاظها قبل معناها، حيث صدّرها الله سبحانه وتعالى بوصيته للأولين والآخرين، وهي الوصية بالتقوى، ثم يحثنا نحن المؤمنين إلى إصلاح ذات بيننا، ويأمرنا بطاعته تعالى، وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم يُبين لنا أن ذلك هو شرط الإيمان.

يقول ابن تيمية رحمه الله عن هذا: (تعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين، تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإن الله تعالى يقول: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾[2]، ويقول جلت قدرته: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾[3]، ويحذر جل وعلا من التنازع والشقاق، حيث يقول: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[4].

---

1 – سورة الأنفال، الآية (1).

2 – سورة الأنفال، الآية (1).

3 – سورة آل عمران، الآية (103).

4 – سورة آل عمران، الآية (105).

فهذه الآيات وغيرها كثير من النصوص القرآنية التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة، كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة)[1].

وفي موضع آخر يقول رحمه الله تعالى: (فإن الله ورسوله أمرا بالجماعة والائتلاف، ونهيا عن الفرقة والاختلاف، وأمرا بالتعاون على البر والتقوى، ونهيا عن التعاون على الإثم والعدوان)[2].

ونعود للقول إن النصوص القرآنية التي ذكرنا طرفًا منها في بداية هذه الفقرة تشير إلى وجوب الاعتصام بحبل الله المتين، وتنهى بالمقابل عن التفرق والاختلاف، المؤدي إلى التنازع والشقاق، مثل بعض الناس الذين وقعوا في ذلك فكانت عاقبتهم الفشل والضلال البعيد.

فالاختلاف أمر طبيعي، وكأن الآيات التي مرت معنا تُلمح إلى ذلك، وإلى أنه قد يحدث الاتفاق، ولكن احتمال الشقاق والاختلاف وارد، وقد تفسد ذات البين بين المؤمنين، والمطلوب حينها وبإلحاح، هو المبادرة إلى إصلاح ذات البين، والتسوية السلمية لما قد يحصل بين المؤمنين.

لذلك فلا مندوحة ونحن نرى وطننا الغالي، ليبيا تئن تحت وطأة الاقتتال بين أبنائها، وترابها على وشك التمزق، ووحدتها الوطنية على مفترق طرق، وقبائلها في طريقها إلى التناحر، وشعبها يعيش لحظات الشتات والفرقة، إلا أن ندعو، ونتكلم، ونكتب عن المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، علّ ذلك يكون سببًا في جمع الكلمة، وحقن الدماء، وتسوية الشرخ الذي طال النسيج الاجتماعي لليبيا.

ولكن ما هي المصالحة الوطنية؟ وما أهميتها؟ وما هي الأبعاد المقاصدية لها؟

---

1 - مجموع الفتاوى، 28/ 51.

2 - المصدر السابق، 11/ 92.

وكيف يُمكن تنفيذ المصالحة الوطنية؟ وما هي الثمار المرجوّة منها؟ وهل ثمة معوقات تعترض طريق المصالحة؟

وعليه ستتحدث عن المصالحة الوطنية من جميع جوانبها، وتبيان كل ما يتعلق بها في الفصل التالي:

الفصل الثالث

ماهية المصالحة الوطنية

(ما خُطوة أحب إلى الله عز وجل من خطوة في إصلاح ذات البين، ومن أصلح بين اثنين كتب الله له براءة من النار)

الأوزاعي رحمه الله تعالى

الفصل الثالث/

ماهية المصالحة الوطنية

إن المفهوم السياسي السائد عالمياً، وفي ليبيا خلال هذه المرحلة هو: (المصالحة الوطنية)، وهو مفهوم وليد تاريخ قديم، ومن الصعب تحديده[1].

وقد شاع استخدام هذا المصطلح حديثاً في العام 1979 عندما طالبت به حركة الخمير الحمر الشيوعية، التي حكمت كمبوديا من سنة 1975 إلى سنة 1979، وعند رفض دعوة المصالحة الوطنية التي دعت إليها حركة الخمير الحمر، اندلعت حرباً أهلية بين طرفي الصراع في كمبوديا استمرت لمدة 18 سنة راح ضحيتها 3851373 قتيل .

ومع ذلك فيمكن القول إن المصالحة الوطنية برزت كمفهوم مركزي مع الربع الأخير من القرن العشرين، حين تمكنت كوكبة من الدول تحقيق الانتقال الديمقراطي داخل دولها ومجتمعاتها، فبتقدير صامويل هانتغتون، شملت الموجة الثالثة من الانتقالات أكثر من أربعين دولة في العالم تحولت من وضع سياسي شمولي إلى نظم ديمقراطية.

وعليه فإن هذا المصطلح السياسي، المتمثل في المصالحة الوطنية، ظهر كتعبير عن النتيجة الحتمية التي تمر بها بعض الدول بعد أن شهدت نزاعات، وخلافات حادة داخلها، وقد تصل أحيانًا إلى حدود الحرب الأهلية.

---

1 - انظر: مازن الياسري، المصالحة الوطنية اللبنانية في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، الحوار المتمدن، العدد 2184، 7/ 2/ 2008، على الرابط الإلكتروني: http://www.ahewar.org وسيأتي الحديث في الفصل التالي عن التجارب الإنسانية حول المصالحة الوطنية، ونزعم أن التصالح انطلق مع وجود الإنسانية على سطح البسيطة بعفو الله تعالى عن نبيه آدم عليه السلام، وكما أسلفنا سيأتي الحديث عن ذلك تفصيلاً بعون الله.

فذاكرة الشعوب التي عانت من أزمات داخلية في القرن الماضي مليئة بتجارب حية لسياسة المصالحة الوطنية، وبعضها استطاع تحقيق إنجازات، ومكتسبات إنسانية لشعوبها، وجنبتها الطرق المليئة بسفك الدماء، والفوضى، واختلال الأمن،... وهذا مرتبط بالقوى السياسية، والاجتماعية، والثقافية المحركة، والفاعلة داخل المجتمع، والتي لها المصلحة الحقيقية في المصالحة الوطنية.

حيث إن المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها كل دولة سبق لها أن عاشت خلافات، أو نزاعات، أو صراع مسلح.

ويقصد بالمصالحة الوطنية في أبسط تعريفاتها: هي إحدى الوسائل التي يراد بها رأب الصدع الذي يحل، أو ينتج بين أطراف متنازعة، أو متصارعة بحكم العرق، أو الجنس، أو الطائفة، أو الجغرافيا، أو الصراع النخبوي، أو ما شابه ذلك[1].

وعلى هذا الأساس فإن المصالحة الوطنية في أي دولة شهدت صراعًا من أي نوع، هي من الضرورة بمكان، وتزداد أهمية وضرورة المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي إذا كان الصراع، أو النزاع في دولة مسلمة، وبين جماعة المسلمين، كما هو الحال في ليبيا، حيث إن ذلك يكون سببًا في حصول الأجر والثواب، لما للمصالحة، والإصلاح بين الناس من أهمية بالغة.

وقبل أن نتحدث عن أهمية المصالحة الوطنية، والأبعاد المقاصدية لها نرى أن نعرض لفضل الإصلاح بين الناس، والمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وفق الآتي:

1 – طارق العادلي، التجربة العراقية في المصالحة الوطنية، دراسة أجريت سنة 2005، غير منشورة، ص 3.

● **فضل المصالحة الوطنية والإصلاح بين الناس:**

في الوقت الذي حذر فيه الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين من التخاصم والتهاجر، فقد أمرهم بالمقابل إلى وجوب الإصلاح بينهم، وحثهم على ذلك، ورغبهم فيه، قال تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[1]، وقال عز اسمه: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ... ﴾[2]، وفي آية أخرى يقول الله جلت قدرته: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[3].

إن هذه الآيات وغيرها جعلها الله سبحانه وتعالى من أجل قيام التصالح بين عباده المؤمنين، حفاظًا على أمن الناس من الخلافات التي تُفكك المجتمع، وتُقوض بنيانه المتماسك.

يقول الله تعالى: ﴿ مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا ﴾[4].

عن هذه الآية يقول الإمام القرطبي في كتابه الجامع: (من شفع شفاعة حسنة لصلح بين اثنين استوجب الأجر)[5].

ومن فضل الإصلاح بين الناس، أن الله تعالى جعل القيام به أفضل من الصدقات، فعن أبي هُريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كل سُلامى من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس، يعدل بين الاثنين صدقة،

1 – سورة الأنفال، الآية (1).
2 – سورة الحجرات، الآية (9).
3 – سورة الحجرات، الآية (10).
4 – سورة النساء، الآية (85).
5 – تفسير سورة النساء، للإمام القرطبي، سابق الإشارة.

ويعين الرجل على دابته، فيحمل عليها، أو يرفع عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة يخطوها إلى الصلاة صدقة، ويُميط الأذى عن الطريق صدقة)[1].

وحسبك أيها القارئ الكريم قول الإمام الأوزاعي رحمه الله: (ما خُطوة أحب إلى الله عز وجل من خطوة في إصلاح ذات البين، ومن أصلح بين اثنين كتب الله له براءة من النار).

ويقول أنس بن مالك رضي الله عنه: (من أصلح بين اثنين أعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة).

ولْيعلم المصلح أن الله سبحانه وتعالى سيحتفظ له بأجره يوم القيامة، قال عز اسمه: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾[2].

وفي مسند الإمام أحمد، نجد أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابًا بين المهاجرين والأنصار على أن يعقلوا معاقلهم، وأن يفدوا عانيهم بالمعروف، والإصلاح بين المسلمين.

لذلك كله فإن للإصلاح بين المؤمنين فضل عظيم، وثواب كبير من عند الله جلّ وعلا يناله من أراد الله سبحانه وتعالى لهم الخير في الدنيا والآخرة، ويتوجب على كل مسلم أن يقوم بواجب الإصلاح، وذلك امتثالاً لأمر الله تعالى بالإصلاح، وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم، وخاصة إذا نظر هذا المُصلح لأهمية المصالحة، وما يترتب عليها من آثار ضرورية لقيام المجتمع.

---

1 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن عبد الرحمن بن صخر، الحديث رقم 7985.

2 – سورة الأعراف، الآية (170).

• أهمية المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي:

- المصالحة الوطنية، أو إصلاح ذات البين بين المسلمين عبادة جليلة، وخلق جميل يحبه الله تعالى، ويحث عليه، ويحبه النبي صلى الله عليه وسلم، ويشجع عليه، لأنه خير كله، وكفى الإصلاح مكانة أن الله امتدحه فقال: ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[1].

- بالإصلاح تكون الأمة وحدة متماسكة، يقوى رباطها، ويُرص بنيانها، ويوحد صفها، فيعز فيها الضعف، ويندر فيها الخلل، ويحبذا الإصلاح في ليبيا، فيتجانس شعبها، وتزداد متانة وحدتها، وتتوثق عُرى الصلة بين قبائلها.

- بالمصالحة الوطنية الحقيقية تصفو النفوس، وتتآلف القلوب، وتجتمع الكلمة، ويصلح المجتمع، وتضمحل بوادر الخلاف، وتتلاشى أسباب الفرقة، وتنمو المحبة والمودة.

- الإصلاح، أو المصالحة والتصالح، عنوان الإيمان، ومقتضيات الأخوّة، وواجبات الأخ على أخيه، قال تعالى: ﴿...إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2].

- وبالمقابل إذا فُقدت المصالحة الوطنية هلكت الشعوب، والأمم، وفسد المجتمع، وتبددت الثروات، وانتهكت الحرمات، وعمّ الشر القريب والبعيد على حدٍ سواء.

---

1 - سورة النساء، الآية (128).

2 - سورة الحجرات، الآية (10).

- الابتعاد عن المصالحة الوطنية يعني الغرق في دوامة الفوضى، واختلال الأمن، والأمان، وشيوع الميز العنصري، والتمايز الطبقي.
- إن رفض المصالحة الوطنية من أي طرف لا يمكن أن يكون إلا مبررًا لاستمرار القتال من الطرف الآخر، حيث إن الوطن مشترك بينهما.

ولا تقف أهمية المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي عند هذا الحد، بل نستشعر أهميتها أكثر إذا ما رأينا كيف إن الله جلت قدرته يُصلح بين عباده المؤمنين.

• لأهمية المصالحة الوطنية، ها هو الله تعالى يُصلح بين المؤمنين:

من عظيم بركة الله سبحانه وتعالى، ومن كريم عفوه ولطفه بعباده، ورحمته بهم، وحرصه جل وعلا على ديمومة الصلة بينهم، يوحي لنبيه صلى الله عليه وسلم أن يرشدهم إلى أن ربهم تعالى يُصلح بينهم، ويؤلف بين قلوبهم لأجل إبعادهم عن الخلاف، والنزاعات، والخصومات.

إن الله سبحانه وتعالى، ومع كل ما في القرآن الكريم من دعوات إلى الإصلاح، والتآلف، والتكاتف، والتعاون، والاعتصام بحبل الله المتين، بل وبالإضافة إلى امتنانه على نبيه بأنه ألف بين قلوب المؤمنين، وذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [1].

مع كل ما تقدم ها هو الله تعالى يُصلح بين عباده المؤمنين يوم القيامة، فعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس إذ رأيناه ضحك حتى بدت ثناياه، فقال له عمر رضي الله عنه: ما أضحكك يا رسول الله بأبي أنت وأمي؟ فقال عليه الصلاة والسلام: (رجلان من أمتي جثيا بين يدي رب العزة، فقال أحدهما يا رب خُذ لي مظلمتي من أخي، فقال الله تبارك وتعالى للطالب:

1 – سورة الأنفال، الآية (63).

فكيف تصنع بأخيك ولم يبق من حسناته شيء؟ قال يا رب فليحمل من أوزاري، قال: وفاضت عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبكاء ثم قال: إن ذاك اليوم يحتاج الناس إلى من يحمل عنهم من أوزارهم، فقال الله تعالى للطالب: ارفع بصرك فانظر للجنان، فرفع رأسه فقال: يا رب أرى مدائن من ذهب، وقصور من ذهب مكللة باللؤلؤ لأي نبي هذا؟ أو لأي صديق هذا؟ أو لأي شهيد هذا؟ قال: هذا لمن أعطى الثمن، قال يا رب ومن يملك ذلك؟ قال أنت تملكه، قال بماذا؟ فقال بعفوك عن أخيك.

قال يا رب فإني قد عفوت عنه، قال الله عز وجل: فخُذ بيد أخيك فأدخله الجنة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، فإن الله يُصلح بين المؤمنين)[1].

فالله أكبر، كم هو فضل الله تعالى على عباده، وما أرحمه بهم، حتى غدا مُصلحًا بينهم، ووالله الذي لا إله غيره، ولا ربّ سواه، ولا معبود بحقٍ إلا هو تعالى، لا يقرأ هذه القصة أحد إلا رقّ قلبه، ولان إلى جانب العفو، والصفح، والتسامح، إلا من ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون.

إن هذا الفعل العظيم من ربنا جلت قدرته، فيه من الحث على المصالحة الشيء الكثير، وفيه دليل عظيم على أهمية المصالحة، والتصالح بين المؤمنين، ويتوجب على أصحاب الخصومات أن يلتفتوا إلى شرع الله جل وعلا، فيتقدم جانب المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي على جانب القتال، وليعلوا صوت العقل على صوت الرصاص، وتتسامى لُغة السلام على لُغة الحرب، وتسود ثقافة التسامح، على ثقافة الثأر، والانتقام.

---

1 - مشيخة ابن الجوزي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، الحديث رقم 49.

أضف لذلك أن الله سبحانه وتعالى لم يُجز الكذب، بل إن الكذب من المعاصي والآثام، ولكنه لا إثم فيه إذا كان لأجل إصلاح ذات البين بين المؤمنين.

• لأهمية المصالحة الوطنية أجاز الله تعالى كبيرة من الكبائر:

لا يُمكن لمؤمن أن يلتفت إلى الكذب، أو يرضاه سلوكًا في حديث مع الناس، حيث إنه من المعاصي والآثام، فضلاً عن إن فطرة الإنسان السوي لا تستسيغه، ويحذر المرء كل الحذر أن يكون كاذبًا، اللهم إلا إذا كان ذلك الكذب لغرض رأب الصدع، والإصلاح، وتسوية خصومة بين المؤمنين، فها هو النبي صلى الله عليه وسلم يخبرنا عن جواز الكذب في الإصلاح، فعن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعيط، وكانت من المهاجرات الأُول، اللواتي بايعن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخبرته أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ليس الكذاب الذي يُصلح بين الناس فيَنمي خيرًا، أو يقول خيرًا)[1].

قال ابن شهاب رحمه الله تعالى: (ولم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس كذب إلا في ثلاث: الحرب، والإصلاح بين الناس، وحديث الرجل امرأته، وحديث المرأة زوجها)[2].

وهنا يحق لك أن تسأل أيها القارئ الكريم، أكان الله سبحانه وتعالى سيجيز الكذب في الإصلاح بين الناس لو لم يكن لهذا الإصلاح أهميتُه؟

وعليه فإن الإصلاح بين الناس واجب شرعي، وذو أهمية قُصوى، والأمة في أمس الحاجة إليه حال حدوث النزاعات والصراعات بين أبنائها.

---

1 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها، الحديث رقم 26632.
2 – الخطيب البغدادي في الفصل للوصل المدرج للنقل، أيضًا عن أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها، الحديث رقم 177.

وطالما أن الإصلاح بين الناس بهذه الأهمية، وله ذلك الفضل، والثواب عند الله رب العالمين، فلا بدّ أن يكون للمصالحة الوطنية أهدافها، وأبعادها المقاصدية.

- **أهداف المصالحة الوطنية:**

تهدف المصالحة الوطنية التي ندعو إليها، ونحث عليها، بعد تحليل هذه المصالحة للواقع الآني، وما سبقه، ومستحقات ذلك الواقع لاحقًا إلى تحقيق الآتي[1]:

1. وضع حد للاقتتال المستمر بين أطياف الشعب الليبي، وعودة الأمن والاستقرار[2].
2. تكريس مفهوم الوحدة الوطنية، والعمل على ديمومتها، والحفاظ على مكاسبها من خلال تطبيع العلاقات السياسية، والأمنية من ناحية، وتوطيد العلاقات الاجتماعية والمعيشية من جهة أخرى.
3. دعوة كافة شرائح، وأطياف المجتمع الليبي إلى الإسهام الفاعل، والمشاركة الحقيقية في التحوّلات الجديدة لبناء المجتمع الديمقراطي.
4. العمل على إقرار مفهوم المساواة، والعدالة بين أطياف المجتمع الليبي، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، أو الفوارق الطبيعية كالجنس، أو اللون،...

---

1 - للمزيد حول أهداف المصالحات الوطنية انظر: علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1433هـ 2012، ص 169 وما بعدها.

2 - لو لم يكن للمصالحة الوطنية من أهداف سوى وضع حد للاقتتال المستمر بين أطياف الشعب الليبي، وحقن دماء المسلمين، لكان ذلك كافيًا في الدعوة إلى ضرورة إجرائها، والعمل على تطبيقها، حيث إن سفك الدماء من كبائر الذنوب، ونذكّر بما كتبناه تحت عنوان: كبيرة سفك الدماء.

5. إقرار حقوق الذين أصابهم الحيف من ضرر، أو تهميش، والوقوف على المسببات، والدوافع التي آلت إلى هدر، أو خرق تلك الحقوق لغرض معالجتها، وتعويضهم بما يستحقونه، والعمل على عدم تكرارها لضمان الحقوق المكفولة قانونًا.
6. تسعى المصالحة الوطنية إلى تكريس أجواء تبادل الثقة بين المواطنين، وبالتالي فهي إسهام لشيوع روح المحبة، والتسامح، والألفة، والود، وتقضي على الاحتقان الجهوي، والقبلي.
7. تفرز المصالحة الوطنية انعكاساتها على سلوكية المواطن باحترام القوانين، واللوائح، وتطبيقاتها وفقًا لمبدأ المواطنة ومستحقاتها[1].

لعلّ هذه البنود، أو النقاط هي ما تهدف المصالحة الوطنية لتحقيقه، لأجل مجتمع متماسك، ودولة موحدة قوية.

والمتأمل لهذه الأهداف يؤمن يقينًا بأن المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي في ليبيا هي واجب ديني مُقدس، ومسؤولية وطنية بامتياز، وخيار استراتيجي لا بديل عنه لتحقيق الأمن، والاستقرار لليبيا، مع ضرورة الالتزام بمبتغيات المصالحة الوطنية.

وبالبناء على ما سبق، يتضح لنا جليًا أهمية المصالحة الوطنية، ومدى قيمة الأهداف السامية لها، ويزداد التأكيد على المصالحة الوطنية بعد معرفة أبعادها المقاصدية، سواء على مستوى البُعد الديني، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمني، والاستراتيجي، والسياسي،...وغيرها من الأبعاد المقاصدية للمصالحة الوطنية.

1 – انظر: طارق العادلي، سابق الإشارة، ص 9 وما بعدها.

الأبعاد المقاصدية للمصالحة الوطنية

لم تكن دعوة الله سبحانه وتعالى عباده المؤمنين إلى الصلح، والتصالح، وحثّه إياهم على القيام بهذا العمل الخيّر، دون أن تكون هنالك أبعادًا مقاصدية لهذه الدعوة.

ولم يكن الإلحاح على عقد الصلح بين المتنازعين مستغربًا في نصوص القرآن الكريم، وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، إذا ما عرفنا أن السر في ذلك إنما يكمن في أن المصالحة الوطنية، تعد بمثابة جسر سليم يوصل إلى جملة من الأهداف النبيلة، والغايات السامية، ويحقق الكثير من المقاصد التعبدية لله تعالى، وأيضًا المقاصد الحضارية للإنسان، كي ينهض بالمهمة الأساس، من وراء استخلافه في الأرض.

ونحاول هنا بيان أهم الأبعاد المقاصدية للدعوة الربانية بشأن اللجوء إلى المصالحة بين المتنازعين، ومن هذه الأبعاد ما يلي:

أولاً: البعد الديني للمصالحة الوطنية:

يأتي على رأس الأبعاد المقاصدية للدعوة إلى التصالح، البعد الديني، والذي يتمثل في حفظ الدين الإسلامي الحنيف، والتمكين له، فإن الدين إنما يتمكن في قلوب الناس، وينتشر بينهم، وتقام أحكامه فيهم في الأجواء السلمية، أجواء الصلح، والتسامح، والوئام،...

وبالمقابل فإن الدين تهتز مكانته، وينخفض مستوى الالتزام به، وينحسر مده وانتشاره، ويقل سلطانه، وتضيع أحكامه في أجواء الفتن والقلاقل، وزمن النزاعات، والصراعات، حيث البيئة الأنسب لانتشار الأحقاد، والضغائن، والغل، والشحناء.

ويبين النبي صلى الله عليه وسلم للمسلمين هذه الحقيقة، بقوله: (ألا أدلكم على أفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟!، قالوا: بلى يا رسول الله، فقال: إصلاح

ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر وإنما تحلق الدين)[1].

وإن المتأمل في هذا الحديث النبوي الكريم، ليلحظ دون إمعان النظر، كيف يحذر النبي صلى الله عليه وسلم صحابته، والأمة جميعًا، من فساد ذات البين، ويمثلها بالحالقة التي تقتلع الشيء من أصله، ثم يوضح لهم أنها لا تحلق الشعر، وإنما تحلق الدين.

ومن هنا يتبين لك أخي المسلم، أن فساد ذات البين حالقة، ولا تحلق الشعر كالمرأة التي تحلق شعرها، أو تشق جيبها عن المصيبة، وإنما هي حالقة لأمر أعظم، إنها حالقة للدين والعياذ بالله، تنتزعه من أصوله، وتقوّض بنيان الإسلام الخالد.

ولله در القائل:

وكل كسر فإن الدين يجبره وما لكسر قناة الدين جبران[2]

وعليه فإن في إصلاح ذات البين، والدعوة إلى المصالحة الوطنية بين المتنازعين، تثبيت للدين، وإسهام في تقوية البنيان، ورص صف المسلمين، وكلها أمور جليلة تظهر بجلاء البعد الديني لهذا العمل النبيل، الذي دعا الله تعالى ورسوله إليه، وهو إقامة التصالح، وطي صفحة الخصام، والشقاق بين المسلمين.

فانظر أيها المسلم، وتأمل ببصرك، وبصيرتك، وحتمًا ستوقن بأن لدعوة الله تعالى إلى الصلح، وكذلك دعوة نبيه صلى الله عليه وسلم لذلك، إنما هي لأجل الدين أولاً، وستركن حينها في كل نزاع إلى جانب الساعين إلى الصلح، المؤمنين بأنه جزء من الدين، وأن له مقصدًا شرعيًا، وبعدًا دينيًا عظيمًا، إذا ما استحضره المسلم في

1 – مسند الإمام أحمد بن حنبل، عن عويمر بن مالك رضي الله عنه، الحديث رقم 26858.

2 – البيت أنشده: أبو الفتح علي بن محمد البستي، انظر: موسوعة الحديث الشريف على الرابط الإلكتروني: http://www.islamweb.net/hadith/display_hbook.php?

خصومة، هانت مطالبه من خصمه، وعظُم جانب المصالحة في قلبه، فيعرض هذا، ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام.

ثانيًا: البعد الاجتماعي للمصالحة الوطنية:

يتمثل البعد الاجتماعي للدعوة إلى المصالحة في الخطاب الإلهي، في حفظ النسل الآدمي، والحفاظ على كيان المجتمع، وبناء علاقات ودية بين الناس، أساسها الأخوة الإيمانية، والتعاون على البر والتقوى، والتواصل، والتراحم، مما يجعل جهد الناس يتوجه إلى البناء والإعمار، وليس إلى التخريب والدمار.

إن من تأمل في كتاب الله عز وجل، وجد أن الله جل جلاله، عظم أمر الصلح ليحافظ على الأمة الإسلامية، على أفرادها، وعليها وحدة واحدة، وجماعة متحدة، وأمة بين أمم تتربص بها الدوائر،...

ولهذا كان البعد الاجتماعي لدعوة الله تعالى إلى المصالحة، حفاظًا على النسل، وحفاظًا على المجتمع الإسلامي، وكي ينصرف نظر المسلمين إلى البناء، والإعمار، من خلال الألفة، والتكاثف، والتعاون، لا أن يسعى كل أطراف نزاع إلى أن يكيد لخصمه المكائد، ويدس له الدسائس، التي هي أساس التخلف، والتقهقر.

فبالصلح تتآلف القلوب، وتصفو النفوس، ويحيا المسلمون أمة واحدة، وشعبًا واحدًا، وقبيلة واحدة، يتعارفون، ويتعاونون، ولا تفاضل بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح، يقول جل شأنه، وتقدست أسماؤه: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [1].

---

1 - سورة الحجرات، الآية (13).

ثالثا: البعد الاقتصادي للمصالحة الوطنية:

هذا البعد نراه ماثلاً في حفظ الأموال من التلف، والضياع، وتنميته بالحركة، والعمل، والإنجاز، والاستثمار، فإن الذي يؤكده خبراء التنمية الاقتصادية، والذي يعرفه المتخصصون في المؤسسات المالية، أن عجلة التنمية الاقتصادية لا تدور، وأن الثروة لا تعرف النماء، إلا في أجواء الاستقرار السياسي، والسلم الاجتماعي .

وبالمقابل فإن الركود الاقتصادي، والإفلاس المالي لا نسمع عنه سوى في الأزمات، والحروب، والصراعات، حيث يتوقف إنتاج السلع، وتتوقف عملية بيعها، مما يؤدي إلى العجز في الميزانيات، وكثرة النفقات بسبب الصراعات، والخصومات، التي لا طائل من ورائها بين بني المسلمين.

ولهذا كان لزامًا على من يعنيه اقتصاد بلاده، ويطمح إلى المحافظة على ثروتها، ونموها، ويريد حقيقة الإسهام بشكل حقيقي، وفاعل في عملية بناء الوطن، أن يسعى جاهدًا لتحقيق المصالحة الوطنية، وسد الباب في وجه دُعاة الفتن، وعشاق الخصومات، والنزاعات.

رابعًا: البعد السياسي للمصالحة الوطنية:

ويتمثل في صيانة كرامة الأمة الإسلامية، وكيانها السياسي، بل والكيان الممثل لكل دولة إسلامية، والمحافظة على استقلالها، وحماية وحدتها الوطنية، وتمتين الصلات، والروابط بين شعبها، بما يضمن استقرار مؤسساتها، وأجهزتها الحكومية، وفاعلية نشاطها، وتحقيق سيادتها الوطنية بمظهريها الداخلي، والخارجي[1].

البعد السياسي للمصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، يكفل التجانس، ويرسخ الوحدة الوطنية، ويحقق المواطنة الحقة، بانتمائه الإرادي، وولائه الحقيقي،

1 - راجع ما كُتب في الفصل الأول عن السيادة الوطنية لليبيا.

فتصبح الأمة قوية متماسكة، ومهابة بين الأمم، وحتى تصبح الدولة الإسلامية رقمًا صعبًا على المسرح الدولي.

ومن هنا، وبرؤية ديمقراطية شورية، لا بأس من اختلاف الانتماءات السياسية، ولا ضير في تعدد الرؤى والمشارب، طالما أن هنالك وحدة وطنية فاعلة، وحقيقية، وقادرة على صهر الشعب في بوتقة واحدة، من أجل دولة موحدة.

عندئذ تصبح هاتيك الانتماءات السياسية المختلفة، ووجهات النظر المتباينة، والأيديولوجيات المتعددة، تُجمع جميعها على المصلحة العليا، وهي كيفية النهوض بالوطن.

في ذلك الوقت يُفتح باب المشاركة السياسية على مصراعيه أمام جميع أفراد الشعب، ويكون التمايز، والتنافس وفق القدرة، والكفاءة، وعلى أساس المشروع السياسي الأنسب، والأنجح، والذي يُلبي تطلعات، وطموحات الشعب الليبي، وبما يورّث للأجيال القادمة نضجًا شعبيًا ليبيًا، يكون مجالاً للفخر، والتفاخر، لا مثارًا للفرقة والخلاف.

خامسًا: البعد القانوني للمصالحة الوطنية:

يتجلى البعد المقاصدي للمصالحة الوطنية على الصعيد القانوني في احترام قوة القانون، والانصياع له، ويندثر حينها قانون القوة.

فالمصالحة الوطنية هي التطبيق الفعلي للقانون، وفق المبادئ العامة، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ويجب أن يعرض على قاضي التحقيق خلال فترة وجيزة، وقرار التوقيف يجب أن يكون بقرار قاض، وحق الدفاع مقدس، ومن حق محامي الدفاع مواجهة موكله، وكذلك عدم استعمال أساليب التعذيب والإكراه، وضمان المحاكمة العادلة للمتهم، مع ضمان حيادية ونزاهة هيئات التحقيق .

فهذه المبادئ، وغيرها، لا يمكن بحال من الأحوال أن تتأتى في دولة تعيش حالة من الفوضى، الناجمة عن صراع مسلح، ما لم تكن هناك مصالحة وطنية حقيقية، تضمن للجميع الاحتكام للقضاء، فمتضرروا الطرفين تفتح لهم المصالحة الوطنية طريق القضاء، وتساعد على تفعيله، وتمنع من استيفاء الحقوق بالذات.

سادسًا: البعد الأمني للمصالحة الوطنية:

لقد أثبتت التجارب الحياتية أن أي صراع مسلح بين طرفين، ما إن ينته حتى يكون قابلاً للانفجار في أي لحظة، ما لم يُبادر أطراف هذا الصراع بتضميد جراحاته، والقضاء على آثاره بمصالحة وطنية حقيقية وشاملة.

إن كل الساسة، ورجالات الأمن يُقرون بأن الدول التي شهدت صراعًا مسلحًا لا يُمكن أن يقر قرارها، أو يستقر وضعها، إلا بالقضاء على كل أسباب الصراع.

ومن هنا كان للبعد الأمني مكانته، وكان للمصالحة الوطنية ضرورتها لأجل الأمن والاستقرار في البلاد، ووضع حد فاصل، ونقطة نهاية للاقتتال، بنشر ثقافة التسامح، والتصالح.

سابعًا: البعد الثقافي للمصالحة الوطنية:

تُسهم المصالحة الوطنية، وإصلاح ذات البين، في الحفاظ على العقل، وتنميته، واستخدامه في التفكير السليم السوي، وذلك بتوجيه اهتمام الناس إلى العلم، والتعلم، وإلى البحث، والإبداع العلمي، والفكري، والثقافي، والفني، والجمالي، وذلك من خلال الانخراط في إجراء التجارب الحياتية، التي تزيد عقل الإنسان صقلاً، وتهذيبًا.

ولله در القائل:

ألم تر أن العقل زين لأهله وأن تمام العقل طول التجارب[1]

وعطفًا على ما تقدم، فإن أجواء السلم الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، والتسامح بين أبناء الشعب، تحرر العقول، وتدفعها إلى العلم، والبحث، والتفكير في الأنفس والآفاق، وإن أجواء الحرب، والنزاعات، والفتن، والقلاقل، تكبل العقل، وتشل حركته عن التفكير، والبحث، والتأمل، وينحصر تفكير العقل في دائرة جد ضيقة، فيتقوقع حول الحرب، أو النزاع، في حلقة مفرغة، لماذا الحرب، أو النزاع، ما هي تطوراته،... وينعدم تبعًا لذلك التفكير الإبداعي، وتكون الفرصة غير مهيأة لإجراء التجارب، ولطلب العلم، ولتنمية العقل.

ولا يعد من التزيد في القول، أن البعد الثقافي للمصالحة الوطنية، فضلاً عن كونه بعدًا مقاصديًا، ومطلبًا شرعيًا، من أجل الحفاظ على أحد الكليات الخمس وهو العقل، أنه ذا أهمية في حياة الشعوب، والرقي بالعقل الجمعي، مع تحشيد الإمكانيات المعرفية لخدمة الأمة، والنهوض بها.

وما أحوجنا اليوم إلى تحقيق الحوار، والمصالحة الوطنية، كي يسود الأمن، والاستقرار، ولنعيد بناء ليبيا، وبناء العقل الليبي، بما يضمن البقاء للشعب الليبي، وبعقول متسامحة، ومتحابة، وهي مسألة أكثر صعوبة وتعقيدًا من إعادة بناء البنية التحتية لليبيا.

أرأيت أعظم، أو أجل من الذي يبني أنفسًا وعقولا[2] ؟!!!

---

1 - يُنسب هذا البيت للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

2 - البيت للشاعر: أحمد شوقي.

إن الواجب اليوم، يحتم على جميع أبناء الوطن الليبي، الإسهام ويشكل جلي وواضح، في نشر ثقافة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، حفاظًا على البيت الليبي الكبير.

ثامنًا: البعد النفسي للمصالحة الوطنية:

يُثبت علم النفس السلوكي أن الحروب الأهلية، والصراعات المسلحة الداخلية، وما تخلّفه من أهوال، عادة ما تكون الأرضية الخصبة لبروز الشخصيات السكوباتية الناقمة علي المجتمع، والمتعطشة للدم، والتنكيل، كنوعٍ من تحقيق الذات المرضية، التي تحس في أغوار أعماقها أنها مضطهدة من قبل الجميع، وتجد لذة قصوى في القتل، و التدمير، بل إن الشخصية السكوباتية لا تجد توازنها النفسي، إلا في أجواء الفوضى، والقتل والتعذيب، والتشفي، وهذا لعمري ما يفسر الكثير مما نراه من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان الليبي خلال هذه المحنة، و كأن الذين يقومون بمثل هذه الأعمال وحوشاً كاسرة!

ولذلك فالمصالحة الوطنية ستحرر هؤلاء من شهوة القتل، والتعذيب بانتفاء مسبباتهما، كما إن المصالحة الوطنية على المستوى النفسي ستحقق توازنًا نفسيًا لمن يري في نفسه متتصراً بعفوه عند المقدرة، وسيحُسُّ الذي يرى في نفسه مهزومًا بالأمن، والأمان، والامتنان، لعدم محاسبته بجريرة غيره، و سيكون عطاء الطرفين عظيماً لأن المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ستزرع بذور الثقة بين كافة الأطراف، وتعزز من اللحمة الوطنية، والتواد، والتآخي.

تاسعًا: البعد الإنساني العالمي للمصالحة الوطنية:

ويتمثل هذا البُعد في مد جسور التواصل بين الأمم، والشعوب، بغية التعارف، والتآلف، والتعاون على ما فيه خير الإنسانية جمعاء.

إن البعد الإنساني العالمي للمصالحة الوطنية، يتجسد في التلاقي بين الشعوب، والثقافات، والحضارات، وإقامة حضارة إنسانية راشدة، تختفي فيها النزاعات، والخصومات، ويتحقق فيها التقدم العلمي، والتقني، والرفاه الاجتماعي، والمادي، والأدبي،...

فالحضارات المتدافعة، ما تلبث إلا أن تجتمع على مشتركات إنسانية من خلال إصلاح ذات البين، وتحقيق الوئام العالمي، فتحل حضارة واحدة هي حضارة بني الإنسان، مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾[1].

إن التراكم المعرفي الهائل في وقتنا الراهن وصل حد الفيضان، حيث غدت المفردة العلمية تتجدد كل سبع ثوانٍ! في حين كان يلزم لحدوث ذلك عقود من الزمن (عشرات السنين)، خلال القرون الخمسة الماضية، والمسماة بالعصر الحديث، ووصل دفق المعلومات كمًا يصعب معه الحصر، أو الإحاطة، حيث ولى وللأبد عصر المثقف الموسوعي، لاستحالة مثل هذا النعت أيامنا هذه!

بسبب الطفرة المعلوماتية التي جاءت كنتاج للثورة الهائلة في عالم الاتصالات، والتي جعلت العالم بحق قرية كونية، وغيرت مفهومي الزمان والمكان التقليديين، حيث قرّا في وطرنا كمفهومين ثابتين، ذي أبعاد ثلاث في مخيالنا الجماعي، ليحل محله زمكاني افتراضي سايبيري (ذي أبعاد أربعة شديدة التداخل)، يوغل في بسط نظمه، وأنساقه المعرفية دون هوادة[2].

---

1 – سورة الحجرات، الآية (13).

2 – للمزيد حول الموضوع المعرفي وتطوراته، وأثره على الحياة المعاصرة، والتغييرات التي شملت المنطقة العربية بدءً من الجمهورية التونسية، يؤمل الرجوع إلى مقال: الحسين الشيخ العلوي، الأنموذج التونسي وسيناريوهات التغيير، نُشر بصحيفة أقلام حرة، بتاريخ 20/ يناير/ 2011، على الرابط الإلكتروني: http://www.aqlame.com/article2979.html

هذا المعطي الاستثنائي غير المسبوق في تاريخ الإناسة قد أحدث تبدلاً في ماهية الإبيستيمولوجيا ذاتها، وهو الشيء الذي جعل مفاهيم، وأنساق، وبُني الحداثة وما بعدها تنداح، وتتصرم، وتتوارى بتؤدة الراحل الوجل من مسبغه، أو المنهك جراء مقارعة سيزيفية دون تناص، مع الواقع الذي فَقَد مع مجتمع المعرفة دثار التدرج، والرتابة الإبيقورية ليؤسس ليوتوبيا جديدة قوامها المؤثرات الميدياتيكية، التي شَظّت حميمية التداول المباشر، وهزت يقين الوعي التراكمي للموجات الثلاث التي عرفتها البشرية علي حد قول آلن توفلرْ، لتطال تخوم الميتافيزيقا، التي توشك علي الأفول كبريق سرمدي[1].

هذه الثورة الهائلة في عالم الاتصالات تنبيء كل مؤشراتها إلي القرية الكونية الواحدة، التي تطلع إليها العلماء والمفكرون كيوتوبيا مدينة السلام، وهذه المدينة سيكون فيها سدنة هم الفواعل و المؤثرون في نظام العولمة، عبر نتاجٍ معرفي نوعي، يتماشي ومجتمعات المعرفة، خلاف لمن سيتخلف عن الركب ليغدو تابعاً لا يقوى علي اللحاق بالركب، مجتمع المعرفة هذا الذي يسابق الزمن بسرعات فلكية، يستدعي منا نحن الليبيين أن نتوقف عن مشية السلحفاة، وأن نلملم الجراح، و نتسامى على الواقع سريعاً للعمل الجاد، بغية إيجاد مجتمع المعرفة، والرفاه، لئلا نكون تبعاً في وقت قد يكون الأوان فيه قد فات .

وحاصل الكلم في هذا المقام، أن المصالحة الوطنية، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، ولها العديد من الأبعاد المقاصدية، التي قصدها الشارع الحكيم جلت قدرته، من أجل خدمة بني الإنسان، وخاصة في أمة الإسلام.

أفليس حريًا بنا أن ننظر إلى هذه الأبعاد المقاصدية للمصالحة الوطنية، ونسترشد بها سبيلاً مقيمًا لتحقيق المصالحة الوطنية بين أبناء شعبنا، ولا يستصغرن أحدنا عمله،

---

1 - المصدر السابق.

ولا يستهينن بدوره، فواجب السعي في إصلاح ذات البين بين المسلين، وبين أفراد شعبنا الذي غدا شيعًا وفئات، هو واجب ديني مقدس، ومسؤولية وطنية بامتياز، وشأن اجتماعي راقٍ، لخلق الوئام الاجتماعي، ولبناء المجتمع السياسي، والمدني، الذي يرغبه أبناء ليبيا.

• مبتغيات المصالحة الوطنية (قواعد وآداب الإصلاح بين الناس):

إن إصلاح ذات بين المؤمنين عزيمة راشدة، ونيّة خيرة، وإرادة مُصلحة، والأمة تحتاج إلى إصلاح يُدخل الرضا على المتخاصمين، ويعيد الوئام إلى المتنازعين.

ما تبتغيه الأمة اليوم، والدولة الليبية على وجه الخصوص، إصلاح تسكن به النفوس، وتأتلف به القلوب، وتجتمع به الكلمة، وتُحقن به الدماء،... ولا يقوم به إلا عصبة خيّرة من خلق الله تعالى، شرفت أقدارهم، وكرمت أخلاقهم، وطابت منابتهم، ولذا كان للإصلاح فقهه، ومسالكه، وآدابه التي نص عليها الشارع الحكيم، وسار عليها المُصلحون المخلصون، ومن هذه المبتغيات:

■ استحضار النية الصالحة، وابتغاء مرضاة الله جل وعلا، وامتثال أمره، قال تعالى: ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآۗ﴾ [1]، وقوله تقدست أسماؤه: ﴿۞ لَّا خَيۡرَ فِي كَثِيرٖ مِّن نَّجۡوَىٰهُمۡ إِلَّا مَنۡ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوۡ مَعۡرُوفٍ أَوۡ إِصۡلَٰحِۭ بَيۡنَ ٱلنَّاسِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [2].

وعليه فليجعل المصلح شعاره قول الله تعالى: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [3].

---

1 - سورة النساء، الآية (35).

2 - سورة النساء، الآية (114).

3 - سورة هود، الآية (88).

■ الورع والديانة، إذ لابدّ أن يتصدر للإصلاح بين الناس ذو الدين، والورع، الذي يخشى الله تعالى، ويتقه، لأنه بقوله يُبين الحلال من الحرام، ويرد الحقوق إلى أهلها، ويحكم بين الناس بالعدل، تصديقًا وتطبيقًا لقول الله جلت قدرته:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾ [1].

■ لزوم العدل والتقوى في الصلح، لأن الصلح إذا صدر عن هيئة اجتماعية معروفة بالعدالة والتقوى وجب على الجميع الالتزام به، والتقيد بأحكامه إذعانا للحق، وإرضاءً للضمائر الحية، قال عز اسمه: ﴿فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟﴾[2].

■ العلم والفهم، فيجب على من يتصدى لمهمة الإصلاح بين الناس أن يكون على علم بأحكام الشريعة الإسلامية في القضية موضوع الصلح، وأن يكون على علم بأحوال من يصلح بينهم، حتى يقتصر تصرفه في حدود الشرع، ولأنه إذا كان جاهلاً فإنه سوف يفسد أكثر مما يُصلح.

وهنا نذكر قصة طريفة نقلها الراغب الأصفهاني في كتابه محاضرات الأدباء[3]، أنه وقع بين الأعمش وزوجته وحشة، فسأل بعض أصحابه من الفقهاء أن يُرضيها، ويُصلح ما بينهما، فدخل إليها وقال: إن أبا محمد شيخ كبير فلا يزهدنك فيه عمش عينيه، ودقة ساقيه، وضعف ركبتيه، وجمود كفيه، فقال له الأعمش: قبحك الله فلقد أريتها من عيوبي ما لم تكن تعرفه.

---

1 – سورة النساء، الآية (58).

2 – سورة الحجرات، الآية (9).

3 – انظر: الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، المجلد الثاني، الجزء الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دون سنة، ص 374.

ولهذا يتوجب على المصلحين، أن يتحلوا بالعلم والفهم، وأن يستوعبوا المسألة من جميع جوانبها خوفًا من وقوع الخطأ الذي يُمكن أن يزيد الطين بلة، والسقم علة كما يقولون.

■ تجنب الأهواء الشخصية، والمنافع الدنيوية فهي مما يعيق التوفيق في تحقيق الهدف المنشود، وهو قيام المصالحة الوطنية الحقيقية.

■ تحكيم شرع الله تعالى في الخلاف، حيث إن الجميع يرضى به، ويطمئن إليه، قال تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾ [1].

وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، من حديث عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (الصلح جائز بين المسلمين، إلا صُلحًا حرّم حلالاً، أو أحلّ حرامًا،...)[2].

■ العدل والإنصاف، امتثالاً لقول الله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ ﴾ [3]، ومعلوم أن العدل هو الوقوف على مسافة واحدة من الطرفين، دون تحيز أو محاباة.

■ الحكمة والموعظة الحسنة، فطالما أن الإصلاح بين المؤمنين عبادة جليلة، ودعوة إلى الحق، فكان ولابد من القيام بها بالحكمة والموعظة الحسنة كما هو الشأن في

---

1 – سورة الأحزاب، الآية (36).

2 – جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، دار الحديث، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1995، كتاب الصلح، ص 205.

3 – سورة المائدة، الآية (8).

الدعوة إلى دين الله، يقول تبارك وتعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[1].

■ أن يكون المصلح عاقلاً حكيمًا مُنصفًا في إيصال كل ذي حق حقه، مُدركًا للأمور، مُتمتعًا بسعة الصبر، وبُعد النظر، مُضيّقًا شُقة الخلاف والعداوة، مُحلاً المحبة والسلام بين الناس.

■ سلوك مسلك السر والنجوى، ولئن كان كثير من النجوى مذمومًا إلا أنه في هذا الموطن محمود، ونلتمس ذلك من قول الله جلت قدرته: ﴿ ۞ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾[2].

■ الحذر من فشو الأحاديث، وتسرب الأخبار، والتشويش على الفهم مما يُفسد الأمور المبرمة، والاتفاقات الخيّرة، لأن من الناس من يتأذى من نشر مشاكله أمام الناس، وكل ما ضاق نطاق الخلاف كان من السهل القضاء عليه، وإن كان أمر المصالحة الوطنية في ليبيا ينبغي أن يكون ثقافة شعب، وإرادة مجتمع، للخروج من مستنقع الاقتتال، والخلاف.

■ التصور الواضح للقضية موضوع الخلاف، إذ ينبغي وقبل التقدم بالمبادرة والنصح، أن يتصوّر المُصلحون القضية المتخاصم عليها تصورًا واضحًا ومتكاملاً، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاستماع إلى الطرفين المتخاصمين، وإعطاء كل منهما الفرصة في التعبير، والإفصاح عما في داخله، من خلال الجلوس مع كل طرف على حدة.

وفي هذا المقام فإن حُسن إصغاء المُصلح، وإجادته للاستماع تلعب دورًا فاعلاً في إفراغ النفوس من الغيظ، والضغط، فيسري فيها شعور بالارتياح والهدوء.

---

1 - سورة النحل، الآية (125).

2 - سورة النساء، الآية (114).

ولله در القائل:

إن بعض القول فن   فاجعل الإصغاء فنًا[1]

■ اختيار الوقت المناسب للصلح بين المتخاصمين حتى يؤتي الصلح ثماره، ويكون أوقع في النفوس، وأقرب للتوافق.

■ بذل الوُسع في التقريب بين المتخاصمين، وقد مر معنا جواز الكذب لإتمام الصلح، ونضيف قول الإمام النووي رحمه الله تعالى: (ليس الكذاب المذموم الذي يُصلح بين الناس، بل هذا مُحسن).

وصدق القائل:

ما أكذب الآمال عند الحين   والسير في إصلاح ذات البين

■ التلطف في العبارة، واختيار أحسن الكلام في الصلح، حيث لما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بيت فاطمة رضي الله عنها فلم يجد عليًا في البيت فقال: (أين ابن عمك؟)[2].

وفي ذلك دليل بيّن على الاستلطاف، والاستعطاف بذكر القرابة، ولما لذلك من وقع طيب على النفوس.

■ استحباب الرفق في الصلح، وترك المعاتبة إبقاءً للمودة، لأن العتاب يجلب الحقد، ويوغر الصدور، وقد كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: (رُد الخصوم حتى يصطلحوا فإن فصل القضاء يورّث بينهم الضغائن).

1 - لم أعثر على قائله.

2 - أخرجه البخاري، عن سهل بن سعد رضي الله عنه، الحديث رقم 5837.

■ قبول الاعتذار على ما قد يحصل من زلاّت أثناء التفاوض، أو الاعتذار فيما يتعلق بالقضية المتخاصم عليها، وعدم التعنت، والفجور في الخصومة، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أربع من كنّ فيه كان مُنافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها، إذا أؤتمن خان، وإذا حدّث كذب، وإذا عاهد أخلف، وإذا خاصم فجر)[1].

ولقد سمى الله تعالى الفجر في الخصومة لددًا، حيث قال في كتابه الكريم:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾ [2].

وكما أسلفنا فإن قبول الاعتذار أمر ضروري، ونسوق هنا ما روي أن الحسين بن علي رضي الله عنهما كان بينه وبين أخيه محمد بن الحنفية خصومة، وبعد أيام كتب محمد بن الحنفية رسالة ضمنها اعتذاره للحسين، قائلاً فيها: (والله لولا أني أخشى أن يقال ظفر بأجر الصلح من الحسين لأتيتك)، فما إن وصل الكتاب إلى الحسين حتى قام لساعته وذهب إلى أخيه محمد، فالتقى به في منتصف الطريق فتعانقا وبكيا وتصالحا.

ولله در الإمام الشافعي رحمه الله وهو يقول:

إذا اعتذر الصديق إليك يومًا   فجاوز عن مساوئه الكثيرة

فإن الشافعي روى حديثًا   بإسناد حسن عن المغيرة

عن المختار أن الله يمحو   بعذر واحد ألفي كبيرة[3]

1 - البخاري، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، الحديث رقم 99.

2 - سورة البقرة، الآية (204).

3 - مما ينسب للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولم أجدها بديوانه.

وقال آخر:

اقبل معاذير من يأتيك مُعتذرًا ... إن بر عندك فيما قال أو فجرا

فقد أطاعك من أرضاك ظاهره ... وقد أجلك من يعصيك

وغيرهم قال:

إن الكريم إذا تمكن من أذى ... جاءته أخلاق الكرام فأقلعا

وترى اللئيم إذا تمكن من أذى ... يطغى فلا يُبقي لصلح

■ الصبر وعدم اليأس من الإصلاح، فإن المُصلح يدعو إلى الخير، ويرد الإصلاح، ويسعى إليه، وإن نفوس البشر قد تقسو، وإن قلوبهم قد تكون فظة، ولذا ينبغي الصبر، وعدم اليأس، والدعوة إلى الإصلاح، والمصالحة الوطنية مرة، ومرتين، وأكثر حتى يتحقق المقصود، وتتآلف القلوب، ويجمع الله الكلمة، ويسود الود والوئام.

■ وأخيرًا فمن مبتغيات الإصلاح، وقواعده، وآدابه أن يكثر المصلح من الدعاء بأن يجعل الله التوفيق حليفه، وأن يُسهل له ما أقدم عليه، مع البراءة أيها المصلح، لله سبحانه وتعالى من القوة، والقدرة، والذكاء، وإظهار العجز، والشدة، والحاجة إليه لتأييده، وتوفيقه، ونسبة التوفيق له تبارك وتعالى، واستحضار قوله سبحانه:﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾ [3].

وإذا كان على المُصلحين أن يلتزموا بهذه القواعد والآداب للمصالحة بين عباد الله المؤمنين، فماذا ينبغي علينا تجاههم؟

---

1 – الأبيات للإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

2 – لم أعثر على قائله.

3 – سورة هود، الآية (88).

● واجباتنا تجاه الساعين في المُصالحة الوطنية:

إذا كان كل ما ذكرناه آنفًا يتعلق بالمصلحين، والذين يسعون في تحقيق المصالحة الوطنية، فيمنحون مشاكل العباد وهمومهم جزءًا من وقتهم، ويكرسون لذلك جهدهم، وإمكانياتهم، ابتغاء وجه الله تعالى، وحرصًا على الأمة الإسلامية، خير أمة أخرجت للناس، وإسهامًا في لملمة شمل الشعب الليبي، وجمع شتاته، ووقف القتال وسفك الدماء بين أبنائه، رغبة منهم في الحفاظ على ليبيا، وإقامة الدولة الليبية، والتي لن تتأتى، ولن تقوم لها قائمة ما لم نُسارع بمصالحة وطنية حقيقية، ومكاشفة ومصارحة، لنقول للمحسن أحسنت، وللمسيء أسأت، ونأخذوا بيده كي يستغفر ويتراجع، فليبيا تسع الجميع.

وحتى نكون من الإيجابيين تجاه وطننا، فينبغي علينا الإسهام أولاً في تحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، بأصواتنا، وأقلامنا، وكل ما نملك.

وفي حال عدم تمكننا من ذلك، أو حالت دونه ظروف أو أخرى، فيجب أن نُعين القائمين على المصالحة الوطنية، ويتوجب علينا القيام بما يلي:

- إحسان الظن بكل من يسعى لإصلاح ذات البين، وبكل ما أُتيح له من وسائل الإعلام المرئية، أو المقروءة، أو المسموعة، وعدم التشكيك في نوايا المُصلحين، والراغبين في الإصلاح، وكفانا أن نحكم على ظاهر ما يقومون به لتحقيق هذا المشروع الخيّر لأجل الوطن، فقد أوكل الله تعالى لنا الحكم على الظاهر، وهو يتولى السرائر سبحانه وتعالى، حيث إن سرائر البشر لا يعلمها إلا هو.
- علينا فتح قلوبنا، وبيوتنا وتسخير كل جهودنا، وإمكانياتنا للقائمين على المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

- إعانتهم في كل ما يحتاجونه، فالتعاون لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي من باب التعاون على البر، والتقوى، والله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1].

- مؤازرة المُصلحين، والشد على أيديهم، وتشجيعهم حتى لا ييأسوا، ولا يفقدوا الأمل في إصلاح ذات البين، وتكون عزائمهم أقوى في سبيل تحقيق ذلك.

- التواصل الفردي، والجماعي مع القائمين على المصالحة الوطنية، والتحدث إليهم، وإعلامهم بكل ما يستجد في باب الإصلاح، وما يتعلق به من أمور، وما هي المقترحات التي يُمكن أن تُسهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية، وتعجل بها.

- التحلي بالرفق واللين في جانب المُصلحين[2]، سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات، وأن ندعو لهم بالتوفيق، قائلين لهم: جزاكم الله عنا خيرًا، إذ أن الأمر الذي يقومون به، هو لأجلنا، وعنّا.

سائلين الله سبحانه وتعالى أن يُطهر قلوبنا من الغل، والغش، والحسد، والأحقاد، والضغائن، والعداوة، والبغضاء.

اللهم أصلح ذات بيننا، ووفق اللهم المصلحين، واجزهم عنا خيرًا إنك أنت السميع العليم.

---

1 - سورة المائدة، الآية (2).

2 - يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (الرفق ما كان في شيء إلا زانه، وما خلا من شيء إلا شانه).

تلك هي قواعد وآداب الإصلاح بين الناس، وما ينبغي علينا تجاه العصبة الخيّرة من القائمين على المصالحة الوطنية، والساعين لإنجازها، والراغبين في تحقيقها، وتطبيقها، مما يقودنا للحديث عن ميادين الإصلاح.

● ميادين إصلاح ذات البين، والمصالحة الوطنية:

كثيرة هي الحوادث الحياتية، ومتعددة هي أسباب النزاعات والخلافات بين البشر، وتبعًا لذلك تعددت ميادين المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، وقد قام قائد ركب الدعوة والإصلاح صلى الله عليه وسلم بالمصالحة والإصلاح في كل الميادين.

وعليه نعرض إلى ميادين المصالحة الوطنية، وما قام به النبي صلى الله عليه وسلم في كل ميدان على النحو الآتي:

- المصالحة في نزاعات الأفراد والجماعات:

تحدث النزاعات بين الأفراد والجماعات مما يتطلب القيام بواجب الإصلاح بينهم، وهنا نشير إلى إصلاح النبي صلى الله عليه وسلم بين أهل قباء، فعن سهل بن سعد رضي الله عنه أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة، فأُخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: (اذهبوا بنا نُصلح بينهم)[1].

ونلحظ ها هنا عدم تكاسل النبي صلى الله عليه وسلم، وعدم انتظاره، ونستفيد من ذلك أنه ينبغي الإسراع في واجب إصلاح ذات البين حتى لا تتفاقم الخصومة، وحتى تبقى المعلومات حول القضية المتخاصم عليها متوفرة، ولا يمكن العبث بها، فضلاً عن إن المصالحة كلما كانت أسرع، كلما كانت الخسائر أقل، والأضرار أيسر، وأخف.

---

1 - رواه البخاري، وانظر: أبو عبد الله القرطبي، سابق الإشارة، ص 287.

- **المصالحة في النزاعات بين الأزواج والزوجات:**

لقد سعى النبي صلى الله عليه وسلم في الصلح بين أزواجه، والتوفيق بينهم بالحكمة والموعظة الحسنة، كما أصلح بين ابنته فاطمة رضي الله عنها وزوجها عليًا رضي الله عنه، ففي ما رواه البخاري، أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء بيت فاطمة رضي الله عنها فلم يجد عليًا في البيت فقال: أين ابن عمك؟ قالت: كان بيني وبينه شيء فغاضبني فخرج فلم يَقِل عندي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لإنسان: انظر أين هو، فجاء فقال: يا رسول الله هو في المسجد راقد، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسحه عنه ويقول: (قم أبا تُراب، قم أبا تراب)[1].

- **المصالحة في نزاعات المتداينين:**

ليس المتداينون بمنأى عن وجود النزاعات والخصومات بينهم، ولكن شأنهم شأن غيرهم من حيث واجب الإصلاح، وحثهم على عدم التنازع والشقاق، فعن كعب بن مالك رضي الله عنه أنه تقاضى ابن أبي حدرد دينًا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهما حتى كشف سِجف حجرته، فنادى كعب بن مالك رضي الله عنه فقال: (يا كعبُ)، فقال: لبيك يا رسول الله، فأشار بيده أن ضع الشطر، فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (قم فاقضه)[2].

---

1 - أخرجه البخاري، عن سهل بن سعد رضي الله عنه، الحديث رقم 5837.

2 - ذكره البخاري في الأشخاص، والشهادات، وانظر أيضًا: جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، سابق الإشارة، ص 50.

- **المصالحة في نزاعات الأقارب والأرحام:**

حدثت عائشة رضي الله عنها أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال في بيعٍ أو عطاءٍ أعطته عائشة: والله لتنتهينّ عائشة أو لأحجرن عليها، فقالت: أهو قال هذا؟ قالوا: نعم، قالت رضي الله عنها: هو لله علي نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدًا، فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة، فقالت: لا والله لا أشفع فيه أبدًا، ولا أتحنث إلى نذري، فلما طال ذلك على ابن الزبير كلّم المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زُهرة، وقال لهما أنشدكما بالله لّما أدخلتماني على عائشة فإنها لا يحل لها أن تنذر قطيعتي، فأقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملين بأرديتهما حتى استأذنا على عائشة رضي الله عنها فقال: السلام عليك ورحمة الله وبركاته أندخل؟ قالت عائشة: ادخلوا، قالوا: كلنا، قالت: نعم ادخلوا كلكم، ولا تعلم أن معهما ابن الزبير، فلما دخلوا دخل ابن الزبير الحجاب فاعتنق عائشة، وطفق يناشدها ويبكي، وطفق المسور وعبد الرحمن يناشدانها إلا ما كلمته وقَبلت منه، ويقولان إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عما قد عملت من الهجرة، فإنه لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال، فلما أكثروا على عائشة من التذكرة والتحريج طفقت تُذكرهما نذرها وتبكي وتقول: إني نذرت، والنذر شديد، فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير، وأعتقت في نذرها ذلك أربعين رقبة، وكانت تذكر نذرها بعد ذلك فتبكي حتى تبل دموعها خمارها رضي الله عنها[1].

- **المصالحة في النزاعات بين القبائل:**

ولعل هذا النوع من النزاعات يعد الأخطر على مستقبل ليبيا اليوم، حيث إنه إذا قام لا قدر الله تعالى ذلك بين أيٍ من القبائل الليبية، فهو إيذان ببدء الحرب الأهلية، والاستفحال في سفك الدماء، وضياع العباد، ودمار البلاد، والعياذ بالله تعالى.

---

1 – صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الهجرة، الحديث رقم 5725.

ولقد نشب النزاع بين القبائل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وكان ذلك النزاع سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾[1].

فعن أنس رضي الله عنه قال: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لو أتيت عبد الله بن أبي، فانطلق إليه النبي صلى الله عليه وسلم وركب حمارًا، فانطلق المسلمون يمشون معه وهي أرض سَبخة، فلما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم قال: إليك عني والله لقد آذاني نتن حمارك، فقال رجل من الأنصار منهم: والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب ريحًا منك، فغضب لعبد الله رجل من قومه فشتمه، فغضب لكل واحدٍ منهما أصحابه، فكان بينهما ضرب بالجريد، والأيدي، والنعال[2]، فبلغنا أنها أنزلت ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾[3].

- **المصالحة في نزاعات الأموال والدماء:**

في هذا المقام نسوق حديث النبي صلى الله عليه وسلم، الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه فقال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (اشترى رجل من رجلٍ عقارًا له، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب، فقال له الذي اشترى العقار خُذ ذهبك مني إنما اشتريت منك الأرض ولم أبتع منك الذهب، فقال الذي شرى الأرض: إنما بعتك الأرض وما فيها، قال فتحاكما إلى رجل، فقال الذي تحاكما إليه: ألكما ولد؟ قال أحدهما لي غُلام، وقال الآخر لي جارية، قال أنكحوا الغلام الجارية وأنفقوا على أنفسكما منه وتصدقوا)[4].

---

1 - سورة الحجرات، الآية (9).

2 - صحيح البخاري، كتاب الصلح، الحديث رقم 2545.

3 - سورة الحجرات، الآية (9).

4 - صحيح مسلم، كتاب الأقضية، الحديث رقم 1721.

- المصالحة في النزاع والخصومات بشكلٍ عام:

تتعدد النزاعات والخصومات وتتعدد أسبابها، ولكن نؤكد دائمًا على ضرورة الإصلاح، فدائمًا الصلح خير، ونذكر هنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء وهو يقول: والله لا أفعل فخرج عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: (أين المتألي على الله لا يفعل المعروف؟ فقال: أنا يا رسول الله، فله أي ذلك أحب)[1].

وبالبناء على ما سبق، وعطفًا عليه نلحظ أن المصالحة تشمل كافة الميادين الحياتية، وأنه لن تستقيم هذه الحياة الدنيا بدون وجود النزاعات والخصومات، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[2].

وإذا كانت النزاعات لا بدّ أن توجد، فإن المصالحة، والتسوية السلمية لهذه النزاعات حتمًا ستوجد كي تستقيم الحياة الدنيا، وحتى يحدث الاستقرار بين الأفراد، والجماعات، والشعوب، والدول.

وإذا كان الأمر كذلك فلا يُمكن اعتبار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي فيما يتعلق بليبيا الوطن، بدعًا من جانبنا، أو أن المصالحة لم تكن موجودة من ذي قبل، بل لقد شهدت الإنسانية وعلى مر تاريخها تجارب حية على المصالحة، فمنذ خلق الله آدم عليه السلام، ومنذ أن أهبطه الله الأرض، وإلى يومنا هذا، مع يقيننا على أن المصالحة الوطنية ستظل متواجدة بتواجد بني الإنسان، وحاضرة طالما أن هناك نزاعات، وخلافات.

---

1 - صحيح البخاري، كتاب الصلح، الحديث رقم 2558.

2 - سورة هود، الآية (118).

ومن هنا سنسعى إلى عرض أهم التجارب الإنسانية في مجال الإصلاح، والمصالحة، والتسوية السلمية للنزاعات، والخلافات بين البشر، مدعمة بالقصص، والأدلة، والتواريخ، بما يتناسب وكل تجربة من هذه التجارب، في الفصل الآتي:

الفصل الرابع

التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

(لم أخاصم أحدًا إلا تركت للصلح موضعًا)

أبو سفيان رضي الله عنه

الفصل الرابع

التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

لقد اشتمل كتاب الله الكريم على صور رائعة، ومشاهد واضحة، ووقائع حياتية حقيقية عن المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، من سِيَر، وقصص الأنبياء، والمرسلين، حتى يقرب لأذهاننا صورة المصالحة، ويكون في ذلك تشجيع لنا عليها، من خلال اقتدائنا بالسالفين من المُصلحين.

وقبل أن نشرع في عرض تلك الصور عن المصالحة، والإصلاح، وبيان ما يُستفاد منها، نعرض لبعض الآيات القرآنية التي ورد فيها الصلح باشتقاقات الكلمة المختلفة.

يقول الله تبارك وتعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1].

وقال عز اسمه: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[2].

ويقول عليمًا: ﴿۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[3].

وفي آية أخرى: ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ﴾[4].

1 - سورة البقرة، الآية (182).
2 - سورة البقرة، الآية (224).
3 - سورة النساء، الآية (114).
4 - سورة النساء، الآية (128).

كما يقول الرحمن الرحيم: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1].

وقد استهل الله تعالى سورة الأنفال بقوله:﴿...فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2].

وفي آيتي سورة الحجرات، يقول الله تعالى:﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[3]، و قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[4].

فهذه الآيات تُحدثنا عن الصلح، وأنه خير وأفضل للمؤمنين من الاقتتال، والتنازع، وقد ذكرنا سلفًا أن للإنسانية في مجال الصلح تجاربها، وللمصالحة الوطنية جذورها العميقة، ولا نبالغ حين نقول إن أول مصالحة حدثت، قام فيها رب العالمين جلت قدرته بالتصالح مع نبيه آدم عليه السلام، ونسوق هذه التجربة مع بقية التجارب الإنسانية كما يلي:

1. عفو الله تعالى عن نبيه آدم عليه السلام مصالحة:

إن أول تجربة على الصعيد الإنساني، وأول مثال يسوقه الله تعالى في القرآن الكريم للناس عن المصالحة، هو عفو الله جلت قدرته عن نبيّه وخليفته في الأرض، سيدنا آدم عليه السلام، إذ إن آدم عليه السلام أكل من الشجرة التي نهاه الله تعالى أن يأكل منها، وبذلك فقد عصى ربه، لكنه عليه السلام سُرعان ما عاد عن ذنبه، ورجع

1 – سورة النساء، الآية (129).
2 – سورة الأنفال، الآية (1).
3 – سورة الحجرات، الآية (9).
4 – سورة الحجرات، الآية (10).

وأناب، واستغفر ربه وتاب إليه، فحكا الله لنا هذه القصة لنأخذ منها العظة والعبرة، تصديقًا وتطبيقًا لقول الله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾[1].

وعليه فإننا نرى المصالحة في عفو الله تقدست أسماؤه عن آدم عليه السلام وفق ما يصورها القرآن الكريم: ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾[2].

إن هذه الآية المبدوءة بتلقي آدم كلمات التوبة من ربه، وهذه المعاملة الإلهية الرحيمة، تعد درسًا بليغًا لآدم عليه السلام، ولذريته من بعده، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، حتى يجعلوا المصالحة عُملة يتداولونها بينهم في الحياة.

2. هابيل يصالح قابيلاً:

لعلّ متسائلاً يتساءل: كيف نقول عن تصرف هابيل مع أخيه إنه مصالحة؟

والجواب لا يُمكن أن يكون إلا بالإيجاب، نعم مصالحة بامتياز، حيث إن هابيل ولد آدم عليه السلام، حينما وقع بينه وبين أخيه قابيل النزاع، والخصومة، والشقاق، ودار بينهما الحديث عن الاقتتال، وكيف إن أخاه قد توعده بالقتل، فردّ عليه هابيل مبادرًا بالصلح، وساعيًا في المصالحة، حيث ذكّره بتقوى الله تعالى، ثم أخبره بأنه لن يُقدم على مقاتلته، بل سيتمسك بالصلح خيارًا لا بديل عنه.

يصور القرآن الكريم هذه الحقيقة في آيات سورة المائدة: ﴿ ۞ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾[3].

---

1 - سورة يوسف عليه السلام، الآية (111).

2 - سورة البقرة، الآية (37).

3 - سورة المائدة، الآيات (27، 28، 29).

فيا لله ما أعظم رد هابيل، وما أجمله من دفع بالتي هي أحسن، وهو يقول لأخيه: إنما يتقبل الله من المتقين، ثم يوضح له رغبته في السلم، والمصالحة، حين قال: لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

ألا يتفكر في مثل هذا المشهد أبناء وطني، ألا يتفكر في هذه الصورة الرائعة أبناء الشعب الليبي، والقبائل الليبية، كي نحقن الدماء، وننأى ببلادنا عن خطر الحروب الأهلية، والتمايز الجهوي، فليجنح كل منا للسلم، وليجبر الطرف الآخر على الجنوح إليه، فالمصالحة الوطنية هي الخيار الأمثل، والحل الوحيد في رأينا لما تعانيه بلادنا اليوم.

3. يوسف عليه السلام يُصالح إخوته متسامحًا:

إن من أعظم قصص المصالحة، وأروع مبادئ لتطبيقها، بصورة تتجاوز كل الوصف، وتفوق كل التصورات، ما ورد في الخطاب القرآني حول المصالحة التي تمت بين نبي الله يوسف عليه السلام وإخوته.

إن قصة يوسف عليه السلام مرت بفصول مأساوية جدًا، وأحداث تراجيدية، حيث إن الخصومة لم تنشأ بين أعداء، بل وقعت بين ذوي رحم، داخل أسرة واحدة، تمثلت في حَبْك مؤامرة نُسجت خيوطها في الظلام، تآمر فيها الإخوة على أخيهم، على ابن أبيهم، وقاموا بوضع الخيارات والمقترحات التي تُبعد يوسف عليه السلام عن أبيه يعقوب عليه السلام، أيقتلوه، أيلقوه في غياهب جب،... متسائلين عن أفضل الطرق لإخراجه من حياتهم، وللقضاء على أثره[1].

ذلكم التآمر، والاتفاق على المكر بأخيهم، انتهى إلى اتفاقهم على رمي يوسف في البئر، وتسببهم له في ألوان شتى من الأذى، وأصنافٍ عدة من التعذيب النفسي والمادي، حيث خلعوا ثوبه، ونزعوا رداءه، وفعلوا فعلتهم التآمرية في حق أخيهم.

---

1 – تذكر أيها القارئ الكريم قول الله تعالى حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام: (اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضًا يخل لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قومًا صالحين).

وتمادوا في الظلم بالكذب على أبيهم، والافتراء عليه، وإخباره بأن يوسف قد أكل لحمه، وعظمه، وهذا ثوبه[1].

ومع هذه الفصول المأساوية في تاريخ حياة أسرة من أكرم الأسر على الله، انتهت قصتها بنهاية سعيدة بين الأخوة، حين صحت ضمائرهم، وتساموا عن جراحاتهم، وتحرك وازع الخير في نفوسهم، وركنوا إلى العقل بدل الهوى، فاعترف الظالمون بظلمهم[2]، واقتنعوا بذنبهم وخطئهم في حق أخيهم، فما كان من المظلوم إلا أن ترفع عن الانتقام، وتعالى عن الإساءة، وقابل سيئتهم بحسنة، بل والتمس لهم العذر.

إي والله، إن في قصة يوسف عليه السلام من دواعي المصالحة عظات وعبر، لمن تدبّر ووعى، وحقًا صدق الله العظيم حين قال في آخر آيات سورة يوسف عليه السلام: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ ... ﴾ [3].

فأولاً: وقع الخطأ وهو وارد بين البشر، وكان خطؤهم كما روى القرآن الكريم: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَن يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ ﴾ [4].

وثانيًا: وقع الاعتراف بالخطأ والذنب في حق يوسف عليه السلام، حيث قال إخوته معترفين بخطئهم كما في القرآن الكريم: ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ ﴾[5].

1 – ويقول الله تعالى عنهم: (قالوا يأبانا إنا ذهبنا نستبق وتركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وجاءو على قميصه بدم كذب).

2 – وذلك حين قالوا: (تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين).

3 – سورة يوسف عليه السلام، الآية (111).

4 – سورة يوسف عليه السلام، الآية (15).

5 – سورة يوسف عليه السلام، الآية (91).

ثالثًا: المظلوم يوسف عليه السلام يتنازل عن حقه القصاص، كي يُعيد التركيبة البنيوية للأسرة، فعفا، وتسامح، وصفح قائلاً: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾[1].

رابعًا: عندما تنازل يوسف عليه السلام عن حقه، تمنى أن يغفر الله تعالى لهم، وأن يسامحهم على فعلهم، وأن يعفو الله جلت قدرته عنهم بعفو يُوسف عليه السلام، إذ لم يكتف هذا النبي الكريم بقوله لهم:﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ﴾ ، بل استمر قائلاً: ﴿ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾.

خامسًا: ها هو يوسف عليه السلام، الكريم بن الكريم، يلتمس لإخوته العذر، ويبحث لهم عن مخرج من خطئهم، فما نسب الخطأ لهم رغم قسوة فعلهم، بل اعتبر هذا الأمر من وساوس الشيطان، وفتنته بين الإخوة، وبين الناس، ففي القرآن الكريم حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿ وَقَالَ يَا أَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ۖ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ مِن بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ۚ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾[2].

ولك أن تقف أيها الأخ الفاضل عند قوله: ﴿ نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ﴾، ولك أن تتساءل، إنها نفوس كُبارة، إنها قلوب رقيقة، إنها عقول حكيمة، إنها أخلاق كريمة، وسجايا حميدة، وخصال نبيلة لا يقوى عليها إلا الكُمّل من الرجال، والكاملات من النساء.

إنه يوسف عليه السلام، في العفو مثال رائع، وفي المصالحة أنموذج يحتذى به، وفي التماس العذر لإخوته قلّ نظيره.

---

1 - سورة يوسف عليه السلام، الآية (92).

2 - سورة يوسف عليه السلام، الآية (100).

بهذا التصرف من يوسف عليه السلام، وبهذه الجمالية منهم، طوى الإخوة صفحة الماضي بآلامها، بمآسيها، بما تم خلالها، وعاد للأسرة التصافي، والوداد، والوئام، والمحبة.

ولنا يا أبناء الشعب الليبي في هذه القصة عظة وعبرة، وها قد حصل الخطأ، ووقع الأمر، فما أحوجنا اليوم إلى الاعتراف بالخطأ، وما أحوجنا إلى التسامي عن تلك الجراحات التي لا يزال بعضها ينزف.

لقد آن الأوان لتطبيق منهج يوسف عليه السلام، وحان الوقت لطي صفحة الماضي الأليم، واستبدال الأمس، بيوم مشرق جديد، فإن كان يوسف عليه السلام وخصومه إخوة لأب، فنحن إخوة في الدين، وإخوة في العروبة، وإخوة في الوطن، وبعضنا إخوة لأب أو أم، وبعضنا وأيم الله أشقاء.

فمعًا من أجل الوطن، صوب التصالح الوطني الحقيقي، بحوار صادق هادف، يرفع الغشاوة، ويقضي على الفتنة، ويحقق السلم الاجتماعي، ولنا مع التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية بقية، حين نعرض لمصالحات النبي صلى الله عليه وسلم.

4. محمد صلى الله عليه وسلم مُصلحًا ومتصالحًا:

بداية نؤكد على أنه لا يُمكننا حصر المواقف الحياتية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، والتي يظهر فيها مُصلحًا، أو متصالحًا، حيث إن كل حياته خير، وكل أقواله، وأفعاله، وتصرفاته كانت خيرًا في خير، فهو إما يُصلح بين خصمين اثنين تارة، أو بين قبيلتين متخاصمتين تارة أخرى، أو بين المسلمين وغيرهم في تارة ثالثة،...

أضف إلى ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان المرجعية لقومه في كل خصوماتهم، وللمسلمين في كل منازعاتهم، فكثيرًا ما أصلح بين الخصوم.

ولئن سألت عنه صلى الله عليه وسلم حين يكون خصمًا، فوالله لن تجد جوابًا إلا واحدًا، وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم عفا، وتسامح، وتصالح، بأبي هو وأمي وروحي صلوات الله وسلامه عليه.

لقد اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم سياسة المصالحة خيارًا إستراتيجيًا، وحلاً أمثلاً في حياته، ودعوته، والتي تجلت في العديد من المواقف التصالحية، وحاش لله أن لا يجنح خير خلق الله تعالى للسلم والمصالحة، وبالأخص إن جنح الخصوم[1].

وها نحن نراه صلى الله عليه وسلم مُصلحاً بين المهاجرين والأنصار، وبين المسلمين وأهل المدينة، وبين الأوس والخزرج، وفي صلح الحديبية، ومع أسرى بدر، وحين قام للإصلاح بين أهل قباء، وحسبك ما جرى بفتح مكة.

حاور صلى الله عليه وسلم العجائز، ومن بال في مسجده، ومن جاءه طالبًا الزنا، ومن جبد رداءه، ومن أخذ سيفه، ومن رفع عنها الحطب، وغيرهم كثيرٌ كثير.

ومن هنا فلن نستطيع عرض جميع القصص التصالحية في حياة خير البرية صلى الله عليه وسلم، فمؤلفنا أدنى من أن يحصرها، وفكرنا أقل من أن يُحيط بها علمًا، ولذا سنكتفي ببيان ما اطلعنا عليه، ورأينا فيه جانب المصالحة ظاهرًا جليًا، علّ ذلك يكون دليلاً داعمًا لما ندعو إليه من خلال مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

---

1 – يقول الله تعالى مُخاطبًا نبيه عليه الصلاة والسلام في سورة الأنفال: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم).

5. المصالحة الوطنية بين سكان المدينة المنورة[1]:

تعد هذه المصالحة الوطنية التاريخية، التي أنجزها النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى للهجرة، بمثابة دستور إنساني على الصعيد الداخلي، وكاتفاقية دولية على الصعيد الخارجي، ولقد كانت بين المهاجرين إلى المدينة من أهل قريش من جهة، وأهل المدينة من أوسٍ وخزرج من جهة ثانية، واليهود المقيمين في المدينة من جهة ثالثة.

ونلاحظ عند قراءة هذه الوثيقة مجموعة من الحقوق الأساسية للإنسان التي جاءت لتؤكد عليها، وأهمها:

أولاً: التأكيد على المساواة أمام القانون، وسيادة القانون على الجميع دون تمييز بين قوي وضعيف.

وثانيًا: عدم التمييز القائم على الجنس، أو اللون، أو الأصل.

وثالثًا: التأكيد على حرية العقيدة[2].

فيا لله ما أعظمها من وثيقة، وما أروعها من ميثاق شرف وطنية، ومصالحة وطنية حقيقية، تجمع بين من يشتركون في الوطن، بلا إقصاء، ولا تهميش، لأنهم مواطنون بالمدينة.

وهنا أنادي الذين يؤمنون بمنهج محمد صلى الله عليه وسلم، ألم يقل الله تعالى:﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[3]؟ بلى والله بلى.

---

1 - للإطلاع على الوثيقة كاملة، انظر: محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية والإقليمية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2005، ص27 وما بعدها.

2 - المصدر السابق، الصفحات ذاتها، وأيضًا: عبد السلام جمعة زاقود، تعذيب الإنسان، سابق الإشارة، ص 114 وما بعدها.

3 - سورة الأحزاب، الآية (21).

إن المصالحة الوطنية كانت من أولويات اهتمام النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه المدينة، لأنه يدرك تمامًا بأنها أساس من أساسات بناء الأوطان، ولأنه يعلم جيدًا بأنه لا عيش مشتركٌ في المدينة بدونها، ولأن المصالحة الوطنية سبيل لحقن الدماء، ومنع الاقتتال، ووأد الفتن.

فهيا يا أبنا الشعب الليبي، نؤسس لمصالحة وطنية مستقرة، نطوي ما جرى منا، وتذهب الأحقاد، والثارات، وتزول تبعاتها، ولنا في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم في باب المصالحة الوطنية ما يُثلج الصدور.

6. المصالحة الوطنية في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار:

لقد أصلح سيدُ المُصلحين صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين معه من مكة المكرمة، والأنصار الذين ناصروه حال مقدمه عليهم صلوات ربي وسلامه عليه[1].

تلك المصالحة التي أشاد الله سبحانه وتعالى بها، وبأطرافها، وبقيت مدونة تُتلى في كتاب الله جلت قدرته، كي تتدارسها جيلاً بعد جيل، يقول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[3].

---

1 - مصطفى مراد، سابق الإشارة، ص 241.

2 - سورة الحشر، الآية (9).

3 - سورة التوبة، الآية (100).

بعد هذه المصالحة الوطنية، والإخاء الإيماني بين المهاجرين والأنصار، كاد النزاع أن ينشب بينهم يومًا، وكاد الخلاف أن يُثار، فتحدث بينهم الفتنة، ويعادي بعضهم بعضًا، لكنه النبي صلى الله عليه وسلم يُصلح بينهم مرة أخرى.

إذ ربما قرأ الكثيرون منا في كتب السيرة، بأن نزاعًا بين رجلين أحدهما أنصاري من الأنصار، والثاني من المهاجرين، نشأ بينهم، فقال الأنصاري: (يا للأنصار)، وقال الآخر: (يا للمهاجرين).

حينها هب كل من الفريقين لنصرة صاحبهم، وقام المُصلح صلى الله عليه وسلم بوأد الفتنة في مهدها، والقضاء على الخلاف في بدايته، وقال: (ما بال دعوى الجاهلية، دعوها فإنها منتنة)[1].

الله أكبر، إنه إصلاح ذات البين، إنها المصالحة الوطنية، إنه الإسلام، وليس الجاهلية، فأي الأمرين تريد يا عبد الله؟

تأمل أيها الليبي في كلمة نبيك صلى الله عليه وسلم، وهو يعدُّ الفتنة من دعاوى الجاهلية، وأنها سقطت بمجيء الإسلام، ويحذر أصحابه منها، ويقول لهم دعوها، ويصفها بالنتنة، أي سيئة الرائحة، أو ذات الرائحة الكريهة التي لا تُطاق.

فهلموا يا أبناء الشعب الليبي، نتصافح، ونتصالح، ونتسامح، ونعفو، ونتوب إلى الله تعالى، وخير الخطّائين التوابون.

7. المصالحة الوطنية في صلح الحديبية:

لقد كان صلح الحديبية مثالاً رائعًا في المصالحة، وكان عملاً سياسيًا مُحكماً من جانب النبي صلى الله عليه وسلم، ويُمكن اعتباره الوثيقة الأنسب للمرحلة الحرجة

---

1 - صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، الحديث رقم 2584.

آنذاك، والتي أراد خلالها أن يبني النبي صلى الله عليه وسلم مؤسسات دولته، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، وإعداد الجيش الإسلامي، لتأمين الدعوة والدولة، للحفاظ على الأرواح والأموال، فحقًا إنه الصلح اللازم في الوقت اللازم، والصلح المناسب في الوقت المناسب.

إن صلح الحديبية أيها القارئ الفاضل، يُمكن أن يُنظر إليه من أكثر من زاوية، ويُمكن أن تتعدد قراءته، ويُستخلص منه الدرر في أكثر من اتجاه[1].

وعليه نكتفي هنا بالإشارة إليه كتسلسل تاريخي، وأهمية ذكره في هذا الموضع، مع التأكيد على أن لنا وقفة مع شروط الصلح، والمفاوضات التي تمت بشأنه في موضع آخر من هذا الكتاب.

8. المصالحة بين أهل قباء:

النبي صلى الله عليه وسلم كان يذهب في الإصلاح، ويحث عليه، ولو بعدت المسافة، وفاته شيءٌ من الجماعة لأجل الإصلاح بين الناس.

إن نبيكم صلى الله عليه وسلم أيها الشباب يخرج لأجل إصلاح ذات البين، فلقد روى البخاري رحمه الله: أن بني عمرو بن عوف بقباء كان بينهم شيء، فقال: (اذهبوا بنا نصلح بينهم)[2].

الله أكبر، إمام الأمة صلى الله عليه وسلم يقول: (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ)، لم يقل اذهب يا فلان، أو يا فلان، وإنما أتى بنفسه، ومعه كبار الصحابة رضي الله عنهم، حرصاً منه صلى الله عليه وسلم على قطع الخلاف، وحسم دواعي الفُرْقَة عن أمته، وهذا أكبر دليل على أهمية السعي بالإصلاح بين الناس، وأن يتولاه كبار القوم وصلاحاؤهم...

---

1 – مصطفى مراد، سابق الإشارة، ص 384.

2 – سبق تخريجه في عند الحديث عن ميادين المصالحة.

تأمل أيها القارئ الكريم، يخرج يُصلح بينهم صلى الله عليه وسلم في أناسٍ من أصحابه، فحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت الصلاة، فجاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنهما، فقال: يا أبا بكر إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حبس، وقد حانت الصلاة، فهل لك أن تؤم الناس؟ قال: نعم إن شئت، فأقام بلال رضي الله عنه الصلاة، وتقدم أبو بكر رضي الله عنه، فكبر بالناس، وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي في الصفوف يشقها شقاً، حتى قام في الصف، فأخذ الناس في التصفيح....الحديث.

تأخر عليه الصلاة والسلام عن صلاة الجماعة، وذهب إلى قباء للإصلاح بينهم، كان ممشى خير ورب الكعبة، وأجر عظيم، وندب إلى ذلك أصحابه رضوان الله عليهم.

9. إشارة النبي صلى الله عليه وسلم على المتخاصمين بالصلح:

كان عليه الصلاة والسلام يشير على المتخاصمين بالصلح، ويدعو إليه، ويرغب في إصلاح ذات البين، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصومٍ بالباب عالية أصواتهم، وإذا أحدهم يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء يقول: دع لي من أصل المال، والآخر يقول: والله لا أفعل فخرج عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أين المتألي على الله لا يفعل المعروف؟ فقال: أنا يا رسول الله! فله أي ذلك أحب، فوعظه عليه الصلاة والسلام فقال: أين الذي يحلف بالله ألا يفعل الخير؟ فاستحيا الرجل وقال: أنا يا رسول الله، فله أي ذلك أحب، أي: فما أراده من عفو عن بعض المال فأنا راضٍ به[1].

فكان عليه الصلاة والسلام يعظ في أمر الصلح، ويرغب فيه، ويعظ من رفض الصلح، كما وعظ الذي حلف بالله ألا يقبل بعرض خصمه عليه.

---

1 - سبق تخريجه.

وها هي الفرصة اليوم سانحة لأن نقيم المصالحة الوطنية، ونتجاوز حقبة الماضي الأليم، والحاضر المؤلم، إلى مستقبلٍ مشرق بإذن الله تعالى.

10. مصالحة النبي صلى الله عليه وسلم مع يهودي:

بينما كان الرسول عليه الصلاة والسلام جالسا بين أصحابه، إذ برجل من أحبار اليهود يسمى زيد بن سعنه وهو من علماء اليهود دخل على الرسول عليه الصلاة السلام واخترق صفوف أصحابه، حتى أتى النبي عليه السلام وجذبه من مجامع ثوبه وشده شدا عنيفًا.

وقال له بغلظة: أوفي ما عليك من الدين يا محمد، إنكم بنو هاشم قوم تماطلون في أداء الديون.

وكان الرسول عليه الصلاة والسلام قد استدان من هذا اليهودي بعض الدراهم، ولكن لم يحن موعد أداء الدين بعد.

فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهز سيفه، وقال ائذن لي بضرب عنقه يا رسول الله.

فقال الرسول عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: (مره بحسن الطلب ومرني بحسن الأداء).

فقال اليهودي: والذي بعثك بالحق يا محمد ما جئت لأطلب منك دينا إنما جئت لأختبر اخلاقك، فأنا أعلم أن موعد الدين لم يحن بعد، ولكني قرأت جميع أوصافك في التوراة فرايتها كلها متحققة فيك إلا صفة واحدة لم أجربها معك وهي أنك حليم عند الغضب، وأن شدة الجهالة لا تزيدك إلا حلما، ولقد رأيتها اليوم فيك.

فأشهد أن لا إله إلا الله، وأنك محمد رسول الله، وأما الدين الذي عندك فقد جعلته صدقة على فقراء المسلمين.

وقد حسن إسلام هذا اليهودي واستشهد في غزوة تبوك[1]، وقد كانت مصالحة مع هذا اليهودي، وفيها أخذ العبرة من ضرورة التحلي بالحلم حتى عند الغضب، وأن الصفح، والتسامح، والعفو، أولى من الثأر، والتشفي، والانتقام.

11. فتح مكة فتح المصالحة والعفو:

في السنة الثامنة من الهجرة نصر الله عبده ونبيه محمدا صلى الله عليه وسلم، على كفار قريش، ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة المكرمة فاتحًا منتصرًا، وأمام الكعبة المشرفة وقف جميع أهل مكة، وقد امتلأت قلوبهم رعبًا وهلعًا، وهم يفكرون في حيرة وقلق، فيما سيفعله معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن تمكن منهم، ونصره الله عليهم، وهم الذين آذوه، وأهالوا التراب على رأسه الشريف وهو ساجد لربه، وهم الذين حاصروه في شعب أبي طالب ثلاث سنين، حتى أكل هو ومن معه ورق الشجر، بل وتآمروا عليه بالقتل صلى الله عليه وسلم، وعذبوا أصحابه أشد العذاب، وسلبوا أموالهم، ديارهم، وأجلوهم عن بلادهم، لكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قابل كل تلك الإساءات بالعفو، والصفح، والحلم، قائلاً: (يا معشر قريش، ما ترون أني فاعل بكم؟ قالوا: خيرًا، أخ كريم وابن أخ كريم، فقال صلى الله عليه وسلم: اذهبوا فأنتم الطلقاء[2]).

وفي هذا الفتح من الدروس العظيمة، والعبر والعظات، ما تعجز عن وصفه الأفهام، وعن تصوّره العقول، إذ فيه ما يلي:

1. بيان عاقبة نكث العهود، وأنّه وخيمٌ للغاية، إذ قريشٌ نكثتْ عهدَها، فحلَّت بها الهزيمةُ، وخسرت كيانها الذي كانت تُدافع عنه وتحميه .

---

1 – مصطفى مراد، سابق الإشارة، ص 482.

2 – سبق تخريجه، وعن فتح مكة انظر: المصدر السابق، ص 446.

2. مشروعية إنزال الناس منازلهم، تجلّى هذا في إعطاء الرسول صلى الله عليه وسلم أبا سفيان كلماتٍ يقولهن، فيكون ذلك فخراً له واعتزازاً، وهو: من دخل دار أبي سفيان فهو آمن، ومن دخل المسجد فهو آمن، ومن دخل داره وأغلق بابه فهو آمن " ينادي بها بأعلى صوته، وبذلك يحقن النبي صلى الله عليه وسلم دم أبا سُفيان، ويحفظ له ماء وجهه، ويستميله إلى الإسلام، فيا لله ما أكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

3. في الإسلام: (لا ويل للمغلوب)، وإذا كان من شأن المنتصر أن يستبد ويملي شروطه بدافع الغيظ، والتشفي، والانتقام، والغرور بالقوة، فإن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، رغم ما فعلت قريش ضد الإسلام والمسلمين، لم يفعل شيئاً من ذلك، بل كان كل همّه، وكل قصده، أن يؤلف القلوب، ويجعلها تقبل على الإسلام الذي هو دين السلام[1].

إن فتحًا مبينًا كفتح مكة، وما اشتمل عليه من دروس وعبر، وبيان حكمة النبي صلى الله عليه وسلم في جمع القوم، وتوحيد الكلمة، والعفو، والمصالحة الوطنية مع قريش، ألا يكون مشجعًا لقيام الشعب الليبي المسلم على عقد المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وخاصة إذا تأملنا في العفو يوم الفتح وكيف كان.

12. العفو المحمدي الكبير، العام، والشامل، والمُطلق:

لقد تجلت أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم في فتح مكة، حيث فاق كل ما وصلت إليه الأنظمة السياسية، والجنائية فيما يتعلق بقانون العفو والتسامح، حيث أصدر النبي صلى الله عليه وسلم قرارًا دستوريًا، وقل إن شئت قانونًا سريعًا باسم العفو المحمدي الكبير، وهو العفو العام، والعفو الشامل، والعفو المطلق.

1 – المصدر السابق، ص 455.

ولك أن تتأمل في تلك الكلمات التي نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها: (من دخل دار أبي سفيان فهو آمن)[1]، حيث إن فيها تبيانًا لمكانة أبي سفيان، مع التذكير بأنه من القادة السياسيين، والعسكريين في ذات الوقت بالنسبة لقريش، وفيها العفو عن أبي سفيان، وعن كل من تعاون معه ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضد رسالته، وضد مشروعه الحضاري.

إن ذالكم العفو الذي أصدره النبي صلى الله عليه وسلم عن قُريشٍ العدو الألد له، ولرسالته صلى الله عليه وسلم، يُلجم أفواه دُعاة الانتقام، ويُسكت أصوات هواة الثأر والتشفي، فمن ذا الذي ناصب لخصمه العداء كما ناصب أبو سفيان العداء للنبي صلى الله عليه وسلم؟ ومن تآمر على خصمه كما تآمر أبو سفيان على رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ ومن جهز جيوشه ليقضي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى رسالته، ومشروعه الحضاري كما فعل أبو سفيان؟.

ومع كل ذلك يعفو عنه صلى الله عليه وسلم، وعن زوجه، وعن قرابة أبي سفيان، وعن أعوانه، وجنوده، وكل من دخل داره.

ومن هنا ألا تؤخذ العبرة من هذا الفتح، ومن تصرف النبي صلى الله عليه وسلم، وهو المنتصر الذي لو أراد سفك دماء كل من كان في مكة حينها لفعل، ولو أراد تمزيق لحومهم لاستطاع، ولو كان يبتغي أن يُبيدهم عن بكرة أبيهم ما منعه من ذلك شيء، ولكنه يتغاضى، ويتسامى، ويترفع، فينتقل من حال الانتقام إلى السلام، ومن المُعاقِب إلى العفوُ، ومن المُحارب إلى المتصالح.

1 - سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في خبر مكة، الحديث رقم 3022.

13. عفو الرسول صلى الله عليه وسلم على من لا يعرف:

وإذا كنّا قد رأينا عفو الرسول ورحمة النبي مع من يعرفهم، فإن أحدًا قد يقول إنما يفعل ذلك مع أحبابه، فلنشاهد بعض مواقفه مع بعض من لا يعرف، أو من يعرفه معرفة عابرة.

يروي أنس بن مالك رضي الله عنه فيقول: (كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النبي صلى الله عليه وسلم وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ فَأَدْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذْبَةً شَدِيدَةً حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَاتِقِ النبي صلى الله عليه وسلم قَدْ أَثَّرَتْ بِهِ حَاشِيَةُ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذْبَتِهِ ثُمَّ قَالَ: مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ؟ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ فَضَحِكَ ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ)[1].

وعفو الرسول ورحمة النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الأعرابي عجيبة؛ فهذا الجفاء، وهذه الغلظة كانت تستوجب في أعرافنا رَدّ فعلٍ غليظًا شديدًا ليردعه، وأمثاله عن التعدي على الرسول صلى الله عليه وسلم، وخاصة أنه يُمثِّل الدولة الإسلامية بصفته قائدها.

وكان مقتضى الرحمة عند الكثيرين هو مجرد العفو، والصفح، والتسامح، أما أن يأمر له بعطاء ودون عقاب فهذا قمة الرحمة وذروتها.

وليس خفيًا عن البيان أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان قادرًا على إجبار الأعرابي على القَوَد منه، أو على الأقل منعه من العطاء، ولكنه غلّب الرحمة على العدل، وأعطاه، بل وبكرم واضح.

---

1 – علي بن سلطان محمد القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، 1422هـ 2002، ص1956، كتاب البيوع، باب الإفلاس والإنظار، الحديث رقم 2906.

ولعل من المناسب أن نختم هذه الفقرة بموقف جليل، وجميل، رواه أبو هريرة رضي الله عنه، حيث ذكر أن رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فَأَغْلَظَ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم: (دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالا)، ثُمَّ قَالَ: (أَعْطُوهُ سِنًّا مِثْلَ سِنِّهِ)، قَالُوا: يَا رسول الله إلا أَمْثَلَ مِنْ سِنِّهِ فَقَالَ: (أَعْطُوهُ فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً)[1].

ولك أن تتأمل كيف إن الرجل يتطاول على الرسول صلى الله عليه وسلم متجاهلاً تمامًا مكانته وقيمته، والصحابة مع اشتهار حلمهم، وحسن أخلاقهم، رأوا أن يهمّوا به ليضربوه، أو يمنعوه لشدة غلظته، غير أن الرسول صلى الله عليه وسلم أظهر رحمة غير عادية، حيث إنه: أولاً: منعهم، وثانيًا: مدح الرجل المعتدي، ووصفه أنه صاحب حق، وأن هذا الحق يعطيه قوة، ويبرر له غِلظته، ثم ثالثًا: فهو يعوضه ببعير أفضل من بعيره، وكان مقتضى العدل أن يرد له دينه فقط، ولكنها الرحمة الواسعة التي شملت كل من تعامل معه.

لذلك ألا يكون هذا التصرف من النبي صلى الله عليه وسلم دافعًا لأبناء الشعب الليبي كي يتصالحوا مع بعضهم بعضًا؟

بلى والله، فالشعب إخوة، وأرحام، وأصهار، وجيران، وأصدقاء، وزملاء، والوطن واحد يجمعنا، ولنا في تسامح المصطفى صلى الله عليه وسلم خير قدوة.

14. مصالحات علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

يعد الإمام الفاضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه من أبرع المتصالحين، حيث كان يترك الأمر لأجل الإصلاح، والتسامح، والعفو، وهنا أنقل صورة رائعة من تاريخه الناصع رضي الله عنه في السعي إلى الإصلاح، وجمع الكلمة، حيث يقول الإمام ابن كثير رحمه الله تعالى: (فبعث عليٌّ القعقاع رسولاً إلى طلحة والزبير بالبصرة

1 - صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب الوكالة في قضاء الديون، الحديث رقم 2183.

يدعوهما إلى الألفة والجماعة، ويعظم عليهما الفُرقة والاختلاف، فذهب القعقاع إلى البصرة فبدأ بعائشة أم المؤمنين فقال: أي أمَّاه، ما أقدمكِ هذا البلد؟ فقالت: أي بُنيّ الإصلاح بين الناس، فسألها أن تبعث إلى طلحة والزبير ليحضرا عندها، فقال القعقاع: إنّي سألتُ أم المؤمنين ما أقدمها؟ فقالت: إنّما جئت للإصلاح بين الناس، فقالا: ونحن كذلك، قال: فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح؟ وعلى أي شيءٍ يكون، فوالله لئن عرفناه لنصلحنّ، ولئن أنكرناه لا نصلحنّ. قالا: قتلة عثمان، فإنّ هذا إن تُرك كان تركاً للقرآن، فقال: قتلتما قَتَلَتَهُ مِنْ أهلِ البصرة، وأنتما قبل قتلِهم أقرب منكم إلى الاستقامة منكم اليوم، قتلتم ستمائة رجلٍ فغضب لهم ستة آلاف، فاعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم، وطلبتم حرقوص بن زهير فمَنَعَهُ ستةُ آلاف، فإن تركتموهم وقعتم فيما تقولون، وإن قاتلتموهم فأُديلوا عليكم كان الذي حذِرتم وفرقتم مِنْ هذا الأمر أعظم ممّا أراكم تدفعون وتجمعون منه، يعني أنّ الذي تريدونه من قَتْلِ قَتَلَةِ عثمان مصلحة، ولكنه يترتَّب عليه مفسدةٌ هي أربَى منها، وكما أنّكم عجزتم عن الأخذ بثأر عثمان من حرقوص بن زهير لقيام ستة آلاف في منعه ممّن يريد قتله، فعليٌّ أعذَر في تركِهِ الآن قتلَ قتلَة عثمان، وإنّما أخَّرَ قتل قَتَلَة عثمان إلى أن يتمكّن منهم، فإنّ الكلمة في جميع الأمصار مختلفة، ثمَّ أعلَمَهُمْ أنّ خَلْقاً من ربيعةَ ومُضر قد اجتمعوا لحربهم بسبب هذا الأمر الذي وقع، فقالت له عائشة أم المؤمنين: فماذا تقول أنت؟ قال: أقول إنّ هذا الأمر الذي وقع دواؤه التسكين، فإن سكن اختلجوا، فإن أنتم بايعتمونا فعلامة خير وتباشير رحمة وإدراك الثأر، وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر وائتنافه كانت علامة شر وذهاب هذا المُلك، فآثروا العافية ترزقوها، وكونوا مفاتيح خيرٍ كما كنتم أولاً، ولا تعرِّضونا للبلاء فتتعرَّضوا له فيصرعنا الله وإيّاكم، وأيم الله، إنّي لأقول قولي هذا وأدعوكم إليه وإنّي لخائفٌ أنْ لا يتم حتى يأخذ الله حاجته مِنْ هذه الأمَّة التي قلَّ متاعها ونزل بها ما نزل، فإنّ هذا الأمر الذي قد حدث أمرٌ عظيم، وليس كقتل الرجلِ الرجلَ ولا النَّفرِ الرجلَ ولا القبيلةِ القبيلة.

فقالوا: قد أصَبْتَ وأحْسَنْتَ، فارجع فإنْ قَدِمَ عليٌّ وهو على مثل رأيك صلُحَ الأمر، قال: فرجع إلى عليّ فأخبره، فأعجبه ذلك، وأشرفَ القومُ على الصُّلح، كَرِه ذلك مَنْ كرِهَهُ، ورَضِيَهُ من رَضِيَهُ.

وأرسلتْ عائشة إلى عليّ تُعْلِمُهُ أنَّها إنَّما جاءت للصُّلح، ففرح هؤلاء وهؤلاء، وقام عليٌّ في النَّاس خطيباً فذَكَرَ الجاهلية وشقاءها وأعمالها، وذكر الإسلام وسعادة أهله بالألفة والجماعة، وأنَّ الله جمعهم بعد نبيِّه صلى الله عليه وسلم على الخليفة أبي بكر الصِّديق، ثم بعده على عمر بن الخطَّاب، ثم على عثمان، ثم حدث هذا الحدث الذي جرى على الأمَّة، أقوامٌ طلبوا الدُّنيا وحسدوا مَنْ أنْعَمَ الله عليه بها، وعلى الفضيلة التي منَّ الله بها، وأرادوا ردَّ الإسلام والأشياء على أدبارها"[1].

وهنا نقول نعم إن دواء النزاعات، والخصومات، هو التسكين، وما أحوجنا إليه الآن وفي كل وقت، ما أحوج ليبيا اليوم إلى من يسكن شعبها، وجراحاتها، وآلامها، ويرفع عنها ما حلّ بها، ونتساءل: أليس إصلاح ذات البين واجباً لأنَّ بقاء الدِّين لا يكون إلاَّ به؟ وأن بقاء ليبيا، والجنس الليبي لا يتم إلا بالمصالحة الوطنية؟

أليس رفض الصُّلح حراماً لأنَّ ضياع الدين يكون بسببه؟... اللهمَّ بلى.

15. من مصالحات علي رضي الله عنه:

وقف علي بن أبي طالب رضي الله عنه على طلحة بن عبيد الله، وقد كان بينهما في موقعة الجمل ما كان، فجعل يمسح عن وجهه التراب ويقول: يعز عليَّ يا أبا محمدٍ أن أراك مجندلاً تحت نجوم السماء، ودخل عليه عمران بن طلحة فقال له علي: إني لأرجو أن يجعلني اللهُ وأباك من الذين قال الله فيهم:﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾[2].

1- إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية: 2/ 248، 249 دار الكتب العلمية بيروت.

2 - سورة الحجر، الآية (47).

فوا عجباً أخي الكريم، وأختي الفاضلة، إنها قلوب تسامت عن ذاتها، وتعالت عن الغضب لنفسها، فأين من مثل علي رضي الله عنه وأرضاه، وأين نحن منه، ونحن نرى في بلادنا مَن يتوعّدون بعضهم بعضًا، ويؤسسون للحقد، والضغائن، والعداوة، والبغضاء.

إنه التصالح، وإنها المصالحة الوطنية وحدها، الكفيلة بعد توفيق الله تعالى بأن تقضي على الفتن، وتؤسس لمجتمع يسوده الود، والصفاء، والوئام، والسلام.

16. شرف الحسن بن علي بإصلاحه بين أهل العراق والشام:

وكان من أعظم البركة والخير على المسلمين الحسن بن علي رضي الله عنه، فإن الله أصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين، كما جاء في الصحيح أنه لما تواجه معاوية والحسن رضي الله تعالى عنهما، فقال عمرو: إني لأرى كتائب لا تولي حتى تقتل أقرانها، فقال له معاوية -وكان والله خير الرجلين- أي عمرو ! إن قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، فمن لي بأمور الناس؟ من لي بنسائهم؟ من لي بضيعتهم؟ فبعث إلى رجلين من قريش، فقال: اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه وقولا له، واطلبا إليه، فأتياه، فقبل رضي الله عنه الصلح، ورجع عن القتال، وهذا مصداق ما أخبر به صلى الله عليه وسلم، فإنه التفت إلى الحسن مرةً وإلى الناس، فقال: (إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين)[1].

17. أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى مثالاً للتسامح والمصالحة:

ضُرب الإمام أحمد بن حنبلٍ رحمه الله في زمن المعتصم ضرباً شديداً، فلما كان زمن المتوكل أحس الإمام بأذى في ظهره، فإذا هي لحمة فاسدة التأم عليها الجرح، ولم

1 - صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن ابني هذا لسيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين)، الحديث رقم 6692.

يكن بد من شق الظهر وإخراجها، قالوا: فلما أحس الإمام بألم الموضع وحر الشقّ قال: (اللهم اغفر للمعتصم)[1].

فيا سبحان الله، يستغفر لمن كان سبباً في ألمه، ويا سبحان الله بدل أن يدعو عليه يدعو له، وصدق الله العظيم، ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾[2].

إنه منطق عظيم لا تعرفه القلوب الضيقة، ولا الصدور المريضة، ولا النفوس الصغيرة، ولا ضعاف الإيمان.

كان ما تقدم عن التجارب الإنسانية في موروثنا الإسلامي، سواء تلك التي قصها علينا القرآن الكريم، أو تلك التي قام بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، أو ما حصل في أمته من بعده، وهي من باب المصالحات الوطنية دون أدنى شك، لأنها تؤسس للعيش المشترك على الوطن المشترك.

تجارب الشعوب في المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي:

أما عن تجارب الشعوب، في ظل التنظيم الدولي، وخصوصيات الدول، وحيث إن في بيان ما اشتمل عليه ديننا الإسلامي الكفاية، رأينا أن نشير بإيجاز لأهم التجارب الإنسانية التي نجمت عن صراعات مسلحة داخلية، ومنها[3]:

---

1 – عبد السلام جمعة زاقود، وقفات لا غنى عنها لكل مسلم، سابق الإشارة، ص 68.

2 – سورة الحشر، الآية (10).

3 – انظر: أحمد شوقي بنيوب، الدورة التدريبية الخاصة بتكوين اللجان المشرفة على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية في الجهات، أعطيت بالعديد من المؤسسات العلمية والثقافية بتونس، تونس، 2012، ص 23 وما بعدها.

1. التجربة الأوغندية سنة 1974، وربما هي الأولى من نوعها، في أواخر القرن المنصرم، وقد شكل لعملية إتمام، وتحقيق المصالحة الوطنية لجنة حملت اسم (هيئة التحريات حول اختفاءات الأشخاص).
2. 1982: بوليفيا الهيئة الوطنية للتحريات حول الاختفاءات.
3. 1983: الأرجنتين الهيئة الوطنية حول اختفاءات الأشخاص.
4. 1986: الفلبين الهيئة الرئاسية حول حقوق الأشخاص.
5. 1990: رواندا الهيئة الدولية للبحث حول انتهاكات حقوق الإنسان.
6. 1990: الشيلي الهيئة الوطنية حول الحقيقة والمصالحة.
7. 1991: الشيلي الهيئة الوطنية للجبر والمصالحة
8. 1991: السلفادور لجنة تقصي الحقائق بشأن السلفادور.
9. 1994: جواتيمالا لجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت معاناة الشعب الجواتيمالي.
10. 1995: جنوب إفريقيا مفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة.
11. 2000: سيراليون هيئة الحقيقة والمصالحة
12. 2001: البيرو هيئة الحقيقة والمصالحة
13. 2002: تيمور الشرقية هيئة التلقي والحقيقة والمصالحة.
14. 2002: غانا مفوضية المصالحة الوطنية.
15. 2003: الباراغواي هيئة الحقيقة والعدالة.
16. 2004: صربيا هيئة الحقيقة والمصالحة.

أما على الصعيد العربي، فلقد شهدت العديد من الدول العربية تجارب المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، ونشير إلى:

1. التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية[1].
2. التجربة المغربية.
3. التجربة اللبنانية.
4. تجربة العراق.
5. والآن التجربة الليبية، والتي هي بين أيدينا، ونأمل من ورائها تحقيق الأمن، والاستقرار بتلاحم أطياف الشعب الليبي بكل قبائله، ومدنه، وقراه، وأريافه، وصولاً إلى التيارات السياسية، بُغية بناء ليبيا الجديدة، أمل، وحلم كل أفراد الشعب الليبي.

ونكتفي في هذا المقام بإعطاء لمحة واضحة، ووافية عن المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، في التجربة اللبنانية، وذلك لأسباب نعرض لها في معرض حديثنا عن هذه التجربة العربية.

---

1 - تعد الحكومة الجزائرية أول دولة عربية تبنت مشروع المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي مع الخصوم السياسيين، وقد تمكنت من تحقيق العديد من النتائج الإيجابية، التي أسهمت بشكل واضح وملحوظ في حقن دماء الأبرياء، وحجّمت العنف السياسي، وأرست الاستقرار الأمني. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية خطت خطوة بارزة في مجال المصالحة الوطنية بإصدارها لقانون السلم الاجتماعي، الذي يقدم المصلحة الوطنية العليا، على مصالح الخصوم.

المصالحة الوطنية اللبنانية:

استمر لبنان بأحتقانات متصاعدة، ومتنامية حتى انفجرت تلك الاحتقانات في العام 1975، لتدخل البلاد في نفقٍ مُظلم، وحرب أهلية طويلة الأمد، ولاداعي هنا للخوض في بيان الأسباب التفصيلية لها، وأحداثها الطويلة.

ولذا سنكتفي بالإشارة هنا إلى تجربة خلق مصالحة وطنية في لبنان التي حاربت أهلياً لما يزيد على خمسة عشر عام، ويقدر عدد ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية بمائة وخمسين ألف قتيل، وثلاثمائة ألف جريح، ومعوّق، وسبعة عشر ألف مفقود، وهجرة أكثر من مليون نسمة، في بلد كان عدد سكانه آنذاك ثلاثة مليون نسمة، كما إن الخسائر المادية فاقت المائة مليار دولار[1].

بعد المدة المشار إليها، والخسائر الإنسانية (البشرية)، والمادية المشار إليها، وفي العام 1990 انعقد في مدينة الطائف، بالمملكة العربية السعودية ميثاق لبناني، عُرف تاريخياً (باتفاقية الطائف)[2]، وكان يهدف لوضع حد للحرب الأهلية اللبنانية.

إن بناء المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في لبنان بعد الحرب الأهلية الطويلة، والآلام الناجمة عنها، لم يكن بالأمر اليسير، فالكل قد تلطخت أيديهم بدماء بعضهم البعض، والكل استجابوا لانتماءاتهم الطائفية، والحزبية على حساب انتمائهم الوطني.

وقد أدى ذلك إلى انعدام الثقة بين الفرقاء، بل وتطورها لعداء مفرط، واتهامات طويلة بينهم، بحيث أصبحت لاتسمح لأحد المتورطين بأن يطرح نفسه كمقرب لوجهات النظر، وكادت لبنان أن تغرق في وحْلها[3].

1- نقلاً عن: موسوعة الحرب، الوجه القاتم للصورة، (النسخة الإنجليزية: الصادرة عن حزب الخضر الألماني)، نسخة 2010، وهي موسوعة علمية تصدر كل خمس سنوات.

2- النص الكامل لاتفاقية الطائف، ملحق بآخر الكتاب.

3 - مازن الياسري، سابق الإشارة.

ولقد كان المُنقذ لذلك البلد، هو وجود نية حقيقية لدى الكثيرين، وهاجس عام، وإدراك لخطورة المرحلة، يتطلب إتمام عملية المصالحة الوطنية في لبنان.

إن الدخول بعملية تحليل الأحداث اللبنانية، والإبحار في سبب قيام مصالحة حقيقية في لبنان، يؤكد ما ركز عليه الوسطاء، وخاصة المملكة العربية السعودية، والاهتمام بدور القيادات، والتعمق للوصول إلى الشعب، ومتطلباته، ومعاناته، ومحاولة حل مشكلات جذرية كسلاح الأحزاب، والتنوع الحزبي، وتم تأسيس دولة ديمقراطية مدنية حديثة.

ولا شك أننا تعمدنا اختيار التجربة اللبنانية من بين عشرات التجارب الإنسانية حول المصالحة الوطنية، وذلك لأن لبنان تغلب على الحرب الأهلية التي كانت أكثر ضراوة من الحرب في ليبيا، واستطاع لبنان التسامي عن جراحاته التي كانت أكثر غورًا من جراحات الشعب الليبي.

ومن التجربة اللبنانية حول المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، مع مقارنة ذلك بالحالة الليبية، فيُمكننا أن نستخلص الدروس التالية:

1. أهمية وجود وسيط، أو دولة راعية لعملية المصالحة الوطنية بين أطراف النزاع، وسنرى لاحقًا أن غياب الدول الراعية للمصالحة الوطنية، من بين معوقات تحقيقها.
2. يُمكن التغلب على الآلام، والمعاناة بكل فداحتها متى ما توافرت نية حقيقية، ووعي شعبي، وإدراك جمعي بأهمية ذلك.
3. مهما اتسعت الهُوة، واشتد الخلاف، واحتدم الصراع، فإن إماكنية التعايش المشترك قائمة، وإنه ليس هناك ما يمنع من قيام العدالة الاجتماعية، والمواطنة الحقيقية لكل أفراد الشعب الليبي، مع تساوٍ في الحقوق، والواجبات، وترسيخ مفهوم القانون والالتزام به لدى المواطن الليبي.

4. ليس بالضرورة أن نجتمع على مائدة الطعام، ولكن من الضرورة الملحة أن تجمعنا مائدة الوطن، فهو المنشأ، والانتماء للجميع.

إذن تلك هي التجربة اللبنانية حول المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ولكن التساؤل الآن عن كيفية تطبيق المصالحة الوطنية في ليبيا، وهل ثمة معوقات تحول دون ذلك، وإذا كان هناك بعض المعوقات فكيف يُمكن التغلب عليها؟ وهل يختلف المجتمع الليبي عن غيره من المجتمعات؟ وما خطوات، وأركان المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي في ليبيا؟

كل هذه التساؤلات نُجيب عنها في الفصل التالي:

الفصل الخامس

آليات تطبيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

(إن الله يُقيم الدولة الكافرة مع العدل، ولا يقيم الدولة المسلمة مع الظلم)

ابن تيمية رحمه الله تعالى

الفصل الخامس

آليات تحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

فكرة المصالحة الوطنية من السمو، والإنسانية بحيث لا يُمكن لذي عقل أن يعترض عليها، أو يُعارض قيامها في بلادنا ليبيا، وخاصة في ظل توافر مقوماتها، وأبعادها المقاصدية.

إن المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة، هي بصيص الأمل لكل الراغبين في وأد الفتنة، وطي صفحة الماضي، وكل من يُجَدِّف في الاتجاه الصحيح كي ترسو السفينة الليبية على بر الأمان، وكي تنجو الأجيال الحالية، والقادمة من ويلات الحرب، وتبعاتها، ولتصفو الذاكرة الجمعية للشعب الليبي.

لذلك نؤكد على أن الوصفة الأنجع، والأمر الأحوج لليبيا اليوم، هو الإسراع في تحقيق المصالحة الوطنية، وخلق وئام اجتماعي، ووضع الأسس الصحيحة لبناء دولة المستقبل، التي ستكون لأبناء ليبيا بمختلف أطيافهم، وتعدد رؤاهم، مع اعتماد الديمقراطية والشورى فيما يتعلق بالانتماءات السياسية لهم.

ومن الإنصاف القول بأن المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ورغم زعمنا اليقيني بأن إنسانية الشعب الليبي، والوازع الديني لدى مختلف شرائحه، ومكوناته، والخلفية التآلفية لقبائله العريقة، وإيماننا بأن السواد الأعظم من الشعب الليبي لن يتأخر في الدعوة إلى تحقيق المصالحة الوطنية على مختلف المستويات، إلا أنه يجب التذكير بأن تحقيق المصالحة الوطنية يتطلب التغلب على العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق قيام المصالحة.

وبالبناء على ما سبق، نحاول التعرض هنا إلى أهم المعوقات التي تعترض قيام المصالحة الوطنية، مع بيان سُبل التغلب عليها، وتجاوزها لأجل مصلحة أسمى، وهدف أنبل، وغاية أولى بالتحقيق والرعاية، وهي المصلحة العُليا للوطن.

- **معوقات تحقيق المصالحة الوطنية وسُبل التغلب عليها:**

أسلفنا القول بأن المصالحة الوطنية ضرورة ماسة، وحاجة مُلحة كي ننأى بوطننا عن معاودة كرة الحرب، وويلاتها، وإعادة إنتاج مأساتها، بعد أن سئمها الشعب الليبي، رغم دفعه الثمن الباهظ من جرّائها، مع التأكيد على أن قيام الحرب مرة أخرى هو إيذان بانتهاء الوطن، وضياعه، وهو توسيع لهُوة الفرقة، والخلاف، وتدمير مُمنهج للدولة الليبية، وإبادة حتمية للشعب الليبي.

وهنا يتراءى لنا، ولكل الغيورين على الوطن، بأن المخاوف السالفة تُجبرنا على البدء الفوري في تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وفق المسار الصحيح لها، على أن ذلك يتطلب التغلب على معوقات تحقيق المصالحة الوطنية، والتي تتمثل في:

- **غياب وعي وثقافة المصالحة الوطنية[1]:**

بما أن الفيصل في الشؤون الداخلية لكافة الدول، هو إرادة الشعوب، فلا تعارض البتة بين قولنا إن الشعب الليبي يرغب فطرة، ودينًا،... تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وقولنا إن من أهم معوقات قيام المصالحة الوطنية هو غياب وعي وثقافة المصالحة، حيث إن الرغبة في الشيء، تختلف عن الوعي بأهميته، والعمل على تحقيقه، حيث ينبغي على كل فئات، ومكونات الشعب الليبي العمل على تحقيق المصالحة الوطنية ولو على أدنى المستويات، إسهامًا في تحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي على المستوى العام، أي على مستوى الدولة الليبية.

---

1 - للإسهام في نشر ثقافة ووعي المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، أوردنا ملحقًا بآخر الكتاب يحتوي على العديد من الجمل القصيرة التي يُمكن إرسالها عبر الهواتف النقالة، أو تبادلها عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، أو بالشريط الإخباري للقنوات الفضائية، أو غيرها من وسائل الإعلام كي يتم جعل المصالحة الوطنية هاجسًا عامًا، وهمًا جماعيًا.

وفي هذا الإطار، وحرصًا على تنمية الإدراك بأهمية المصالحة الوطنية في ليبيا، نرى أنه من الضروري تداول الحديث عن المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، في الوسط الليبي على أوسع نطاق داخل أبناء الشعب، وذلك عبر المنابر الإعلامية المختلفة، وضمن الرسائل النصية عن طريق شركات الاتصالات، وكما يُمكن تداولها، والاطلاع عليها عبر المواقع الإلكترونية، وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب، وغيرها.

وعليه فينبغي الاهتمام بالمصالحة الوطنية، وجعلها المادة الإعلامية الأكثر عرضًا، والموضوع الأكثر تناولاً بين مختلف الشرائح، كمؤسسة القبيلة، والقيادات القبلية، والاجتماعية، وبين الأكاديميين، وأساتذة الجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، وبين الفعاليات الشبابية، والناشئة بشكل ضروري، حتى تصبح المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي هاجسًا عامًا، وقضية رأي عام، يوفر الحراك الشعبي لأجل تطبيق المصالحة الوطنية، وإنجازها في أسرع وقت.

إن مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي يجب أن يجد زخمًا شعبيًا مؤيدًا له، وإرادة شعبية حقيقية لتطبيقه، والانتقال به من التنظير إلى الممارسة على أرض الواقع.

حيث إنه في ظل إهمال مشروع المصالحة الوطنية، أو التباطؤ في تطبيقه، وغياب الوعي بأهمية، وضرورة المصالحة الوطنية، نخشى أن يتولّد الإحساس لدى المُصلحين باليأس من تحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، وخاصة عندما يخشى المُصلحون من وجود شاهري سيوف التخوين.

- خشية المُصلحين من التخوين:

لقد صار صك التخوين جاهزًا على ألسنة الكثيرين من أبناء الشعب الليبي، ومن طرفي النزاع على حدٍ سواء، حتى غدا التخوينُ منهجًا لكل من يطرح فكرًا مغايرًا لتوجهات فريق من الفريقين.

ويزداد الأمر سوءًا إذا ما تحدث بعض الخيّرين من الطرفين، عن أهمية، وضرورة المصالحة الوطنية مع الطرف الآخر، حفاظًا على المصلحة العُليا للوطن المشترك.

فللأسف لقد أصبح الحديث اليوم عن التوعد، والوعيد، والانتقام، والثأر، والتشفي، في غياب الإحساس بضرورة وقف نزيف الدم، ووأد الفتنة، والإيمان بالتعايش المشترك بين أبناء الشعب الليبي عادة يومية، وحديثًا مستمرًا.

إن الصدع بالحق اليوم نراه من الضرورات، والضروريات، فلقد أمر الله تعالى نبيه بذلك في أحلك الظروف، وأصعب المواقف، وفي أوج تربص المشركين لا المخوِّنين فحسب، قائلاً له، وآمرًا إياه: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٩٤﴾ إِنَّا كَفَيۡنَٰكَ ٱلۡمُسۡتَهۡزِءِينَ ﴾ [1]، وكما أن المصالحة تتمتزج بالعفو، وهي من صميم المعروف، فعلى المُصلح أن يقتفي أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾ [2].

إن واجب الدعوة إلى المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، هو واجب مقدس، لا مزايدة فيه لأحد على أحد، تجد هذه الدعوة سندًا لها في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم بعد ذلك هي نتاج للتراكم الحضاري، وتجربة ضمن العديد من التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية، فحتمية وجود التدافع بين البشر، يُقابلها حتمية وجود الإصلاح، وضرورة وجود المُصلحين.

لا نُنكر أن كل من يتصدر الحديث عن المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، هو اليوم في مرمى أحجار المغتابين، والذين يُحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا، وسيكون عرضة للحديث عنه في مجالس الهمز، واللمز، واللغو، والعبث، مع إساءة الظن به، وتصنيفه إلى هؤلاء، أو هؤلاء لإثنائه عن رسالته، ورده عن سواء السبيل.

---

1 – سورة الحجر، الآيتان (94، 95).

2 – سورة الأعراف، الآية (199).

إلا أنه ينبغي على المُصلحين تحمّل ذلك، والصبر، وعدم اليأس، والرضا بالمنزلة التي أنزلهم الله إياها، وحسبهم شهادة ربهم تعالى: ﴿ ۞ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1].

وهنا أعود لتذكير القارئ الكريم بواجباتنا تجاه الساعين في المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، قائلاً لكل مُصلحٍ يبتغي وجه الله تعالى، امض في طريق الخير، ولا تستوحش من السير في طريق الحق لقلة السالكين.

- القوى الخارجية ودورها في تأخير المصالحة الوطنية[2]:

لا يُمكن بحالٍ من الأحوال النظر إلى الواقع المعيش في ليبيا اليوم بمعزل عن دور القوى الخارجية فيه.

1 - سورة النساء، الآية (114).

2 - لقد تعلمنا في مدرسة التاريخ، ومن خلال اطلاعنا على العديد من التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، أن القوى الخارجية تتجاذبها مصالحها تجاه البلد الذي يشهد صراعًا مسلحًا داخليًا، قبل مصلحة الدولة التي تشهد ذلك الصراع، وحيث إننا أشرنا إلى التجربة اللبنانية، فنرى أن القوى الخارجية حيال ما حدث في لبنان لم تلتزم الحيادية، والنية من وراء تحقيق المصالحة كانت مشوبة بالكثير من الشكوك، وفي هذا الصدد يقول مازن الياسري: (الإنصاف التاريخي يجعلنا نؤكد أن على الرغم من وجود نية حقيقية للكثير من الأطراف الخارجية لإتمام المصالحة في لبنان، إلا أن الحيادية لم تكن متكاملة في طروحات الجميع... الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الجامعة العربية، فرنسا، السعودية، ودول، ومنظمات أخرى، كل هؤلاء حاولوا إنجاح مصالحة لبنانية، ولكن كيف سارت العملية مع محدودية الحيادية)، كما يضيف أن كل طرف خارجي يحمل تأثيرًا على بعض الجماعات الداخلية، ومن شأن ذلك التأثير سلبيًا على تحقيق عملية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، انظر: مازن الياسري، سابق الإشارة.

ذلك أن هناك العديد من الأسباب، والدوافع التي سُتجبر بعض القوى الخارجية على الإسهام بشكل مباشر في كل ما يجري على الساحة الليبية وخاصة في ظل ما شهدته، وما تشهده ليبيا في هذه الأيام، وأهم هذه الأسباب هي:

- الموقع الجيوسياسي لليبيا، والذي يمكن أن يخدم مصالح العديد من الدول في المستقبل.
- وجود النفط في ليبيا مما يجعلها محط أنظار العديد من دول العالم، في زمن السلم، أو في زمن الصراع، مع التأكيد على أن مصالح الدول الكبرى تكون أكثر رواجًا في مرحلة الفوضى، لزيادة التأمينات، وقلة المسؤولية، والمراقبة، مما يضطرها إلى خلق فجوة بين أبناء الشعب الليبي، تُسهم في تأخير المصالحة الوطنية بين مكونات هذا الشعب.
- استغلال حالة التوتر في العلاقات الاجتماعية الليبية، ووجود التنافس القبلي، والجهوي، مما حدا ببعض الدول إلى دعم، ومساندة بعض القبائل الليبية، في مواجهة قبائل أخرى، ربما حصلت على دعم مماثل من دول أخرى، وكل ذلك من شأنه تعطيل عجلة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، واستمرار حالة الفوضى، والصراع.
- قيام مخابرات القوى الخارجية بدراسة مراكز القوة داخل المجتمع الليبي، وبحث مُعضلة التوازن، مما يتيح الاستمرار في الصراع، والتريث التصالحي.
- لقد مارست بعض القوى الخارجية كل الوسائل المتاحة لاستمرار نفوذها وسيطرتها على ليبيا، والحيلولة دون نهوضها، وبقائها في إطار التصرف والتبعية لهذه القوى، ومن هذه الوسائل استخدمت تلك القوى الدبلوماسية سواء من خلال علاقاتها الدولية، أو علاقاتها بليبيا ذاتها، فالدبلوماسية من الوسائل التي لجأت إليها منذ وقتٍ مبكر في

إدارة علاقاتِ صراعها البراغماتي مع ليبيا، ونشطت هذه الأداة عند أول ظهور لمشروع المصالحة الوطنية[1].

لعل هذه الأسباب، وغيرها يدفع بالكثير من القوى الخارجية سواء على الصعيد العربي، أو الإقليمي، أو الدولي، إلى تأخير عملية المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، أو على أقل تقدير تنفيذ هذه الأخيرة بإشرافهم، وتحت رعايتهم.

ومن هنا ينبغي على أصحاب القرار داخل ليبيا تغليب المصلحة العليا للدولة الليبية، والالتفات إلى تحقيق المصالحة، ورأب الصدع، في إطار الحوار الوطني الحقيقي، والفاعل، وقفل الباب على المتربصين بليبيا، والراغبين في عدم استقرارها.

1 - في هذه الصدد نشير إلى أن التناقضات السياسية بين شركاء العمل السياسي على المسرح الدولي، دائمًا ما تخلق مناخًا مناسبًا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن هنا تحرّك وسائل نفوذها الدبلوماسية، وضغوطاتها الاقتصادية، حتى تبعث كوامن الصراع لدى المتنازعين، فينتهي الأمر إلى إعادة إنتاج الحرب، وهو ما يصبح إبادة للشعب الليبي، وقضاءً على الوحدة الوطنية، مقارنة مع ما كتبه: صالح ناصر شجعان، عن الحالة اليمنية في: ناصر صالح شجعان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990، 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 1433هـ 2012، ص 146 وما بعدها.

- غياب الدول الراعية للمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي[1]:

بعد اقتراب انتهاء العام الثاني من الانقسام الليبي بات واضحاً أن ثمة تأخيرًا واضحًا لإتمام عملية المصالحة الوطنية، وعودة الحياة الطبيعية داخل المجتمع الليبي، حيث إن السلطات الليبية ليست لديها الإرادة السياسية لعقد حوار وطني فاعل، ومصالحة وطنية حقيقية.

---

1 - ليس هناك تناقض البتة بين قولنا إن بعض القوى الخارجية تعد سببًا رئيسًا في تأخير عملية المصالحة الوطنية، وقولنا إن غياب الدول الراعية للمصالحة هو معوق من معوقات تحقيق المصالحة الوطنية، ذلك أن بعض الدول بإمكانها فرض المصالحة الوطنية على الشعب الليبي، والحكومة الليبية تمامًا مثل ما حصل مع لبنان، إذ يقول أنطوان مسرة: (إن اللبنانيين في مرحلة من الانتخابات الرئاسية خيّروا بوقاحة على لسان دبلوماسي دولة عظمى: إما الانتخابات والمرشح الفلاني، وإما الفوضى، وفي بعض بنود وثيقة الوفاق الوطني العام 1989، وانتخابات 1992 وُضعوا أمام الخيار التالي: القبول أو الفوضى)، انظر: أنطوان مسرة: كيف نكون مستقلين؟، جريدة النهار، صفحة قضايا النهار، 18/ 11/ 1993.

ويمكننا أن نذكر أيضًا ما حصل مع زيمبابوي حيث أدى تدخل الحكومة البريطانية، والتي لها مصالح في ذلك البلد، إلى استخدام نفوذها القوي للضغط على الطرفين المتنازعين، وإرغامهما بالإكراه على التوصل إلى اتفاق، وقد هددت الحكومة البريطانية بالتخلي عن مساعدة حكومة روديسيا إذا هي رفضت التعاون، وفي الوقت نفسه أقنعت الولايات الداعمة للثوار بالضغط عليهم في الوقت الذي كانوا فيه على وشك الانتصار العسكري، بهدف القبول باتفاقية تنهي النزاع، قامت بريطانيا بالضغط على الطرفين المتنازعين لدفعهما نحو تقديم تنازلات متبادلة أملتها عليهم، بمعظم بنودها من دون أن يكون أي منهما راغبًا بها كليًا، وشعر كل طرف بأن بريطانيا تدعم الطرف الآخر، في ذلك الوقت وحدها بريطانيا كانت تملك القدرة على تنفيذ الاتفاق عبر إرسالها بعض جنودها إلى زيمبابوي، إذ بهذه الطريقة أقدمت على طمأنة الثوار الذين تخطوا مخاوفهم من قيام حكومة روديسيا باستغلال الهدنة، أو وقف إطلاق النار لمهاجمتهم، وكذلك ما حصل في السودان حين تدخلت إثيوبيا للضغط على أطراف النزاع، ولذا لا بد من دولة راعية للمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في ليبيا، للمزيد عن ما قامت به بريطانيا في زيمبابوي انظر: طوني جورج عطا الله، سابق الإشارة، ص 12.

أضف إلى ذلك أن غياب وجود دولة راعية لمشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، هو العقبة الرئيسة في تأخير المصالحة، حيث نعلم يقينًا بأنه وبالإضافة إلى توفر الإرادة السياسية لتحقيق المصالحة من الطرفين، فلا بُد أن يضاف إلى هذه الإرادة، ويغذيها، وجود إرادة شعبية داخلية، وخارجية، وكذلك إرادة إقليمية، ودولية واسعة جداً لإنجاز المصالحة الوطنية الليبية.

فمتى ما كانت الإرادة موجودة لدى كل من طرفي النزاع لإتمام المصالحة الوطنية، عندئذٍ ستجد بعض الدول العربية، أو غير العربية وسيلة لاستيعاب ملاحظات كل طرف، ولن تكون هناك عقبة أمام أي دولة لتدخل في عملية المصالحة الوطنية بين أبناء الشعب الليبي.

كما يُشترط في الدولة الراعية، أو الطرف الوسيط أن يقف على مسافة واحدة من طرفي النزاع ليتمكن من جسر الفجوة بينهما، فالمصالحة الوطنية ممكنة عندما تتوافر إرادة ليبية، وعربية، وإقليمية، ودولية لتحقيقها، كما ينبغي الإسراع في ذلك.

إن استمرار الخلاف، من شأنه حتمًا تعقيد الأمور، وإعاقة إجراء المصالحة الوطنية الليبية، وحينها لن يبقى الأمر متعلقًا فقط بالأطراف الليبية، حيث ستتدخل بعض الدول ذات النفوذ اليوم في ليبيا، ولن تكون هذه الدول ممن يريد تحقيق المصالحة الوطنية، وسيكون لديها وسائل لا حصر لها لمنعها، أهمها تعميق الفصل الجغرافي، والسياسي، والقبلي بين الشرق الليبي، وغرب ليبيا، وكذلك الجنوب الذي هو خارج أغلب المشاريع، والخارطات المستقبلية.

إن المطلوب وبشكل مُلح، وعاجل، هو تحركات شعبية ليبية في كل مكان، ترفع مطالب وطنية ليبية، تُوضح أسس، ومرتكزات المصالحة الوطنية، التي تضمن إنجاز مصالحة وطنية حقيقية، قابلة للبقاء، وليست عرضة للانهيار عند أي خلاف أو تطور جديد، مصالحة تضمن إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، وتحقق الشراكة السياسية الحقيقية .

ومن هنا فرؤيتنا تتمثل في ضرورة استعداد طرفي النزاع في ليبيا إلى عقد الحوار الوطني، وتحقيق المصالحة الوطنية، والإلحاح على الدول ذات الوزن الدولي، والتأثير العربي، والإقليمي، والدولي أن تُسهم بشكل جدي في رعاية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وخاصة الدول التي لن تكون بمنأى عن ما يحدث في ليبيا، كما هو حال الدول المجاورة لليبيا، والتي سيكون أمنها القومي مهددًا بصورة حتمية في ظل ما تشهده، وما يمكن أن تشهده ليبيا إذا لم تكن هناك مصالحة وطنية حقيقية وشاملة، تؤسس لحقبة ما بعد الحرب، والاقتتال.

وفي هذا الصدد نرى أن تتولى جمهورية مصر العربية، أو المملكة العربية السعودية، أو الجمهورية الفرنسية، أو النمسا، أو أي دولة أخرى يأنس فيها أطراف الصراع رعاية المصالحة الوطنية الليبية، وبالنسبة للدول المقترحة فيرجع ذلك لأسباب عديدة لعلّ أهمها:

- ترشيح جمهورية مصر العربية لتولي عملية المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي في ليبيا، أراه يستند إلى العديد من المعطيات، ومنها أن مصر دولة جارة لليبيا، وأنها تحتضن العدد الأكبر من اللاجئين الليبيين، وأن ليبيا عُمقًا إستراتيجيًا لمصر، والأمن القومي المصري لن يكون متوافرًا في حال عدم الاستقرار في ليبيا، كما أن مصر لها تجارب مشهورة في احتضان، ورعاية بعض مشاريع المصالحة الوطنية الفلسطينية، والمصالحة الوطنية العراقية، وغيرها.

ويضاف لما تقدم أن جمهورية مصر العربية بحكم المعطيات السابقة، وبحكم العراقة، والخبرة السياسية للدولة المصرية، فإنها تملك تأثيرًا قويًا ومباشرًا على طرفي النزاع في ليبيا، إذ ترتبط بالحكومة الليبية الحالية بعلاقات أقل ما يُمكن أن يُقال عنها أنها جيدة، في حين هي المحتضنة للأغلبية العظمى من اللاجئين الليبيين كما أسلفنا.

- أما عن المملكة العربية السعودية، فهي دولة عربية ذات وزن على الصعيد العربي، والإقليمي، إذ أثبتت تجارب العقدين الماضيين، أنها وسيط دولي في العديد من النزاعات الإقليمية، والدولية، إذ كانت وسيطًا، وراعيًا لأكثر من أحد عشر عملية مصالحة وطنية، وفي اعتقادي أنها تقف على مسافة واحدة من طرفي النزاع في ليبيا، كما أن أغلب أبناء الشعب الليبي، يثقون وبلا أدنى الشكوك في صدق نوايا المملكة، ودورها، ويُكنون الاحترام والتقدير لشعبها، ولعلمائها، ويُصغون لفتاواهم، وفي كوامنهم التقديس المطلق للكعبة المشرفة، والمدينة المنورة، كما أن في رصيد المملكة العربية السعودية عقد المصالحة الوطنية اللبنانية، واتفاق الطائف الشهير[1].

- أما عما نراه بشأن الجمهورية الفرنسية، فيأتي من كونها لعبت دورًا كبيرًا في ما شهدته ليبيا، ومعلوم أن من أسهم بأي شكل من الأشكال في المشكلة، لا بدّ وأن يُسهم في حلها.

زد على ذلك أن فرنسا من الدول ذات التأثير في المنظومة الأوروبية، ولها نفوذها، وامتدادها فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، والمغرب العربي، مما يؤهلها أن تفرض إرادتها على طرفي النزاع في ليبيا[2]، وخاصة إذا ما علمنا أن لفرنسا دور بارز في جل التجارب التصالحية، ولا نبالغ حين نقول إن في رصيدها المشاركة في أكثر من اثنين وعشرين عملية مصالحة وطنية تمت في إفريقيا، وأوروبا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية.

---

1 - النص الكامل لاتفاق الطائف، ملحق بآخر الكتاب.

2 - ذكرنا آنفًا أن بعض الدول فرضت على اللبنانيين إجراء المصالحة الوطنية، وهددتهم بقولها: إما المصالحة، وإما الفوضى، وكان من بينهم بلا شك الجمهورية الفرنسية، راجع: أنطوان مسرة، سابق الإشارة.

- وتبقى النمسا فلأنها دولة محايدة، وتحظى باحترام عالمي، وهي ذات تأثير واضح على منظومة الاتحاد الأوروبي، ولها سوابق في رعاية العديد من المصالحات الوطنية شأنها شأن فرنسا أيضًا، كما أن وزير خارجيتها قد دعا وبإلحاحٍ الشعب الليبي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وكان مما قاله: (في حال نجحت المصالحة الوطنية، فإن ليبيا ستحظى بأفضل الظروف لتحقيق مستقبل مكلل بالنجاح، نظراً لما تتمتع به من قدرات بشرية محنكة، ومثقفة، ومن ثروات طبيعية هائلة)(□)، داعيًا في ذات الوقت ليبيا إلى التعاون المثمر مع النمسا، والاتحاد الأوروبي بقوله: (إنه بمقدور ليبيا الجديدة أن تعتمد على دعم ومساعدة النمسا، والاتحاد الاوروبي، والمجموعة الدولية لبناء بنيتها التحتية، ومؤسساتها الديمقراطية، وإقامة مجتمع مدني)[2].

وبالبناء على ما تقدم، فلا مناص من التحرك الليبي، الشعبي، والرسمي، وعلى صعيد الأعيان، والحكماء، والعلماء، والساسة، والمثقفين، وأساتذة الجامعات، وصولاً إلى الإنسان العادي، إذ إن المصالحة الوطنية ثقافة، ووعي، وإدراك، تخضع لإرادة الشعب الجمعية، والإرادة الفردية لكل ليبي، ثم يأتي دور الدول الراعية، بصورة تكميلية، ومساعدة، وهو دور مهم بلا شك، ولن تتأخر تلك الدول في رعاية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، إذا توافرت الإرادة الليبية الحقيقية لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة، وسعى الأطراف للاتصال بتلك الدول، وحثها على رعاية المصالحة الوطنية في ليبيا.

---

1 - نقلاً عن صحيفة الفجر، عن طريق بوابة الفجر الإلكترونية، عبر الرابط الإلكتروني: http://www.elfagr.org/index.php?

2 - المصدر السابق.

- أصحاب المصالح الخاصة وتعطيلهم للمصالحة الوطنية:

إن مما نراه حجر عثرة في طريق تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا، والخروج بها من بحر سفك الدماء، إلى بَرٍّ حقنها، ووقف نزيفها، وعودة الحياة الطبيعية لشعبها، والسلم الاجتماعي لها، بالإضافة إلى ما سبق، يتمثل في دسائس أصحاب المصالح الخاصة، والامتيازات من طرفي النزاع في ليبيا، والذين لا يهمهم أمن الوطن واستقراره، بقدر ما تهمهم الاستفادة الشخصية، ويستوي في ذلك من يبحثون عن المناصب، والمواقع القيادية، وتجار الأزمات، والمتربحين من الحروب، والاقتتال.

إن المواطن الليبي في ظل الواقع المعيش الأليم في ليبيا، وسواءً كان انتماؤه إلى هذا الطرف أو ذاك، لا يرغب اليوم سوى الحياة الكريمة في وطنه، وأن تتوقف رحى الحرب عن الدوران، وأن تتعطل طاحونتها، ويتم تسوية هذا الملف المأسوي، وطي هذه الحقبة المؤلمة، ليعالج المصابون، والجرحى، وليعود المهجّرون، والنازحون، ويفرج عن المُعتقلين، ويُبحث عن المفقودين، في طريق لم الشمل، وإعادة بناء ليبيا.

وعليه فحتمًا سيكون مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، إذا ما تُرك في قبضة أيدي أصحاب المصالح الخاصة، من رجال المال، والسلطة، والنفوذ، السابقين، أو الحاليين، واستمرار سيطرتهم على زمام الأمور، فهو تضييع للوطن، وانحراف لمشروع المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي عن الدوران في فلك مصلحة ليبيا الوطن، إلى الدوران في فلك المصالح الخاصة لبعض الأشخاص، واستمرار هذا التدهور، والانحسار، إلى أن ينتهي الحال بالدخول في طور وفاة ليبيا، وضياعها، وتفككها..

إن مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي اليوم ضرورة حتمية، ينبغي ألا يُترك أمرها لمن لهم المصالح الخاصة، والمآرب الشخصية، وتقديم مصلحة الوطن، ووحدة الشعب، وتقدير معاناة الأسر، والنساء، والأطفال.

فالدين الإسلامي الحنيف، والذي يدين به جميع الليبيين، ثم المبادئ التي يحملها أبناء الشعب الليبي، ومتأصلة في قبائله العريقة بلا استثناء، وكذلك الضمير الذي يؤنب الجميع اليوم، ويجعل الألم يعتصر الشيب، والشباب، والرجال، والنساء، وما يُمكن أن ينحت في ذاكرة الأجيال الليبية القادمة، سيحتم علينا العمل الجاد، والسعي الدءوب لتحقيق مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.

وهمسة في أذن كل ليبي أن يتدارك قبل فوات الأوان، وأن يُسرع قبل تباعد المسافات، ليكون مفتاحًا للخير، ومغلاقًا للشر، ونتعاون في رفع أعظم الأحجار، كي نصد بها باب الفتنة، ونغلقه في وجه من لا يريدون خيرًا ولا صلاحًا، من أصحاب المصالح الخاصة، والمآرب الشخصية، مستمدين من الله العون والتوفيق، مُصلحين النوايا، بهبة جماعية، وإرادة شعبية حرة، من أجل الوطن الليبي الحبيب.

- **أصحاب السوابق الجنائية من أبرز الرافضين للمصالحة الوطنية:**

غني عن البيان أن الجناة، أو أصحاب السوابق الجنائية ممن اعتادوا ممارسة الجريمة، لا يعيشون إلا في أجواء الفوضى، واختلال الأمن، وانتشار السلاح، والقتل، والدمار،... فهم لا يبتغون للمجتمع الأمن، والاستقرار، بقدر ما يحرصون على استمرار الفوضى، والعبثية، واختلال الأمن، إذ يرون في ذلك البيئة المناسبة للجريمة، وميدانًا خصبًا لنشاطهم الإجرامي.

ومعلوم أن أي مبادرة للمصالحة الوطنية الحقيقية، والسلم الاجتماعي، ستتضمن من بين ما تتضمنه، بل ربما من أساسياتها، سيادة القانون، وتفعيل القضاء، وخضوع الجميع للعدالة.

أضف إلى ذلك أن مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاوز الجرائم الفردية التي قام بها الأفراد، وطال ضررها المباشر أفرادًا آخرين، في حين يُمكن تأسيسًا على المصلحة العليا للوطن التغاضي عن الأحداث المشتركة.

وطالما أن الأمر كذلك، فلا غرو أن نجد أن أبرز الرافضين للمصالحة الوطنية، أو الذين يعملون على تعطيلها، هم أصحاب السوابق الجنائية، والجناة من طرفي النزاع، الذين يُدركون تمامًا أن المصالحة الوطنية لن تغفر لهم إجرامهم، وأن المواطنين الذين لهم حق ملاحقتهم قانونيًا لن يتأخروا، وأن مثولهم أمام العدالة أمر محتوم.

ومن هنا يجب أن يتصدى الخيّرون، وأصحاب الأنفس الطيبة لموضوع المصالحة الوطنية، وأن يسعوا جاهدين لتقويم المعوج، ورأب الصدع، وإصلاح المنحرفين، حفاظًا على الوطن الليبي الحبيب.

- ارتفاع سقف مطالب التصالح رفض للمصالحة الوطنية:

من نافلة الكلم أن نقول إن المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي لا بدّ وأن تجد مسارها، ومن الضروري أن يركن أطراف النزاع إليها إذا ما قدموا المصلحة العُليا للوطن على المصالح الشخصية والأنانية لكلٍ منهم، وبالتالي فسنرى الجلوس الحتمي على مائدة الوطن، ومن أجل حوارٍ وطني فاعل، وهادف، يُرسخ لقاعدة لمّ الشمل الليبي، وإعادة التجانس النسيجي للشعب الليبي.

إن مما نخشاه عند الجلوس لأي مبادرة حوار وطني، ومصالحة وطنية، أن يغالي كل طرفٍ في مطالبه، وشروطه، وأن يتوجس خيفة من الطرف الآخر، وهنا لا ينظرون إلى مصلحة الوطن، وأنات المنكوبين، والمعاناة الإنسانية للكثيرين، فيطلب بعضهم من الطرف الآخر مطالب تعجيزية أشبه ما تكون برفض الصلح، والإقدام عليه، حتى اشتهر بين العرب قولهم عن مثل هذه المطالب: (هل بإمكانكم أن تحضروا لبن العصفور؟).

إن طلبًا كهذا في أي مبادرة، حتمًا سيكون من باب الحكم عليها بالفشل، ومن باب رفض المصالحة، والسير في طريق الاقتتال، وسفك الدماء، واستمرار دوامة الفوضى.

وفي هذا الإطار فإننا نُذكر القائمين على المصالحة الوطنية، والداعين لها، والخيّرين الساعين فيها، إلى الالتفات إلى هذا الأمر، والإيمان المطلق بأن المغالاة في المطالب زمن المصالحة ليس من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، بل هو ضرب من ضروب الجاهلية، ودعوة من دعاواها الباطلة، حيث قرأنا في كتب التاريخ أن حربًا ضروسًا نشبت بين بني تغلب، وبني ربيعة، بسبب قتل كليب بن ربيعة على يد جساس بن مرة، وبعد أن سعا بعضهم في الإصلاح، والمصالحة، وعندما قدموا على بني ربيعة يسألونهم عن مطالبهم حول مقتل سيدهم كليب، التفتوا إلى بُنيّته التي لم تبلغ الحلم، فقالت: (أريد أبي حيًا).

وعليه فلقد جاء الإسلام مُبينًا أن التنازل في المطالب، والرضا بالقدر القليل من جميع الأطراف حال المصالحة، والإصلاح، هو الهدي القويم، ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم الأسوة الحسنة، حيث فاوض قريشًا، واستجاب لرغباتها، وتنازل عما يُعتقد أنه من الضروري لحفظ حقوق المسلمين، ولكنه صلى الله عليه وسلم فعل ما فعل، مُقدمًا جانب الإصلاح، على جانب الاقتتال، وجانب السلام على جانب الحرب، بحكمة وروية، بل ورؤية سياسية محنكة، وتفكير منطقي في العواقب، وما ستؤول إليه الأمور.

وهنا أخي القارئ، أورد لك الكم الهائل من التنازلات التي قدّمها النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية رغبة منه في تمام إجراءات الصلح، وتحقيق المصالحة، لتنظر بنفسك، ولتتأمل ذلك المنهج الرباني.

لقد بعثت قريش مُفاوضها سُهيل بن عمرو إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال سهيل للنبي صلى الله عليه وسلم: (قد أراد القوم الصلح)[1].

---

1 – مصطفى مراد، سابق الإشارة، ص 383 وما بعدها.

وهنا لم يتأخر النبي صلى الله عليه وسلم، فطالما أن الأمر دعوة للصلح، والمصالحة، فلا تكاسل عنه، لأن مبدأ النبي صلى الله عليه وسلم، ومبدأ كل مسلم من أمته: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [1]، مع التأكيد على أنه دائمًا: ﴿وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [2].

فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (فما تُريد)، فقال: (أريد أن أكتب بيني وبينك هُدنة على أن أخليها لك في قابل فتدخلها – يعني مكة – ولا تدخلها بخوفٍ ولا فزع، ولا سلاح إلا سلاح الراكب، السيف في القراب)[3].

فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعقد مثل هذا الصلح، وهو عقد صُلح شامل وواسع بين قريش وبين المسلمين.

ولقد تشدد سهيل في شروط هذا الصلح كثيرًا، حتى كاد أن ينتهي هذا التشدد إلى قطع المفاوضات أحيانًا، ولكن حيث إن كلا الطرفين يرغبان في الصلح والموادعة، فكانا يستأنفان الحوار، والتفاوض، بلا يأس، مع أمل في الصلح.

وأخيرًا انتهت المفاوضات رغم كل ما أبداه ممثل قريش من التصلب والتشدد، إلى كتابة اتفاق الصلح في نسختين لكل جانب أو طرف من الأطراف نسخته.

ويروي كافة المؤرخين، وأصحاب السير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استدعى عليًا رضي الله عنه، وأمره أن يكتب اتفاق الصلح قائلاً له: (اكتب بسم الله الرحمن الرحيم)، فكتب علي ذلك، فقال سهيل: لا أعرف هذا، ولكن اكتب باسمك اللهم.

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اكتب باسمك اللهم وامح ما كتبت)، ففعل علي رضي الله عنه ذلك[1].

---

1 – سورة الأنفال، الآية (61).

2 – سورة النساء، الآية (128).

3 – مصطفى مراد، سابق الإشارة، ص 384.

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (اكتب هذا ما صالح عليه رسول الله سهيل بن عمرو)، فقال سهيل: لو أجبتك في الكتاب إلى هذا لأقررت لك بالنبوة، فامح هذا الاسم واكتب محمد بن عبد الله.

وهنا لم يرض بعض من حضر من المسلمين في هذه النقطة بأن يرضخ رسول الله صلى الله عليه وسلم لمطالب سهيل إلى هذه الدرجة، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُلاحظ مصالح عليا غفل عنها الحاضرون.

وقبل النبي صلى الله عليه وسلم بمطلب سهيل، وقال لعلي رضي الله عنه: (امحها يا علي)، فقال علي رضي الله عنه بأدب بالغ: (يا رسول الله إن يدي لا تنطلق لمحو اسمك من النبوة)، فقال صلى الله عليه وسلم: (فضع يدي عليها)، فمحا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده كلمة رسول الله نزولاً عند رغبة سهيل مُفاوض قريش، وحبًا منه صلى الله عليه وسلم في تحقيق الصلح[2].

إن التسامح الذي أبداه النبي صلى الله عليه وسلم في تنظيم اتفاق الصلح هذا لا يُعرف له نظير في تاريخ البشرية كلها، لأنه أظهر بجلاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقع ضحية الأهواء، والأغراض الشخصية، والعواطف، والأحاسيس العابرة، وكان يعلم أن الحقائق لا تتبدل، ولا تتغير بالكتابة والمحو.

في هذا المشهد التصالحي، يتسامح رسول الله صلى الله عليه وسلم مع سهيل بن عمرو ممثل قريش، الذي غالى في مطالبه، وذلك لأجل عقد الصلح، وحرصًا على السلام.

---

1 – المصدر السابق، الصفحات ذاتها.

2 – المصدر السابق، الصفحات ذاتها.

ولك أن تتأمل كيف ترك النبي صلى الله عليه وسلم كتابة بسم الله الرحمن الرحيم، وكتابة رسول الله، وقبل بالعودة والرجوع عن الحج، وعن قبول الداخلين في الإسلام، وأن لا يقاتل قريشًا عشر سنين، وكل ذلك لأجل المصلحة العليا للإسلام الخالد، ولأجل البناء، والتطوير.

ونعرض هنا بنود اتفاق صلح الحديبية، والتي تظهر على أنها إجحاف في حق المسلمين، وأبدًا ما كانت إلا صُلحًا مناسبًا، حتى تقوّت شوكة المسلمين، وتوحد صفهم، وتمكنوا من بناء الجيش الإسلامي العظيم.

لقد تضمن صلح الحديبية البنود التالية:

1. تعهد المسلمون وقريش بترك الحرب عشر سنين يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم عن بعض.
2. من أتى محمدًا – صلى الله عليه وسلم- من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم، ومن جاء قريشًا ممن مع محمد – صلى الله عليه وسلم- لم يردوه عليه.
3. من أحب أن يدخل في عقد محمد – صلى الله عليه وسلم- وعهده، ويتحالف معه دخل فيه، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه.
4. على محمد – صلى الله عليه وسلم- أن يرجع بأصحابه إلى المدينة عامه هذا ولا يدخل مكة، وإنما يدخل مكة في العام القابل في أصحابه فيقم فيها ثلاثة أيام، لا يدخل فيها بسلاح إلا سلاح الراكب، السيوف في القرب.
5. أن لا يُستكره أحد على ترك دينه، ويعبد المسلمون الله بمكة علانية وبحرية، وأن يكون الإسلام ظاهرًا بمكة، وأن لا يُؤذى أحد ولا يُعير.

6. لا إسلال (سرقة)، ولا إغلال (خيانة)، بل يحترم كل طرف أموال الطرف الآخر، فلا يخونه ولا يسرق منه.

7. أن لا تعين قريش على محمد – صلى الله عليه وسلم- وأصحابه أحدًا بنفس ولا سلاح.

هذا نص صلح الحديبية، وقد جمعت بنوده من مصادر متنوعة، ونلحظ فيها أن المغالاة في المطالب من جانب قريش، وأن التنازل فيها، والتسامح، والنظر إلى مآلات الأمور، والعواقب، هو هدي المصطفى صلى الله عليه وسلم.

لعل ما تقدم هو أبرز العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى غياب المبادرات الحقيقية لإنجازها، وممّن ينبغي أن تكون مبادرات المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.

- **العزوف عن تقديم المبادرات التصالحية[1]:**

وهنا قطعًا لن تكون الدعوة إلى المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، والمبادرة إليها من قبل الطرف الذي هو خارج السلطة.

وبمفهوم المخالفة لما ذكر فينبغي على الحكومة الليبية اليوم تقديم المبادرات الوطنية الحقيقية لإنجاز مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، حيث إن التاريخ، والمنطق يقولان بأن من في السلطة عليه أن يُبادر للمصالحة، وأن يتخذ من الإجراءات ما يؤكد حسن نيته بشأنها.

---

1 – لا يُمكن في هذه الحقبة التاريخية تجاهل المبادرة التصالحية التي قام بها الدكتور علي محمد الصلابي، وذلك بالتقائه بالجالية الليبية في العديد من الدول، فنثمنها، وكل الجهود المبذولة في هذا الاتجاه.

فلقد بادرت قريش في صُلح الحديبية، وقد كانت هي صاحبة السلطة في مكة، حين قدم سهيل بن عمرو إلى النبي صلى الله عليه وسلم مبادرًا بالصلح قائلاً: (يا أبا القاسم إن مكة حرمُنا وعِزُّنا، وقد تسامعت العربُ بك إنك قد غزوتنا ومتى ما تدخلُ علينا مكة عنوة تطمعُ فينا فنُتخطّف، وإنا لنذكّرك الحرم، فان مكة بيضتك التي تفلّقت عَن رأسك)، فقال له رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم: (فَما تريد؟)، قال: أُريد أن أكتب بيني وبينك هُدنة على أن أخلّيها لك في قابل فتدخلها، ولا تدخلها بخوف ولا فزع، ولا سلاح إلا سلاح الراكب، السيف في القراب، فقبل رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم بعقد مثل هذا الصلح، وهكذا أدّت مفاوضات سهيل مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلم إلى عقد صلح شامل وواسع بين قريش وبين المسلمين[1].

وقد تكرر المشهد بصورة مخالفة، حيث قدم النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة فاتحًا منتصرًا، والسلطة حينها بيده عليه الصلاة والسلام، فبادر هو إلى المصالحة، وعرضها على أهل مكة، وعلى قادتها وزعمائها كأبي سفيان رضي الله عنه، فقبلوا بها.

وأيضًا لم يُبادر البيض في جنوب إفريقيا للمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وإنما بادر الذين هم في السلطة، وقدمت حكومة جنوب إفريقيا المبادرة للإصلاح، وكذلك مبادرة الحكومة الجزائرية،...

أضف إلى ذلك أن قيادة الجيش الجمهوري الإيرلندي رفضت كل المراسيل، والوساطات التي أرسلت لهم بقصد المصالحة مع الحكومة البريطانية، حتى قامت السلطات البريطانية بقيادة مبادرة حقيقية على رأسها ملكة بريطانيا، حينها قبل الجيش الجمهوري الإيرلندي بالمصالحة بعد أن استشعر جديتها، ومصداقيتها، وقد جاءت

1 – شاهد شروط صلح الحديبية في: مصطفى محمود، سابق الإشارة، ص 383 وما بعدها.

المصالحة بعد صراع طويل، ومرير بدأ في ستينات القرن الماضي، وحصد أرواح أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة شخص، وبدأت عمليات السلام في سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين[1].

ونعود للقول إن المبادرة للمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، يجب أن تكون من الحكومة الليبية، وينصحها في الإقدام على ذلك الخيّرون من أبناء الشعب الليبي بمختلف فئاتهم، وشرائحهم، مع عدم الوقوف عند مبادرة واحدة، بحيث لو فشلت لا قدر الله يستمر الصراع، بل ينبغي تقديم المبادرة، وتكرارها، وتسهيل مهمة إنجازها، لأنها كما أسلفنا، هي الخيار الإستراتيجي، والحل الأمثل لإنقاذ ليبيا.

- **روافد تطبيق المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي:**

رغم تلك الصعاب، والمعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تطبيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في ليبيا، إلا أنه يُمكن بتوفيق الله تعالى، ثم بالوعي

---

1 - صافحت الملكة إليزابيث الثانية يوم الأربعاء 27 يونيو/ حزيران، القائد الأسبق للجيش الجمهوري الإيرلندي مارتن ماكغينيس للمرة الأولي، وذلك في لقاء منتظر يرمز إلى التقدم الذي أحرزته إيرلندا الشمالية في تحقيق المصالحة بعد عقود من العنف، والتقت إليزابيث الثانية ماكغينيس في جلسة خاصة داخل مسرح بلفاست الغنائي، وذلك خلال حدث فني ضم العديد من الموسيقيين والشعراء والفنانين في إيرلندا الشمالية. هذا وقد منعت وسائل الإعلام من تصوير أول مصافحة بينهما، ولكنهما تصافحا مرة أخرى بعد نصف ساعة لكاميرا تلفزيونية ومصورين. ونظراً لمدى حساسية هذه المناسبة، لم يسمح ببث أي لقطات حية أو صوت أثناء الحدث، ويشغل ماكغينيس الآن منصب نائب رئيس الوزراء في إيرلندا الشمالية بعد أن كان قائدا في الجيش الجمهوري الايرلندي، الذي كان يعد جماعة إرهابية مسلحة شبه نظامية موالية لإيرلندا. وقال ماكغينيس خلال لقائه الملكة إن "جميع الأطراف" عانت من الصراع، مشيراً إلى البعد الشخصي للقاء، الخبر نُشر في موقع قناة روسيا اليوم الفضائية في تاريخ: 9/ 11/ 2012، على الرابط الإلكتروني:
http://arabic.rt.com/news_all_news/news/588432/

الشعبي لأهمية، وضرورة المصالحة الوطنية، وكذلك وُجود سياسة راشدة، يُمكن التغلب على تلك المعوقات، وخاصة إذا ما عرفنا، وأدركنا أسباب خصوصية الشعب الليبي من بين باقي شعوب العالم.

وذلك عبر إدراكنا للبني، والأنساق المعرفية الضابطة للعقلية الليبية، والمحددة، والموجهة للسلوك العام والفردي، التي يُمكن أن تُساعد على تحقيق، وتطبيق مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.

إن تلكم البُنى، والانساق المعرفية، هي ما نُطلق عليه محددات العقل الجمعي العام، وإدراكها حتمًا سيشكل روافد المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي، وأظهرها[1]:

1. وحدة الدين داخل الشعب الليبي، حيث أسلفنا مرارًا، وتكرارًا بأن كافة أفراد الشعب الليبي يدينون بالدين الإسلامي العظيم (الإسلام المعتدل)، مما يُسهل عملية الاحتكام إلى شرع الله تعالى، ولا اعتراض على ذلك من أي أطراف النزاع، بل ولا اعتراض على الاحتكام إلى شرع الله من أي ليبي في اعتقادنا، بل وأضف إلى ذلك أن تديّن الشعب الليبي بالدين الإسلامي يجعل قيام الوازع الديني للقبول بالصلح، والمصالحة متوفرًا، بل إن القبول بالمصالحة الوطنية في هذه الحالة سيكون التزامًا دينيًا بالدرجة الأولى.
2. ليبيا بلد يتمتع بتجانس نسيجه الاجتماعي، وقد أكسبها ذلك التجانس نشوء موروث تاريخي، واجتماعي، وقبلي، وكان التجانس بين قبائلها، ومكونات شعبها في روعته، ومع هذا التجانس ازدهرت الصلات، ونمت الروابط، وتمتّنت اللحمة الوطنية الليبية، بين الإخوة، والأرحام، والجيران،

---

1 – قراءة شخصية مستوحاة مما عليه واقع المجتمع الليبي، وهي رؤيتي التي أعتقد أنها رؤية غيري أيضًا.

والأصهار، والأصدقاء، والزملاء،... حتى كاد أن يكون الشعب الليبية عائلة واحدة، وما حدث لا يعدو كونه وحشة عارضة، مؤقتة، ما تلبث أن تزول.

3. يخضع ويلتزم معظم الليبيون لمنظومة قيمية من العادات، والتقاليد قبل الالتزام بالقوانين الوضعية، حيث يلتزم جميع أفراد الشعب الليبي بمبادئ تكونت، وتمخضت من الفطرة الطبيعية لهذا الشعب، حيث الحياء، والعيب، والمُثل، والعادات، والتقاليد، هي قيود اجتماعية متأصلة في الإنسان الليبي، وهو ما يتجسد واضحًا، وجليًا في الانتماء الوطني، والقومي، والانتساب القبلي، في أنموذج فريد، يتمازج فيه الانصياع للتعاليم الإسلامية، بلا عصبية، والتحلي بالروح الاجتماعية الجماعية في ليبيا.

4. تدني الكثافة السكانية (3.6 / كم مربع)، وهي من النسب المتدنية في العالم، ولذا يرغب كل أبناء الشعب الليبي في المحافظة على الأرواح، وعدم التفريط فيها، أو الاعتداء عليها، لحرمة ذلك من الناحية الإسلامية، وللحاجة إلى إعمار ليبيا بالروح الجماعية لهذا الشعب.

5. المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي في ليبيا، لا تتم بين شعب مكوّن الفِرق، والطوائف،... بقدر ما تتم بين أرحام، وأصهار، وجيران في البيت الليبي الكبير.

6. طبيعة الفرد الليبي، تعد طبيعة فريدة تتمازج فيها الروح التواقة للتغيير من جهة، والاعتزاز بالموروث التاريخي للشعب الليبي من جهة ثانية، وذلك بحكم الانتماء الديني، والقومي.

لعل هذه البُنى التي تُميز الشعب الليبي كفيلة بإنجاح مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ويزداد الوعي بها، والتأمل فيها، إذا ما قام على إنجاز هذا المشروع الخيّرون من أبناء هذا الشعب المسلم، من مختلف شرائحهم، مستشعرين

أهمية المصالحة، والإصلاح من قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [1].

- **أهم خطوات المصالحة الوطنية:**

للمصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي العديد من الخطوات التي ينبغي إتباعها، والقيام بها كي تكون الأرضية صُلبة لإنجاز هذا المشروع الوطني، وأهم خطوات المصالحة الوطنية في ليبيا، نعتقد أنها تتمثل في الآتي:

1. ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الحكومة، وأعضاء المؤتمر الوطني العام.
2. استعداد طرفي النزاع في ليبيا لإجراء مصالحة وطنية حقيقية وشاملة، وأن يكون هذا الاستعداد حقيقيًا، ظاهريًا، وباطنيًا، قال تعالى: ﴿إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [2]، ولذا ينبغي أن يكون بنية صادقة، لأجل غاية نبيلة، ومصلحة عُليا وهي إنقاذ الوطن.
3. ثقة كل من طرفي النزاع بنفسه، وبالتالي ثقته بالطرف المتخندق قبالته، وثقة الطرفين بالمشروع الذي يجلسان لأجله، ويتحاوران لإنجازه، وهو تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي.
4. إعداد مرتكزات عمل لمصالحة وطنية شاملة، من أجل إرساء مصالحة ترتقي إلى مستوى آمال الليبيين في التعايش السلمي المشترك، البعيد عن الأحقاد، وتراكمات الماضي، بكل مخلفاته المُحزنة، وآلامه.

---

1 – سورة النساء، الآية (114).

2 – سورة النساء، الآية (35).

5. القيام بحملة إعلامية كثيفة في الصحف، والمجلات، ووسائل الإعلام المرئي، والمسموع، والمقروء، وعمل الملصقات الدعائية لذلك، وتجييش الشباب في المؤسسات التعليمية لهذه الغاية.

6. التزام كل من طرفي النزاع ببرنامجه، ونتائجه، مع ضرورة توافر القناعة التامة، والأكيدة، بضرورة أن يُقدم الجميع تنازلاتٍ، وأن يتحرر كل طرف من المخاوف، والوساوس، والدسائس التي رسختها وقائع المحنة[1].

7. ضرورة أن يكون برنامج المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي منبثقًا من تقييم، وتقويم أصل المشكلة، وذلك بعد دراستها من جميع جوانبها، ومرجعياتها، وانعكاساتها على طرفي النزاع.

8. اعتبار أن المواطنة حق كفله الدستور لكل مواطن، وأنه لا يحق إسقاط هذا الحق عن أي مواطن إلا بنص دستوري صريح، مما يعني ضمناً أن استبعاد الآخر المختلف، أو إقصائه نوع من التمييز الجافي لروح القانون، كما أنه لا يجوز التمييز على أساس الانتماء الفكري، والأيديولوجي، أو النسب الاجتماعي.

9. يُشترط أن تكون نتائج المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، شفافة، ومتوازنة، وحيادية، وعادلة، وفق المصالح العُليا لليبيا، وهي: (السيادة، الوحدة الوطنية، والحوزة الترابية)، وأن تكون ملتزمة بالثوابت العامة للشعب الليبي، وهي: (الدينية، والاجتماعية، والأخلاقية).

10. أخيرًا فإن مدار نتائج المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي تتمحور حول قاعدة مفادها أن لا ينبغي الحجر على انتماء أي ليبي للشعب،

---

1 - انظر ما تم عرضه تحت عنوان: ارتفاع سقف مطالب التصالح.

وللوطن، أو التشكيك فيه، فالأفكار السياسية المُتعارف عليها في القاموس السياسي، المحلي، والعربي، والعالمي، هي أطر مقبولة ينبغي احترامها، وأن يُبنى على ضوئها النظام الجديد المعتمد على التعددية السياسية، والفكرية، ونبذ كل المزايدات التي من شأنها أن تحرك الحزازات، وتنبش في قبور الموتى، وأطلال الماضي، لتعيد نسج روايات الجروح الأليمة، وحفر الخنادق تحت أردية جهوية مناطقية، أو قبلية مضرة بالعمل الوطني.

وعليه فإذا توفرت الإرادة السياسية، مع تضافرها مع هذه الخُطوات، وكان هنالك قبول من طرفي النزاع للقيام بها خطوةً خُطوة، فينبغي البدء، والشروع في الوسائل التي يُمكن بمقتضاها تحقيق المصالحة، وإخراج البلاد من أزمتها، وفقًا للأوجه التالية للمصالحة الوطنية.

● أوجه المصالحة الوطنية وأشكالها:

تتمثل هذه الأوجه في:

1. نمط المصارحة، وكشف الحقائق، والاتفاق على الثوابت الوطنية، وفقًا للموروث الديني، والقومي، والإرث التاريخي، والحضاري، والفكري للشعب الليبي، وصولاً إلى المصالحة الوطنية الحقيقية، والتي تضمن الحقوق لجميع المواطنين، وتصونها، وتحدد الواجبات، والالتزام بها.
2. نمط المحاكم المستقلة، والعادلة، والنزيهة، والشفافة لكل من اقترف جرائم جنائية، ومن أي أطراف النزاع، مع التصالح فيما كان وسط الاقتتال، أو بمناسبته.

3. التعويض للضحايا، والمتضررين، وعلاج الجرحى، والبحث عن المفقودين، والعمل على عودة اللاجئين، ورجوع النازحين، وجبر الضرر الناجم عن أعمال العُنف، أو إدارة الحكم، أو تجاوزات القانون.

- **وسائل تحقيق المصالحة الوطنية:**

المصالحة الوطنية ضرورة حتمية أمر لا خلاف عليه، ولا مطعن فيه من وجهة نظرنا، إلا أنها تبقى مسألة مثالية، وإطارًا نظريًا ما لم تكن هناك وسائل لتحقيقها على أرض الواقع، وتجسيدها حقيقة على الأرض الليبية.

ونحاول في هذا المقام أن نعرض لأهم المبادئ، والتشريعات، والأخلاق التي جاء بها القرآن الكريم، ليُبين لنا المسار الحقيقي لتطبيق المصالحة الوطنية على أرض الواقع، لنسترشد بها، ومن ثم نعرض للخطوات العملية بما يتناسب مع ما تشهده ليبيا اليوم.

ومن هنا فلقد دعا الشارع الحكيم إلى الكثير من المبادئ، والأخلاق، والتشريعات التصالحية، أهمها:

- **التسامح:**

يُعتبر التسامح في الخطاب القرآني الوسيلة المُثلى لتحقيق المصالحة، ولم الشمل، ففي القرآن الكريم يقول رب العالمين: ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ﴾[1]، ويضاف للتسامح الإعراض عن جهالة الجاهلين، وأحاديثهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾[2]، وأيضًا ما

1 - سورة فصلت، الآية (34).
2 - سورة الفرقان، الآية (63).

أمر الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾[1].

- العفو:

لا شك أن العفو من الأمور التي تُطيّب النفوس، وتُليّن القلوب، ومن أهم الطرق التي تُفضي إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وقد جعله الله سبحانه وتعالى أقرب الأمور إلى التقوى، وحتمًا سيكون أقرب الأمور إلى تحقيق المصالحة، قال تعالى: ﴿ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ﴾[3]، وفي آية أخرى: ﴿ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾[4]، وأيضًا: ﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[5].

- العدل:

من أسس التصالح بين الناس أن يسود العدل بينهم، لأنه أمر الله تعالى لهم، قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ... ﴾[6]، وقوله جلت قدرته: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾[7].

1 - سورة الأعراف، الآية (199).

2 سورة البقرة، الآية (237).

3 - سورة آل عمران، الآية (134).

4 - سورة البقرة، الآية (109).

5 - سورة النور، الآية (22).

6 - سورة النحل، الآية (90).

7 - سورة النساء، الآية (58).

- **الإحسان:**

إن الإحسان مدعاة إلى ترطيب القلوب، وتهدئة النفوس، وحثها على التراحم، والتلاحم، وكفى المحسنين شرفًا محبة الله لهم، يقول عز اسمه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، وآية أخرى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾[2].

- **الشورى:**

لا يُمكن لأي طرفي نزاع أن يستأثر أحدهما بحله دون الطرف الآخر، وبالتالي لابد من إجراء المشاورات بينهم، فالشوري أساس ديني، وعلمي لإنهاء المشاكل، والنزاعات، قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾(□)، وحث نبيه على التشاور مع أصحابه فقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾(□)، ولذا فإن من دواعي تحقيق المصالحة الوطنية، هو التشاور، والحوار بين طرفي النزاع.

- **الأخوة الإيمانية:**

إن من أهم طرق تحقيق المصالحة الوطنية، هو استشعار عظمة الأخوة بين المتنازعين، واستذكار قول الله تعالى:﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(□)، فالمصالحة كما يقول أحد العلماء: (... اصطلح بها المتخاصمون، واجتمع عليها المتفرقون، فليست عداوات الجاهلية... وأصبح المرء يجلس آمنًا مطمئنًا في ملأ، أو خلوة، مع من قتل أباه، أو أخاه، وهو لا يخشى انتقامه، ولا يتوقع أذاه).

1 – سورة البقرة، الآية (195).
2 – سورة الحج، الآية (37).
3 – سورة الشورى، الآية (38).
4 – سورة آل عمران، الآية (159).
5 – سورة الحجرات، الآية (10).

- **الوحدة الإنسانية:**

لقد جعل الله تعالى الناس سواسية في إنسانيتهم، وكرمهم بالعقل، فهم من أب واحد، وأم واحدة، إذ كلهم لآدم وآدم من تراب، وهذه المبادئ تخدم المصالحة بين الناس، وتجعلهم يُقبلون على حب بعضهم بعضًا، مؤمنون بأن رابطة الإنسانية تشدهم إلى بعضهم بعضًا، قال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[1].

- **الاعتراف بالآخر:**

لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا فلا مناص من الاعتراف بالآخر المختلف معك فكريًا، أو سياسيًا، أو أيديولوجياً، ...

الواقع في ليبيا اليوم فرض نفسه بوجود طرفين متنازعين على الأقل من بين كوكبة من الأطراف المتنازعة الأخرى، ولكن يتصدر مشهد النزاع طرفان اثنان، وينبغي على كلا الطرفين أن يعترف بالآخر، ويتحاور معه، ويتصالحان لأجل المصلحة العليا للوطن.

لعل ما تقدم من مبادئ وتشريعات تُحرك الوازع الديني في الشعب الليبي، وتدفع باتجاه المحافظة على الوحدة الوطنية، واللُحمة الواحدة، والسلم الاجتماعي.

- **الإجراءات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي:**

على الصعيد العملي فلا بد للمصالحة الوطنية من وسائل جدية، وواقعية لتحقيقها، ونزعم أن أهم الوسائل لإنجاز هذا المشروع الوطني تتمثل في الآتي:

1. مؤتمرات بين القبائل الليبية باعتبارها المكون الأساس للشعب الليبي.

---

1 - سورة الحجرات، الآية (13).

2. مؤتمرات لعلماء الدين، وخطباء المساجد، والأئمة.

3. مؤتمرات لقادة الطيف السياسي الليبي، بمختلف الانتماءات.

4. مؤتمرات لشريحة الشباب.

5. مؤتمرات لكافة مؤسسات المجتمع المدني.

ويتم تطبيق هذه الوسائل على أرض الواقع من خلال[1]:

1. لجان المتابعة والتنسيق.

2. المؤتمرات، والندوات العلمية.

3. المحاضرات، والمناظرات.

4. الدراسات والأبحاث العلمية.

5. المنابر الدينية، والأوساط التعليمية في المدارس، والجامعات، والأكاديميات.

6. الخطاب الإعلامي المرئي، والمسموع، والمقروء، وفي الشريط الإخباري للقنوات الفضائية.

7. المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية، ومواقع التواصل الاجتماعي، ورسائل البريد الإلكتروني.

8. الرسائل النصية عبر شركات الهواتف النقالة.

فلعل هذه هي أبرز وسائل تحقيق مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ونتحدث عنها بصورة أكثر تفصيلاً من خلال عرضنا للآلية المعتمدة لإنجاز هذا المشروع الوطني، قصد المحافظة على المصلحة العليا للوطن.

---

1 - انظر: طارق العادلي، سابق الإشارة، ص 18.

● أركان المصالحة الوطنية:

لأجل أن تستعيد ليبيا موقعها المتميز في العلاقات الدولية، ومركزها الرائد عربيًا، وإقليميًا، ودوليًا، ولأجل عودة التجانس للنسيج الاجتماعي، وكي تكون دولة قوية موحدة، ومستقلة سياسيًا، واقتصاديًا، ...

لأجل دولة ليبية ذات سيادة داخلية، تفرض الأمن، والنظام، وتؤمن الحدود، والمنشآت، والمؤسسات، وتُساوي بين مواطنيها.

وذات سيادة خارجية تقوم بموجبها بفرض إرادتها، واستقلاليتها.

لأجل كل ما تقدم، وانطلاقًا من واجبنا الديني، والوطني، وبحكم ما نحمله من أفكار ومعتقدات، فإننا نطرح على الدولة الليبية، حكومة، وشعبًا، وعلى كل ليبي باسمه، مبادرة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، والحوار الصادق البنّاء.

إن المصالحة الوطنية في اعتقادنا تقوم على ركنين أساسيين، هما:

1. الآلية المعتمدة.
2. المبادئ والسياسات المطلوبة.

ونتحدث عن كل من هاذين الركنين تباعًا كما يلي:

أولاً: الآلية المعتمدة لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

ينبغي لأجل تحقيق، وتطبيق المصالحة الوطنية على أرض الواقع القيام بما يلي:

■ استحداث وزارة تحت مسمى: (**وزارة المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**)، أو أي مسمًى آخر، تكون لها ذاتيتها، وشخصيتها الاعتبارية، وميزانيتها، ويُفضل أن

يكون على رأسها أحد الأكفاء من أبناء القبائل الشرقية، إذ حتمًا سيكون بعيدًا عن الأحقاد، والصراعات القبلية، والمناطقية التي يُعاني منها غرب ليبيا بشكلٍ كبير[1].

مع ضرورة تدعيمها بعناصر وطنية، وخاصة من القبائل ذات الكثافة السكانية العالية، وبصرف النظر عن انتمائهم السياسي، إذ الغرض لم الشمل والمصالحة، لا العكس.

■ يكون لهذه الوزارة صلاحيات واسعة، ونشاط فعال يتمثل في الحوار الوطني الفعال، ولا بأس من تكوين مجلس يضم أشخاصًا من طرفي النزاع، وشخصيات مستقلة، وعلماء دين حتى من خارج ليبيا ممن لم يشعر أي الأطراف بمواقفهم المعادية له، وكذلك ممثلين عن القبائل الليبية.

■ تشكيل لجان عمل داخليًا، وخارجيًا لمتابعة المواطنين الليبيين من المُهجرين، والنازحين، والتواصل معهم، ومحاورتهم، وبيان السبيل الأنسب، والأسرع لعودتهم إلى مقار سكناهم، ومنازلهم، ووظائفهم.

■ يكون من أولويات مهام وزارة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، توسيع المصالحة أفقيًا، والنزول عند معاناة الناس، وآمالهم، وطموحاتهم.

■ تشكيل لجان ميدانية لوضع تصورات ثقافية، وإعلامية، ومتابعة سير عملية المصالحة الوطنية، وتقويم مراحلها، وتسليط الضوء عليها، وتقديم حصاد رقمي

---

1 - يُمكن في هذا المقام التذكير بأن لبنان قد استحدثت إبان المصالحة الوطنية وزارة للمهجرين، وكُلف بها وليد جنبلاط، كما نرى دولاً أخرى شهدت، أو تشهد صراعًا مُسلحًا داخليًا، قد أقدمت على استحداث مثل هذه الوزارة لما لها من أهمية، وحتى تكون مكانًا معلومًا يُمكن الاتصال به، والتواصل معه لإتمام عملية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وتسوية الملفات التصالحية العالقة، ضمن المشروع الوطني للمصالحة.

دوري بما يتم تحقيقه من قبل هذه اللجان، بُغية معرفة جوانب القصور، أو التباطؤ لتلافيها، أو أو الإسراع منها.

■ عقد مؤتمرات، وندوات علمية لمختلف الفئات العمرية من شرائح المجتمع، وبالتركيز على:

1. مؤتمر لعلماء الدين، بقصد دعم مشروع المصالحة الوطنية، وإصدار الفتاوى الداعمة لها باعتبارها اعتصام بحبل الله المتين، وكذلك حث الناس على التسامح، والعفو، والدفع بالتي هي أحسن، وتحذيرهم من مغبة الانتقام، والثأر، وسفك الدماء، وأنها أمور من دعاوى الجاهلية.

2. مؤتمرات للقيادات الاجتماعية للقبائل، يصدر عنها ميثاق شرف وطني لمواجهة الاقتتال، ووقف العنف، والتصدي للفتن، حيث نستقي من التاريخ أن أي مصالحة وطنية حقيقية، هي تلك التي لا تقف عند حد التركيز على القيادات السياسية، بل تتعداه إلى التركيز على الوسط الاجتماعي، وخاصة في المجتماعات القبائلية، والعشائرية كمجتمعنا الليبي، ولذا يجب ضرورة أن ينسحب بساط المصالحة الوطنية على القبائل الليبية كاملة، والغوص بعمق للوصول إلى الشعب، ومتطلباته، ومعاناته، وحل المشاكل الجذرية كالتسلح القبلي، والمناطقي، لتخرج القبائل الليبية من هاجس ضرورة حماية نفسها، في مواجهة القبائل الأخرى، لتنطوي هي وكل القبائل تحت حماية الدولة[1].

ومن هنا فالمبادرة العلمية، والجادة، لأجل تطبيق المصالحة الوطنية الحقيقية، والشاملة، والسلم الاجتماعي الدائم، هي المبادرة التي تركز على مؤسسة القبيلة، كي لا يبقى غليان القبائل بعضها على بعضٍ مستمرًا.

---

1 - انظر مقال: مازن الياسري، سابق الإشارة.

1. مؤتمرات، ومناظرات بين القيادات السياسية لأطراف النزاع، يكون بُغية دعم الدولة، وحماية العملية السياسية، ومواجهة التحديات، والأخطار المحدقة بالوطن، ولا بأس من اللقاءات المشتركة في القنوات الفضائية للاستيضاح، والبيان، وتقديم كل طرف لحججه، وأدلته، وبراهين، وتوضيح موقفه، وغيرها مما يكون له أثر في اجتلاب المودة بين الناس، وبينهم وبين الحكومة.

2. دعوة مؤسسات المجتمع المدني، بمختلف أنواعها، للقيام بحملات توعية، وتثقيف، لتحقيق أهداف مشروع المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، بما في ذلك الجمعيات، والنوادي، والروابط.

3. حث وسائل الإعلام على القيام بدور فعال، من خلال سياسة إعلامية هادفة، وخطة إعلامية إستراتيجية، تقوم على المصالحة، والحوار، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ الاقتتال، والعُنف، والإقصاء، والتهميش، ...

ثانيًا: المبادئ والسياسات المطلوبة لتحقيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي:

ينبغي على الحكومة الليبية، وعلى طرفي النزاع، وكل الشعب الليبي الإسهام في تحقيق المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وتأييد اتخاذ حزمة من الإجراءات، والسياسات المطلوبة لتحقيق هذه المصالحة، ومن أهمها:

1. اعتماد خطاب سياسي عقلاني، من جميع الأطراف، لإعادة روح الثقة، وتعميق فكر التسامح، وطمأنة المترددين من الشعب، وإلزام الإعلام الرسمي بالحيادية، والوضوح.

2. اعتماد الحوار الوطني، وما يترتب عليه في التعامل مع كل الرؤى، والمواقف السياسية المخالفة لبعض القوى السياسية المشاركة في الحكومة.

3. اعتماد شرعية القانون، والقضاء لحل مشاكل البلاد، ومعالجة ظاهرة السجون السرية، وجرائم الخطف، والاغتيالات، من أجل الحد من الانتهاكات الخطيرة، التي تهدد الأمن، والسلم الأهليين[1].

4. إصدار عفوٍ عام عن المعتقلين السياسيين، وأصحاب الرأي، الذين لم يرتكبوا جرائم ضد الإنسانية، وإطلاق سراح الأبرياء بالسرعة المُمكنة، مع عدم ممانعة أخذ تعهدات على المُفرج عنهم بشأن الالتزام باحترام القانون.

5. الوقف الفوري، والمنع المستقبلي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومعاقبة المسؤولين عن جرائم التعذيب، وتمكين المنظمات، والهيئات الوطنية، والدولية من زيارة السجون، وتفقد أحوال السجناء.

6. تفعيل القضاء، وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع المتهمين بارتكاب الجرائم بصرف النظر عن توجهاتهم السياسية، أو انتماءاتهم القبلية.

7. حل مشاكل اللاجئين، والنازحين، وكل المواطنين الليبيين داخل ليبيا، أو خارجها.

8. العمل الجاد، والسريع لبناء القوات المسلحة الليبية، لتتولى إدارة أمن ليبيا، وتأمين حدودها، ومنشآتها، ومرافقها، وحماية المواطنين.

9. حل كافة التشكيلات المسلحة الخارجة عن القانون، أو إدماجها في مؤسستي الجيش، والشرطة.

10. تفعيل قرارات تعويض الضحايا، وتوفير الإمكانات، لتحسين الأوضاع المعيشية، والخدمية في المدن، والمناطق المتضررة في عموم ليبيا.

---

1 – ذكرنا بعض هذه الأمور في الفصل الأول، في معرض حديثنا عن مفهوم السلم الاجتماعي، وأركانه.

11. إزالة كل المعوّقات التي تحول دون مشاركة أي مواطن ليبي، يرغب العمل لأجل بناء ليبيا، ولم تثبت إدانته بحكم قضائي بات.

12. إعادة موظفي الدولة إلى سابق أعمالهم، وانخراطهم في وظائفهم، وصرف رواتبهم ومستحقاتهم، أسوة بزملائهم.

13. البدء بحملة إعمار واسعة لكل مدن، ومناطق، وقرى، وأرياف ليبيا، ومعالجة مشكلة البطالة.

14. العمل على عودة اللاجئين لوطنهم، والنازحين إلى ديارهم، وتتولى الدولة، ممثلة في الحكومة، والأجهزة الأمنية الرسمية تأمين عودتهم، وحمايتهم، وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، واعتماد سياسة أمنية حازمة تضمن حماية المواطنين، وعدم خضوعهم للابتزاز والإكراه.

15. عمليات الاعتقال، والقبض، والتفتيش، وغيرها من التصرفات تتم بموجب أوامر قضائية صادرة قبل التصرف، واعتماد المعلومات الحقيقية، والمؤكدة، وليس الكيدية، والملفقة، وبما لا يتعارض مع حقوق الإنسان.

أخيرًا نأمل أن تُباشر الحكومة الليبية في اتخاذ هذه الإجراءات، واعتماد هذه السياسات كبرنامج عمل، ويتسع أملنا لنرى وعيًا شعبيًا، وإدراكًا حقيقيًا لأهمية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، ودعم الحكومة في تحقيق ذلك، ضمانًا لأمن، واستقرار، ورفاهية ليبيا، ولكي يتم صياغة ذاكرة جمعية خالية من مفاهيم الثأر، والانتقام، والحقد، والكراهية، وإحلالها بذاكرة جماعية مليئة بمفاهيم المصالحة، والتسامح، والإيثار، والإخاء الإنساني، والإيماني، والوطني.

وبالبناء على ما سبق، وإذا ما أسرعت الحكومة في اتخاذ الخُطوات السالف ذكرها، ووجدت هذه الخُطوات قبولاً، وتأييدًا، ودعمًا من قبل الشعب الليبي الذي

بات من الضروري عليه، أن يعي أهمية، وخطورة المرحلة، وأن يلتفت إلى المصلحة العُليا للوطن، وحينها سنرى دولة كل الليبيين.

● **ملامح الدولة الليبية بعد المصالحة الوطنية (دولة كل الليبيين):**

تتبلور نتائج ما ندعو إليه من خلال مسار المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، في إقامة دولة قوية موحدة، يتعايش فيها جميع أبناء الشعب الليبي، تحت مظلة دولة تحترم القانون، وتهتم بحقوق الإنسان.

إن احترام الدولة للقانون، والتزام المواطنين به يؤسس لإقامة منظومة علاقات إنسانية بين أبناء الشعب الليبي، بمختلف اتجاهاتهم السياسية، وأيديولوجياتهم الفكرية، وبغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية، بلا إقصاء، ولا تهميش، ولا إلغاء للآخر، واعتماد سياسة المساواة المواطنية، واعتبار جميع الليبيين سواسية، تجمعهم صلة الوطنية، ورابطة الأخوة، ورغبتهم واحدة، هي بناء ليبيا، وحمايتها، والدفاع عنها، ضد كل ما يتهدد وحدتها، واستقلالها.

إن المهمة، والمسؤولية تقع اليوم على الحكومة الليبية، وعلى الشعب الليبي، ومؤسسات المجتمع المدني، كي يُسهم الجميع في بناء ليبيا على أسس من الوطنية، والانتماء لتربة هذا الوطن، وأن يكون الجميع مُخلصًا في أن يُعيدوا بناء ليبيا وفق روح جماعية، ترتقي إلى مستويات الشعوب، والدول التي سبقتنا في هذا المضمار.

ومن هنا فإن الدولة الليبية التصالحية، هي التي تقف من مواطنيها على مسافة واحدة، فلا تميز، ولا تمايز، إلا بقدر الكفاءة، والعمل، وهذا ما ينبغي أن يسود في ليبيا العزيزة.

إن ملامح الدولة الليبية سيُخفيها غُبار الحقد، والكراهية، والثأر، والانتقام، والتراكمات التهميشية، والإقصائية، وكذلك النزعات، والنزاعات القبلية، والجهوية،

ما لم تكن هنالك مصالحة وطنية حقيقية وشاملة، تُزيح الغشاوة عن الماضي بكل آلامه، وتكشف الحاضر بكل ما فيه، وتؤسس لمستقبل أفضل بإذن الله تعالى.

لذلك فيتوجب على الجميع بذل غاية الوُسع، وقصارى الجهد، لأجل التصالح، والتسامح، والبناء، لأجل دولة قوية بوحدتها الوطنية، ونسيجها الاجتماعي، وشعبها المُدرك لعواقب الأمور.

إن ليبيا بعد المصالحة الوطنية ستختفي فيها كل مظاهر رفض الآخر، وكل الأحقاد، والضغائن، والتنابز بالألقاب، لتسود وحدة الدولة، ووحدة الشعب، والبناء الجماعي، والتطوير.

لعلّ هذا ما نراه، أو على الأقل نتمناه لوطننا الغالي ليبيا، بعد مصالحة وطنية بين أبنائها، وتوحيد شعبها المجزأ اليوم، وإيقاف الجرح النازف بين قبائلها، ومدنها، ومناطقها.

على أمل أن يستجيب كل الليبيين إلى الدعوات المُخلصة بشأن الاعتصام بحبل الله، والإسهام في الإضافة للوطن، كي نؤسس لذاكرة جمعية نرتضيها، كما نرضى أن نورّثها للأجيال الناشئة، والمقبلة، تحمل في مخزونها المفاهيم التالية.

- **الذاكرة الجمعية للشعب الليبي:**

في معرض الحديث عن الذاكرة الجمعية للشعب الليبي نتساءل: أليس للبلدان العربية ذاكرة تحتفظ بها؟ حتى إن كل نظام عربي يأتي يقوم قافزًا ليمحو كل شيء سبقه؟ أوليس هذا من باب قول الله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [1]؟ ولماذا تحوي الذاكرة أمجادًا نتغنى بها؟

---

1 - سورة الأعراف، الآية (38).

والجواب إنها ذاكرة الأنظمة، وليس الذاكرة الجمعية للشعوب، حيث إن بذاكرة كل شعبٍ من الشعوب موروثًا دينيًا، وتراثيًا، واجتماعيًا، وإنسانيًا يحتوي على إيجابيات ترَابطنا، وأواصر الأخوة بيننا.

وإذا كان الأمر كذلك فإن الواجب على الشعب الليبي اليوم، وبعد ما حدث أن يسعى لتكوين ذاكرة جمعية لأجل الأجيال الناشئة، والقادمة.

وهنا ينبغي بإتمام عملية المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي بتوفيق الله تعالى، الخروج من الذاكرة الحاقدة، إلى ذاكرة التوبة القومية، ومن ذاكرة الحرب ومآسيها، وأحزانها، إلى ذاكرة السلام، وآماله، وأفراحه، والعمل على تنظيم مساحات للذاكرة الجمعية الشعبية، بالنصب التذكارية للمآسي، وآلام الناس، ومعاناتهم، لا للأشخاص، والزعامات، حيث إن آلام الناس تجمع أكثر، في حين أن الزعامات تنقسم الآراء بشأنهم.

ويتعيّن عزل الذاكرة عن شُحنتها العاطفية، مما يُمكن معه أن تنفجر هذه العاطفة في اتجاه غير مرغوب، يعيد إنتاج الحرب بكرها، وفرها، وسوء لحظاتها، ونتائجها، فرابح الطرفين خاسر.

إن ليبيا ليست لنا وحدنا، فهي لأبنائنا، وأحفادنا، والأجيال القادمة، وإذا ما تجذر الصراع لا قدر الله تعالى، فنخشى وبمخاوف حقيقية من إعادة إنتاج الحرب ممّن لم يكونوا أصلاً شهودًا على المآسي، والمعاناة.

ولذا يجب أن نحرص كل الحرص على عدم نكء الجراح، ويقتضي ذلك ليس نسيان الحرب، بل بالإحرى إنكارها.

إن الواجب تجاه وطننا يفرض علينا أن نعمل حثيثًا على توليد صدمة لدى الناس، وبخاصة الشباب، وأعتقد أنها تولدت عند بعضهم، تنتقل من جيل إلى جيل، لخلق مناعة كبيرة تحول دون قيام الحرب مستقبلاً.

وأن نزرع في ثقافتنا بذرة أن بناء الأوطان ليس حتمًا بالحديد، والنار، وسفك الدماء، ونتمي تلك البذرة لتنمو فتنحت في الذاكرة، أن لا حرب، بل عيش مشترك.

وعلينا خلق ذاكرة بآلية مقاومة الفتن، ذاكرة تؤسس على المحاسبة، والغفران[1]، والتسامح، وتعميق منهج الحوار لأجل الوطن.

كل ذلك مبتغاه، وغايته تأصيل، وتأكيد أن الحوار، والمصالحة الوطنية، أهم روافد أنسنة الحياة في ليبيا، وعودتها إلى المجرى الطبيعي.

فهذا البلد ليس ضيعة لقبيلة، أو ملكًا لشخص، أو مكانًا للتنافر بين الموالاة والمعارضة.

إنه بلد يملكه شعب ليبي يستحق أن يتم إطلاعه على الحقيقة كاملة غير منقوصة، فمصائر الشعوب والبلدان، لا تتحمل اللف والدوران، ولا المجاملة.

ومن هذا المنطلق، فإن الذاكرة التي يتطلبها شعبنا اليوم تقوم على:

1. التمسك بالموقف الأخلاقي لشعبنا، ومحافظته على موروثه الديني، والاجتماعي، والإنساني.
2. رفض الحرب، وتكوين مناعة ضد إعادة إنتاجها.
3. رفض توزيع الإهانات على الجهويات، والقبائل.
4. رفض تسميم عقول الناشئة بالأحقاد، والضغائن.
5. إعلام الجميع بأن المرء حينما يأخذ بثأره يتساوى مع خصمه، لكنه حين يُسامحه يصبح أفضل منه.

---

1 - من روائع ما كُتب عن التسامح، والصفح، والغفران في تجارب الشعوب الحديثة، أي بعد التنظيم الدولي: (لا مستقبل بدون صفح)، مذكرات للقس دسموند توتو، رئس لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا.

6. على الذاكرة أن تحتفظ بتحقيق إجماع وطني يقتضي المساواة، والعدالة الاجتماعية.

وكل ما من شأنه التوعية بمفاهيم التسامح، وقبول الآخر، والعيش المشترك، مع نبذ العنف، والثأر، والانتقام، والتشفي، في شعب مسلم، يتهيأ لحياة رغيدة في القادم من السنوات بإذن الله رب العالمين.

الخاتمة

مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي، يأتي كمبادرة سلمية للوفاق الوطني، قائمة على المحافظة على الوحدة الوطنية، والترابية لليبيا، وإعادة اللُحمة، وبناء دولة ذات سيادة، من خلال التصالح الذي يقود إلى إعادة المنفي، واللاجئ، والنازح، والمعتقل، والمهمش، والمبعد، والممنوع،... إلى أحضان الوطن، ومن ثم إلى الحياة الطبيعية السياسية، والمدنية.

إن إطلاق هذه المبادرة هي لمعالجة الآثار الناجمة عما حصل من اقتتال في بلادنا، وتعميم روح المبادرة المُخلصة لليبيا، التي يتساوى فيها كل الليبيين بلا تمييز.

ولأجل بناء جبهة وطنية واسعة، لمواجهة التحديات، واستحقاقات عملية بناء الوطن الليبي العزيز، كي تستعيد ليبيا موقعها الرائد عربيًا، وإقليميًا، ودوليًا.

فالمصالحة الوطنية ليست مجرد حملة مؤقتة، والسلم الاجتماعي الذي نأمله، ونرتجيه ليس مجرد هدنة عارضة، إنما هو بناء مرصوص، لطي مرحلة قاتمة من التاريخ الليبي كان لا بدّ من المرور بها.

وكل ذلك مبتغاه إعادة تأسيس المجتمع المدني، إلى العودة إلى حالة السلم، والاستقرار، والاستمرار في تشييد الصرح الوطني، بقصد إعادة التوازن للدولة الليبية، وإيقاف مسلسل الاشتباكات الدموية، وعمليات الاختطاف، وغيرها مما ترفضه الشريعة الإسلامية، وتأباه الفطرة السوية، وتجرمه القوانين.

وهنا يتوجب وعلى وجه السرعة والاستعجال، أن تعمل كل الدولة، وأعيان القبائل، والعلماء، والنخبة الثقافية، وأساتذة الجامعات، وكل مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الحقوقية، وكل الجهات ذات الصلة بالجَهد الوطني، على إعداد برامج عمل مستقبلية، من أجل خطة واضحة، وإستراتيجية شاملة للمصالحة الوطنية،

والسلم الاجتماعي، وكل من يريد أن يُسهم في أن يُضيف لبنة لليبيا الجديدة، بلا أحقاد، ولا قبلية، ولا جهوية، أو تهميش للآخر، أو إقصاء له.

كما ينبغي أن تُسهم مراكز البحوث، والدراسات في إعداد البحوث الخاصة بسبل إنجاح المصالحة الوطنية، بالاستفادة من تجارب الشعوب التي سبقتنا في هذا المضمار، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة الليبية.

وكذلك على وسائل الإعلام الإسهام في هذا الجهد الوطني النبيل، الذي ينبغي توسيع آفاقه ليكون مشروعًا وطنيًا ليبيًا كبيرًا، يُعيد ترميم الجسد الليبي، وإعادة العافية للوطن، بعد أن اختل توازنه نتيجة ما مر به من ظروف تمزق، وتناحر، وتهجير، وفرقة، ما يتطلب إسهام كل الخيّرين في هذا الجهد الوطني النبيل.

في ختام هذا الكتاب لا يسعنا إلا أن نُوصي بما يلي:

أولاً: لقد كان للأحداث في بلادنا أثر كبير في فساد الصلة والترابط بين الناس، وذهاب المودة من قلوب المؤمنين، فمنذ بداية الأحداث، والفتنة، إلى حين الانتهاء منها انقسم الناس إلى فئتين، بين مؤيدٍ لها ومبارك إياها، إلى منكر لها ومعارض لها، وامتلأت قلوب الناس بالأحقاد والضغائن على بعضهم بعضًا، فأثر ذلك على الأسرة الواحدة، وأثر بين الأسر داخل القبيلة، وامتد الأثر إلى الإفساد بين القبائل، ونشب النزاع والخلاف بين هذه وتلك.

وعليه فيا أبناء ليبيا جميعًا، طهروا قلوبكم من الأحقاد والضغائن، تآلفوا وتحابوا، أصلحوا ذات بينكم، وحققوا قول الله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة)، فما كان من خلاف بين الإخوة فليذهب، وما كان بين الأسر فليندثر، ولتتعانق القبائل جميعًا بود وصفاء، ومودة وإخاء، لبناء الوطن الليبي الغالي، وتماسك المجتمع الليبي الجديد.

ثانيًا: لقد انتشر السلاح بين الناس انتشار النار في الهشيم، وبجميع الأنواع، حمله العاقل والسفيه، والرجل والمرأة، والصغير والكبير، أزهقت به الأرواح، وسفكت به

الدماء، وأزعجت أصواته أسماع الآمنين، وإن بقاء السلاح في أيدي الناس خطر كبير، ففي بقاء السلاح مثار للاقتتال بين الناس، بل مثار للاقتتال بين الإخوة، والأسر، والقبائل، ولأتفه الأسباب، فهبوا جميعًا لجمع السلاح، وقوموا بتسليمه لجهات الاختصاص، وليكن سلاحكم الطهارة والإيمان، وزادكم البر والتقوى، تعاونوا مع رجال الأمن في تجميع ما انتشر من الأسلحة، بل بلغوا عن الذين اقتنوا سلاحًا لسهولة رده إلى الدولة، ولا تعدوا ذلك من الوشاية، أو أنه من باب التدخل فيما لا يعني، فذلك واجبكم نحو وطنكم، وهو من باب التعاون على البر والتقوى، فعجلوا أيها العقلاء بإرجاع السلاح، وألزموا أولادكم بإرجاعه كي يعاد إلى مخازن الأسلحة، وحتى يَسلم الناس من الاقتتال، وتختفي أصواته المزعجة بين الناس.

ثالثاً: حفظ الأمن واجب ديني، ومسؤولية وطنية ملقاة على عاتق الجميع، رجالاً ونساءً، شبابًا وشيبًا، ورد الأمن والاستقرار لبلادنا مطلب الجميع، والأمن للبلاد كالعقل للجسد، بل إن الأمن من المعيشة بمقدار الثلث، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافىً في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها).

رابعًا: بناء الوطن، والإسهام في نهضته يقع على عاتق أبنائه، ولكل ليبي الحق في ليبيا، فلتتصافح أيادي الشباب، ولتتعانق أجسادهم، ولتتحد عقولهم لبناء ليبيا، والإسهام في نهضتها، والرقي بها بين الدول والشعوب، ابذلوا الغالي والنفيس من أجل ليبيا كل في مكانه، ومن الموقع الذي هو فيه، فليبيا أمٌ لجميع الليبيين، وعلى جميع الليبيين أن يبروا بأمهم.

خامسًا: حراسة الوطن، وحمايته، والذود عن حدوده، مما رغبت فيه الشريعة، وجعلت مقابلاً له الأجر والثواب، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: (عينان لا تمسهما النار، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله).

فاحرسوا الوطن، وإن من حراسته أن تتعاونوا مع أجهزة الدولة في كل ما من شأنه حراسة الوطن ممن يريدون الاعتداء عليه من الداخل أو الخارج، أو زعزعة أمنه واستقراره، ومن مات مدافعًا عن وطنه فهو شهيد.

سادسًا: فلقد تجرأ بعض الناس على مال المسلمين، فقاموا بسرقة المال العام، والاعتداء عليه، ونهب الشركات وسرقتها، وكذلك سرقة بعض الأموال الخاصة للناس، وحيث إن الرجوع إلى الحق فضيلة وفريضة، فليبادر من سولت له نفسه السرقة والنهب، أن يرد ما قام بسرقته ونهبه، وليحفظ للمسلمين مالهم، وعليه أن يسهم في إرجاع المال العام ليستفيد منه كل الليبيين.

يا أبناء ليبيا جميعًا: إن ما ذكر هو الواجب الشرعي اليوم، ومن صميم ديننا، ولذا وحرصًا على تحقيق ما تقدم، ينبغي التسامح مع الجميع ممن لم تتلطخ أيديهم بالدماء الليبية الزكية، وأولئك الذين لم يسرقوا ثروة الشعب الليبي، وما عدا ذلك فهم ليبيون مسلمون أحرار، لا انتهاك لحقوق أحد، لا اضطهاد لأحد، لا اعتداء على أحد، لا إقصاء بعد اليوم، فالوطن بحاجة للجميع، كفانا من سُفِكت دماؤهم من جميع الأطراف، فهم أبناء أسر ليبية، وأزواجٌ لبناتٍ ليبيات، وقد زُجّ بهم في حربٍ لم يعرفوا حقيقتها، ولا نهايتها -ترغيبًا أو ترهيبًا- فكان الذي كان، ولكن لا راد لقضاء الله، ولا نقول إلا ما يرضي الله تعالى: (قدر الله وما شاء فعل).

فهيا بلسانٍ واحد، هيا نلتمس العذر، ونأخذ العفو، ونأمر بالعُرْف، ونبادر بالصفح الجميل، لا تثريب على من أساء، اذهبوا فأنتم الطلقاء، عفا الله عمّا سلف، هيا فلنتصافح أيادي الشباب، ولتتعانق أجسادهم، ولتتحد عقولهم من أجل الوطن، من أجل ليبيا، فليبيا للجميع، وبالجميع، ومن أجل الجميع، فإن الماضي قد ذهب، واليوم ليبيا الجديدة، ليبيا الإسلام، ليبيا الحرية، والديمقراطية، والمساواة، ذلكم لا لشيء وإنما هو التسامح لأجل بلادنا ليبيا، لأجل وطننا الحبيب.

وختام الختام علينا أن نقوم بهذا الواجب الديني، والوطني، وأن نبادر إليه ولا نستمع إلى تخذيل المُخذلين، أو نركن إلى وسوسة الشياطين، أو نخشى سهام التخوين، بل علينا أن نُقدِم على خوضه، ولن تبرأ ذممنا أمام الله تعالى، ثم أمام الوطن، والتاريخ، إن لم يبادر أناس منا لتحمل هذا الواجب، طالما أخلصنا النية، وابتغينا بعملنا وجه الله تعالى، عسى الله أن يُحقق مبتغانا كما وعد في قوله: قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن يُرِيدَآ إِصۡلَٰحٗا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيۡنَهُمَآ﴾[1].

ومسك الختام **هذا أنا**...وهذا ما أتمناه لبلادي ليبيا، وهو ما أدعو به لوالدي حفظهما الله، وما أرغب أن يكون لي من العمل الصالح الباقي بعد الموت[2]، ويشرفني أن أورثه لأبنائي، وأحفادي إذا قدر الله.

وتصالحًا مع جميع الليبيين، أسجل هنا اعتذاري مع كل الود: إلى كل ليبي، بصرف النظر عن انتمائه السياسي، أو نسبه الاجتماعي، أسأت إليه، أو أخطأت في حقه، بقصد، أو بدون قصد، أو شَعَرَ هو بذلك، فاليوم عمل ولا حساب، وغدًا حساب ولا عمل، وعزائي أن أستسمح الجميع، سائلاً ربي أن يُصلح ذات بيننا، وأن يؤلف بين قلوبنا، وأن يجمع شملنا جميعًا نحن الليبيين.

وللوطن أقول: حفظك الله يا ليبيا، حفظ الله الشعب، وحفظ الله الأرض، وحفظ الله الثروة، وأبقاك عزيزة مهابة، آمنة مطمئنة، وسائر بلاد المسلمين.

---

1 – سورة النساء، الآية (35).

2 – عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : إلا من صدقة جارية ، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)، أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ولله در القائل:

ما من كاتبٍ إلا سيفنى ويُبقي الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بيدك سوى ما يسرك في القيامة أن تراه

ولله در الإمام أحمد رحمه الله تعالى...(هذا الذي نحن فيه رأي، لا نجبر أحدًا عليه، ولا نقول إن على أحد قبوله بإكراه، فمن عنده شيء أحسن منه فليأت به).

والله تعالى أعلى وأعلم، وأجل وأعظم، وأعدل وأحكم، وصلى الله وسلم وبارك على نبيه المصطفى ورسوله الأكرم.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

عبدالسلام جمعة زاقود

Zagood1984@yahoo. com

الملاحق

الملحق رقم (1) جمل إنشائية لنشر ثقافة المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

الملحق رقم (2) اتفاق الطائف بشأن المصالحة الوطنية اللبنانية 1989.

الملحق رقم (3) مذكرة الأمم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية في ليبيا.

الملحق رقم (4) رسالة مفتوحة لرئيس وأعضاء المؤتمر الوطني، ورئيس وأعضاء الحكومة.

الملحق رقم (1)

جمل إنشائية لنشر ثقافة المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي.

يُمكن في اعتقادنا الاستفادة من هذه الجمل الإنشائية في نشر ثقافة المصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، وتنمية الوعي بأهميتها، وذلك من خلال رسائل الهواتف النقالة، وتداول هذه الجمل عبر الوسائل الإعلامية المُختلفة، في القنوات الفضائية، والصحف، والمجلات، والإذاعات المسموعة، وكذلك عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب...إلخ.

ومن هذه الجمل ما يلي:

1. المصالحة الوطنية ضرورة ماسة، وحاجة مُلحة كي ننأى بوطننا عن معاودة كرة الحرب، وويلاتها، وإعادة إنتاج مأساتها، بعد أن سئمها الشعب الليبي، رغم دفعه الثمن الباهظ من جرّائها، مع التأكيد على أن قيام الحرب مرة أخرى هو إيذان بانتهاء الوطن، وضياعه، وهو توسيع لهُوة الفرقة، والخلاف، وتدمير مُمنهج للدولة الليبية، وإبادة حتمية للجنس الليبي .
2. ما أحوجنا اليوم إلى تحقيق الحوار، والمصالحة الوطنية، كي يسود الأمن، والاستقرار، ولنعيد بناء ليبيا، وبناء العقل الليبي، بما يضمن البقاء للجنس الليبي، وبعقول متسامحة، ومتحابة، وهي مسألة أكثر صعوبة وتعقيدًا من إعادة بناء البنية التحتية لليبيا .

أرأيت أعظم، أو أجل من الذي يبني أنفسًا وعقولاً ؟!!!

3. واجب السعي في إصلاح ذات البين بين المسلين، وبين أفراد شعبنا الذي غدا شيعًا وأحزابًا، هو واجب ديني مقدس، ومسؤولية وطنية بامتياز، وشأن اجتماعي راق، لخلق الوئام الاجتماعي، ولبناء المجتمع السياسي، والمدني، الذي يرغبه أبناء ليبيا، لا الذي يفرضه غير الليبيين.

4. ليست المشكلة أن نُخطئ، فكل بني آدم خطاء، ولكن المشكلة حين نعلم بأخطائنا وتأخذنا العزة بالإثم والعياذ بالله، ونسعى جاهدين أن نُثبت للجميع بأننا لسنا على خطأ، في محاولة لإسقاط الخطأ على غيرنا، وإلصاقه بهم، ونبحث بكل السبل عن الأعذار لأنفسنا، حتى لا تستيقظ لدينا النفس اللوامة.

5. الوطنية من منطلق كونها شعور وجداني، فلا يُمكن إلا أن تكون موجودة في كل إنسان تجاه وطنه، ويبقى مسألة التفاوت فيها محل بحث واجتهاد، مع التأكيد على أنه لا يُمكن لأحد أن يُزايد على أحد في وطنيته، حيث إن لكل وجهة نظره في فهم الوطنية وما يترتب عليها.

6. المصالحة الوطنية تعني التطبيق الفعلي للقانون، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته، ويجب أن يعرض على قاضي التحقيق خلال فترة وجيزة، وقرار التوقيف يجب أن يكون بقرار قاض، وحق الدفاع مقدس، ومن حق محامي الدفاع مواجهة موكله، وكذلك عدم استعمال أساليب التعذيب والإكراه، وضمان المحاكمة العادلة للمتهم، مع ضمان حيادية ونزاهة هيئات التحقيق.

7. المصالحة الوطنية تعني ترسيخ المحبة والتعايش السلمي.

8. المصالحة الوطنية لا تعني خضوع طرف إلى طرف، ولا تفضل طرف على طرف، بقدر ما تعني الانحناء إلى الوطن، من أجل خلق وئام اجتماعي، ولضمان الأمن والسلم الأهليين.

9. المصالحة الوطنية أساسية للخروج من دوامة الفوضى، وغياب العدالة الملتزمة بالحق والإنصاف، وسيادة القانون، وسد كل منافذ التناحر والتخاصم إلى حد الفجور، لتحيا ليبيا دولة كريمة مهابة .

10. المصالحة الوطنية حاجة ملحة وضرورة قصوى لتجاوز اعتلالات الماضي، وفساد الحاضر، وغياب الدولة، وانعدام المساءلة، وتغيب القانون، ودفن السيادة، وقهر الإرادات الجماهيرية المتطلعة للدولة والمجتمع المدني المؤسس على التوازن التام بين الحقوق والواجبات لكافة المواطنين على قدم المساواة وبشراكة كاملة .

11. المواطنة حق لكل مواطن، وحق لكل ليبي، ولا يستطيع أي من طرفي النزاع في ليبيا أن يمنع المواطنة على الطرف الآخر، فكلاهما ينتمي لليبيا، ويرتبط بها منشأً، وانتماءً .

12. كل ليبي يحب الوطن: يعتصر اليوم ألمًا، ويبكي دمًا، وينام واقفًا أو جالسًا، وهو يشاهد، ويسمع، ويقرأ عن عدد الضحايا، والكم الكبير من الدماء. أفليس هذا داعيًا إلى عقد مصالحة وطنية ترفع الظلم، وتزيل الغشاوة، وتنقذ ليبيا ؟؟؟ بلى والله بلى .

13. المصالحة الوطنية تعيد لحم الدولة والمجتمع، وتردم الهوة التي تنامت بينهما بفعل جور الدولة وتصلب سلطانها، وتتكون ثقافة جديدة قوامها المصالحة بين قبائلنا العريقة، مع كيان الدولة، وإتاحة الفرصة من أجل التنافس الشرعي والسلمي داخل مؤسساتها .

14. نعم للمصالحة الوطنية، ونعم لحقن الدماء، ونعم للجلوس على مائدة الوطن، من أجل إعادة ترتيب البيت الليبي الكبير، فليبيا وطن لكل الليبيين .

15. تعيش بلادنا ليبيا وضعًا إنسانيًا كارثيًا، ومأساة حقيقية في كل أسرة، ويجب على الجميع رمي السلاح جانبًا لطي صفحة الماضي، ورئب الصدع .

16. الوازع الديني، والواجب الوطني يُحتم على جميع الليبيين الإذعان للمصالحة الوطنية، والاعتراف بالخطأ في حق الوطن، بلا مكابرة ولا مزايدات .

17. المصالحة الوطنية الحقيقية هي الخيار الإستراتيجي، والحل الأمثل لإنقاذ ليبيا، ووقف نزيف الدم، ورأب الصدع .

18. المصالحة الوطنية مطلوبة جداً وبدرجة لا منتهى لها؛ لإعادة الاعتبار للجيش، والشرطة، وبسط الأمن، وإخراجهما من أسر الفوضى، والتراجع أمام أعداء الوطن، والصمت أمام كل ما حدث للوطن، وسيادته، وأراضيه، وقراراته، وخياراته .

19. المعوّل عليه اليوم في ليبيا بعد توفيق الله عز وجل، هو وعي الشعب الليبي، وإدراكه لخطورة المرحلة، وإرادته في طي صفحة الماضي، وهي مسؤولية دينية، ووطنية، ملقاة على عاتق الجميع .

20. فكرة المصالحة الوطنية ثقافة يجب أن تسود، وترك السلاح ضرورة يجب أن تتم .

21. فالمصالحة الوطنية إن تحققت تعيد صياغة ذهنية المجتمع، وتبث في مكوناته قيم الولاء للدولة، والوطنية، والوطنية الكاملة، وتبعدهم عن الاختفاء والاحتماء بأتون الولاءات الأولية، القبلية، والجهوية، واللغوية، وهو ما يضعف كيان الدولة، ويعرضها إلى التفكك والتذرر .

22. تعدُّ المصالحة الوطنية درجة سامية في نضج المجتمع، واكتمال رُشد الدولة والمؤسسات، وتطور الثقافة السياسية، واستقامة ممارستها .

23. أيها الليبيون: يحكي لنا التاريخ، ويعرض علينا محطات تصالح أسكتت صوت المدافع، وأخرست لغة السلاح، وسدّت قنوات النزيف الدموي .

24. المصالحة الوطنية في ليبيا حاجة ملحة لبناء مستقبل آمن ومزهر لأجيالنا...ولنجنب شعبنا ويلات الحروب، ومخاطر السلاح .

25. المصالحة الوطنية مطلوبة لتجاوز لغة السلاح، وصفير الصواريخ التي تهدد الحياة، وتدمر الأخضر واليابس، وتقتل الأحياء بكل أنواعهم، وأجناسهم، وفئاتهم، وأعمارهم، وبما يقر السلام، والأمن، والاستقرار، وحق الحياة للفرد، والمجتمع الليبي، على النحو الذي ترتضيها خياراتهم .

26. المصالحة الوطنية حاجة ملحة وضرورة قصوى لتجاوز اعتلالات الماضي، وفساد الحاضر، وغياب الدولة، وانعدام المساءلة، وتغييب القانون، ودفن السيادة، وقهر الإرادات الجماهيرية المتطلعة للدولة والمجتمع المدني المؤسس على التوازن التام بين الحقوق والواجبات لكافة المواطنين على قدم المساواة وبشراكة كاملة .

27. المصالحة تعني أن يتساوى الجميع في الحقوق والواجبات، وأن يتعدى الأمر مجرد كلمات مسطرة في الإعلام، ومخالفة لأرض الواقع في بعض من جوانبها .

28. الذي لا يقبل الصلح، ولا يسعى فيه، رجل قاسي القلب، قد فسد باطنه، وخَبُثَت نيته، وساء خلقه، وغلظت كبده، فهو إلى الشر أقرب، وعن الخير أبعد .

29. يقول ابن تيمية رحمه الله: (إن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدِّين، تأليف القلوب، واجتماع الكلمة، وصلاح ذات البين، فإنَّ الله تعالى يقول: (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ).

30. إن أرقى علاقة تربط مواطنا بوطنه هي علاقة الإضافة إلى مكاسب ومنجزات الوطن، مكاسب ومنجزات جديدة .

31. فالأوطان لا تبنى بالاتهام والاتهام المضاد، ولا بإطلاق الأحكام الشوفونية المطلقة، وإنما تبنى الأوطان بمشروعات التفاهم واللقاء والتواصل بين مختلف التعبيرات والمكونات .

32. كل جهد أو خطوة تستهدف خلق الخصومة بين أبناء الوطن الواحد، هي خطوة مضادة لحقيقة الوحدة الوطنية، ومتطلباتها السياسية والاجتماعية .

33. لقد جاء الإسلام ليكفكف نزوات الإيذاء، والظلم، والتسلط، والإساءة إلى الغير، وليقيم أركان المجتمع على الفضل، وحُسن التخلق، والصفات النبيلة .

34. من الظلم الحكم على كل من خالفنا، أو لم يجْتَمِع معنا بأنّه عدوّ لنا، بل لعلَّ له عذراً أو مانعاً منعه من الاجتماع بإخوانه .

35. لا ريب أن الشقاق والخلاف من أخطر أسلحة الشيطان الفتاكة الّتي يوغر بها صدور الخلق، لينفصلوا بعد اتحاد، ويتنافروا بعد اتفاق، ويتعادوا بعد أخوَّة .

36. إن التطورات التي تعيشها المنطقة تلزمنا جميعا بالقيام بمبادرات وطنية تزيد من أسباب التفاهم والتلاقي بين مختلف مكونات المجتمع الوطني... وتستهدف هذه المبادرات تأكيد توقيف ثوابت الوطن والمجتمع، وتأكيدها في مختلف مجالات الحياة والوطنية .

37. الوحدة الوطنية الصلبة، هي التي تبدأ من الاعتراف بالآخر وجودا وفكـرا، لا للانحبـاس المتبـادل، وإنمـا لانطـلاق فعـل تواصـلي حـواري، ينمـي المشتركات، ويسعى نحو مراكمة مستوى الفهم والاعتراف .

38. المجتمع الفاضل الذي ينشده الإسلام، مجتمع ود، ومروءة، وخـير، وفـضل، وإحسان.. مجتمع متماسك البنيان متوحد الصفوف .

39. إن ما تحتاجه بلادنا اليوم هو تلك المدرسـة في إدارة الأزمـات، وهـي الـتي تقـوم علـى معادلـة غـير صـفرية، أي لا غالـب ولا مغلـوب، بـل الكـل يكسب، وذلـك بالوصـول إلى اتفـاق يرضـي جميـع الأطـراف المتـصارعة، فإدارة الأزمـة لا تعـني تجنـب المواجهـة (الحـرب) بـأي ثمـن، ولا كـسب المواجهة على حساب الخصم كلية، ولكن تجنـب المواجهـة (الحـرب) مـن جهة، وتعظيم المصالح القومية لكل الأطراف المتصارعة من جهة أخرى .

الملحق رقم (2)

اتفاق الطائف بشأن المصالحة الوطنية اللبنانية 1989.

والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي- لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢- الإصلاحات السياسية.

أ- مجلس النواب.

ب- مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

١- ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

٢- للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

٣- كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل، لا يجوز إصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

٤- الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

٥- إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق.

٦- يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين والمسلمين. أما المراكز المستحدثة على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

٧- مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب- رئيس الجمهورية.

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة

٣٢٧

التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء. ويمارس الصلاحيات الآتية:

١- يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

٢- يرأس المجلس الأعلى للدفاع.

٣- يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

٤- يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

٥- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

٦- يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٧- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٨- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

٩- يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

١٠- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

١١- يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

١٢- يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١٣- يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

١٤- لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٥- يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

١٦- يمنح العفو الخاص بمرسوم.

١٧- لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

١- يرأس مجلس الوزراء.

٢- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها، وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً، ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤- يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها.

٦- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

٧- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨- يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

٩- يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د- مجلس الوزراء.

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣- إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

٤- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٥- الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز

ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٦- عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء. مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص، ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، تتخذ القرارات بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء، ويعتبر مواضيع أساسية ما يلي:

حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، إعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، إقالة الوزراء.

هـ- الوزير.

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و- استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة وإقالة الوزراء.

١- تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

أ- إذا استقال رئيسها،

ب- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج- بوفاة رئيسها.

د- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.

هـ- عند بدء ولاية مجلس النواب.

و- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

٢- تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

٣- عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز- إلغاء الطائفية السياسية.

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية. وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

أ- إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

ب- إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣- الإصلاحات السياسية.

أ- اللامركزية الإدارية.

١- الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

٢- توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

٣- إعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

٤- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

٥- اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة.

ب- المحاكم.

أ- ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

١- يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

٢- ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

٣- للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

أ- رئيس الجمهورية.

التاريخ ____
٣٣١
الملف ____

ب- رئيس مجلس النواب.

ج- رئيس مجلس الوزراء.

د- نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

هـ- تأمين مبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

١- الأحوال الشخصية.

٢- حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣- حرية التعليم الديني.

ي- تدعيماً لاستقلال القضاء ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ي- قانون الانتخابات النيابية.

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد إعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د- إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

يُنشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ- التربية والتعليم.

١- توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

٢- التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

٣- حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

٤- إصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، وإصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

٥- إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و- الإعلام.

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وإنهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني، تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١- الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢- تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ- فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إخضاعهم لدورات تدريبية دورية ومنظمة.

ب- تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى الحدود براً وبحراً وجواً.

٣- تعزيز القوات المسلحة:

أ- إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب- تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج- يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي.

د- عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ- يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤- حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ويجتمع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير. وحيث أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين دارة، وإذا دعت

٢٢٢

الضرورية في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ- العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية، بإزالة الاحتلال الإسرائيلي إزالة شاملة.

ب- التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في 23 آذار ١٩٤٩م.

ج- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية السورية.

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

□□□

الملحق رقم (3)

مذكرة الأمم المتحدة بشأن العدالة الانتقالية في ليبيا.

UNITED NATIONS



الأمم المتحدة

العدالة الانتقالية – أساس ليبيا الجديدة

<u>معلومات أساسية</u>

لقد قامت الثورة الليبية عام 2011 على النضال من أجل الكرامة وحقوق الإنسان والتحرر من الاضطهاد. غير أن الانتقال إلى بناء ليبيا جديدة يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية.

إن العدالة الانتقالية تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع مواجهة الانتهاكات واسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي، بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة.[1] ولقد تم خلال العقدين الماضيين وضع إستراتيجيات للعدالة الانتقالية في عشرات من البلدان،يكون من ضمنها عملية الانتقال نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وإنهاء الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية. وتعتبر العدالة الانتقالية ، بما في ذلك العدالة الجنائية وآليات تقصي الحقائق وجبر الضرر والإصلاحات المؤسسية، عنصر ثابت من عناصر جهود بناء السلم في سياق ما بعد الصراع.

<u>التحديات التي تفرضها عملية الانتقال في ليبيا</u>

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر في مرحلة الصراع وما بعد الصراع، أغسطس/آب 2004، S/2004/616

يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا فهما للنطاق الواسع من الانتهاكات التي تشمل القسوة الممنهجة طيلة 42 عاماً من الدكتاتورية، وأعمال القمع الوحشية التي قام بها النظام ضد الانتفاضة العام الماضي، ومرحلة الصراع التي شهدت تجاوزات من كلي الجانبين. وتشمل الانتهاكات التي عُرف بها نظام القذافي الاضطهاد السياسي من خلال تجريم الاختلاف في الرأي والمعارضة؛ والإعدامات بإجراءات موجزة؛ والاختفاءات القسرية والتعذيب؛ والمحاكمات الصورية أمام المحاكم السياسية وسنوات من السجن في سجون "الهوة السوداء" مثل عين زاره وأبو سليم؛ وتأجيج الانقسامات العرقية والقبلية. وفي حين كان نظام القذافي عادة ما يرتكب الأعمال الوحشية علناً، حتى أنها كانت في بعض الحالات تُعرض عمداً عبر شاشات التلفاز لبث الرعب، فإن السؤال حول من يجب أن تعتبر مسؤولاً عن استمرار هذا النظام ممن هم دون القيادات العليا، لا يزال سؤالاً عالقاً. فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتُكبت خلال الثورة مسألة تزداد تعقيداً بسبب الحقيقة القائلة باحتمال تورط عدد كبير من الليبيين من مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك أعضاء كتائب النظام السابق واللجان الثورية والأمن الداخلي والحرس الثوري.

إن الجرائم التي تم ارتكابها خلال مرحلة الصراع لا تزال حية في الذاكرة، مما يولد أحاسيس قوية لدى الجماعات الأكثر معاناة. ففي بعض الحالات أصبح مجرمو الماضي ضحايا، فيما تحول الضحايا إلى مجرمين. وفي حين أن المجتمع الليبي يُكرّم الشهداء والذين أثروا النضال ضد وحشية النظام السابق، خاصة أولئك الذين فقدوا أرواحهم أو أطرافهم، فإنه أيضاً يواجه مسؤولية صعبة تتمثل في مساءلة بعض أفراد كتائب الثورة تحت المساءلة بسبب الجرائم التي ارتُكبت خلال الثورة وبعدها، بما في ذلك تعذيب المحتجزين والهجمات الانتقامية ضد جماعات تعتبر مؤيدة للنظام السابق. فينبغي للعدالة الانتقالية أن تواجه مثل هذه الانتهاكات كذلك.

إن نشوب النزاعات المحلية في عدة أجزاء من ليبيا بسبب المظالم التاريخية تُظهر الحاجة إلى توجه شامل لمعالجة الماضي. فمنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر اندلعت نزاعات من هذا النوع في أجزاء متعددة من البلاد بما في ذلك في بني وليد؛ والكفرة بين التبو والزوية؛ وفي سبها؛ وفي الزاوية مع قبيلة ورشفانة؛ وفي الزنتان مع قبيلة المشاشية؛ وفي زوارة مع الجميل ورقدالين؛ وفي غدامس بين العرب والطوارق. ولقد تسببت هذه النزاعات في خسائر عديدة في الأرواح ضمن المدنيين. وفي حين تم إرسال العديد من الوفود المختلفة لمحاولة التوصل إلى مصالحة على المستوى المحلي، فإن هذه

2

المبادرات لم تتمكن من معالجة الجذور التاريخية وظلم الماضي بالاستناد إلى الإقرار بالحقوق. وحتى الآن، لا توجد عملية موحدة للمصالحة الوطنية في ليبيا.

وفي حين قام المجلس الوطني الانتقالي بسن قانون للعدالة الانتقالية بعنوان "إرساء قواعد وضوابط المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"، فإنه لم يكن واضحاً ما إذا كان القانون بصيغته الحالية سيسمح بعملية فعالة لتقصي الحقائق. فلم يكن هناك مشاورات واسعة حول القانون قبل سنه علاوة على أن أهدافه غير واضحة. إن هيئة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية التي أنشأها القانون والتي تتكون صرفاً من كبار القضاة، تبدو وكأنها عملية شبه قضائية قد لا تتيح مجالاً كافياً لدراسة إرث الانتهاكات والتمعن بها من خلال جلسات استماع علنية وخلق مساحة للضحايا للتعبير عن آرائهم. فالضحايا غير مذكورين في قانون ليبيا إلا فيما يتعلق بالتعويض. كما أن هناك تحديات قانونية أخرى تواجه المضي قدماً. لقد قام المجلس الوطني الانتقالي بإصدار العديد من قوانين العفو التي يبدو وكأنها تعزز الإفلات من العقاب. إن هذه القوانين بحاجة لإعادة نظر مع بدء المؤتمر الوطني العام لأعماله.

<u>فوائد تقصي الحقائق</u>

ولا يزال السؤال مطروحاً بخصوص إن كان يجب على ليبيا أن تضع عملية شاملة وفاعلة لتقصي الحقائق، يكون لها أثر تحولي، مثل تجربة "هيئة الحقيقة" في جنوب أفريقيا أو بيرو، فمن الجدير كشف مستويات الانتهاكات التي تتسم بالتعقيد والتي ارتكبت على مدى 42 عاماً من نظام قمعي والإقرار بها علناً لكي لا تتكرر انتهاكات الماضي. ويمكن لعملية تقصي الحقائق أن تشكل ركيزة لتوجهات منصفة لجبر الضرر وإصلاحات مؤسسية جذرية، بما في ذلك إصلاح المؤسسات القضائية أو القطاع الأمني المضطرب. ومن المهم أن تتم مناقشة هذه الخيارات بتفصيل أكبر في المجتمع الليبي ككل.

إن اشتمال إستراتيجية العدالة الانتقالية على تقصي الحقائق من شأنه أن يوفر إطاراً لتسوية القضايا الأكثر خلافية، مما يؤدي إلى توقف الصراعات ومنع المزيد من الأعمال الانتقامية أخرى. ومثال ذلك الوضع المتعلق بمصراته والتاورغاء الذي يحتاج لمصالحة تستند إلى الحقيقة والعدالة. فيجب

3

على الهيئة المعنية أن تقوم بتحديد ما حصل، كما يجب أن تتم محاكمة الأشخاص المذنبين، وأن تتم معالجة احتياجات الضحايا، خاصة أولئك الذي عانوا من العنف الجنسي. غير أن الأشخاص الذين عانوا من انتهاكات بسبب الأعمال الانتقامية يستحقون جبر الضرر وأنهاء تزوجهم، وإلا فإن الجروح لن تلتئم، وسيكون مؤدى ذلك نشوب صراعات مستقبلية.

4

الحاجة إلى توجه يركز على الضحايا

إن محنة أسر الأشخاص المفقودين، بغض النظر عما إذا كانوا مؤيدين للقذافي أم معارضين له، تُظهر الحاجة إلى نهج يركز على الضحايا، فألم فقدان أب أو أخ أو ابن أو زوج هو نفس الألم بغض النظر عن الجهة التي كانوا يؤيدوها. فهناك حاجة لإجراءات ملموسة بشكل أكبر لضحايا مثل ضحايا مذبحة أبو سليم، بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لسرد قصصهم والحصول على تعويض كامل، علاوة على ضرورة محاكمة أولئك المسؤولين. كما ينبغي لمنظمات المجتمع المدني لعب دور هام في عملية العدالة الانتقالية، خاصة على صعيد توفير الدعم للضحايا.

إنهاء الاحتجازات المرتبطة بالصراع والحاجة إلى إستراتيجية للملاحقة القضائية.

لا تزال المؤسسات القانونية في ليبيا ضعيفة، كما لا تزال سيادة القانون تشكل تحدياً أساسياً. فمنذ سقوط النظام القديم، استمرت القوات الثورية بلعب دور الدولة وقامت باعتقال الآلاف الذين يُنظر إليهم على أنهم مؤيدين للقذافي، وهم لا يزالون معتقلون لغاية اليوم دون الخضوع لإجراءات قانونية. وقد تعرض البعض منهم لسوء المعاملة أو التعذيب.

بإمكان تجارب العدالة الانتقالية أن تسهم في صياغة إستراتيجية للملاحقة القضائية تسمح بإجراء تحقيقات ومحاكمات ضد اولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر لمعظم الجرائم الخطيرة وإطلاق سراح الآخرين. إن استمرار اعتقال حوالي 7000 شخص في غياب إجراءات قانونية يشكل اعتقالاً تعسفياً، وهو أمر يجب ان يتم إنهاؤه في أسرع وقت إن كان لحقوق الإنسان أن تُحترم في ليبيا الجديدة. إن جرائم النظام تتطلب أشكالاً معينة ومعقدة من التحقيق، حيث أن أولئك الموجودين على رأس السلطة، والذين يعدون في نهاية الأمر هم المسؤولين، عندما يبقون على مسافة من الجرائم التي يتم ارتكابها من خلال منظومات تبعية تم وضعها بعناية. وبإمكان الليبيين الاستفادة من الخبرة الدولية في وضع نهج في هذا الخصوص.

5

سيتطلب وضع إستراتيجية شاملة ومتسقة للملاحقات القضائية صدور توجيه بخصوص السياسات وتبني نهجاً مركزياً من مكتب المدعى العام. فيجب ألا يتم إجراء المحاكمات بشكل عشوائي في المحاكم المحلية حيث يتم احتجاز المحتجزين رقيمي المستوى حالياً، فالأمر يتطلب إستراتيجية شاملة ومدروسة. ويجب أن تمتد التهم إلى خارج نطاق أحداث عام 2011 لكي تغطي الجرائم التاريخية، حتى وإن تطلب هذا الأمر تحقيقات إضافية. وبما أنه لن يكون من الممكن محاكمة كافة الأشخاص المشتبه بهم أو المحتجزين، فإنه ينبغي تركيز المحاكمات على أولئك الذين نظموا هذه الجرائم أو خططوا لها. ويجب أن يتم إيصال وشرح هذه الإستراتيجية، ليس للقانونيين فحسب، ولكن لكتائب الثوار والضحايا والجمهور كذلك. إن من شأن تبني نهج إستراتيجي للملاحقات القضائية للنظام السابق أن ينتج محاكمات عادلة وأن يسهم في تعزيز ثقة الجمهور في القضاء وفي أهمية سيادة القانون في ليبيا.

الخلاصة

بإمكان عمليات العدالة الانتقالية أن تمكن المجتمع الليبي من الإلتزام بقيم معينة من أجل المضي قدماً، والتي يمكن أن تنعكس في الدستور الجديد. كما يمكن لليبيا أن تستفيد من العديد من الأمثلة الموجودة في دول أخرى. وسيكون من المؤسف أن لا تتمكن ليبيا من استغلال مثل هذه الفرصة عند هذا المنعطف الحيوي من تاريخها.

وفي ضوء ما تقدم، تقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التوصيات التالية:

1. إن ليبيا عند منعطف هام في تاريخها، ولكي تتمكن من المضي قدماً يجب عليها أن تنظر بعناية إلى ماضيها وأن تستقي العبر منه. فبإمكان إستراتيجية العدالة الانتقالية أن تسهم في تحديد كيف سيمضي المجتمع الليبي قدماً، وكيف سيرسي أساس مجتمع ديمقراطي جديد. ينبغي على المؤتمر الوطني العام والحكومة الجديدة أن الإلتزام بتنفيذ عملية شاملة للعدالة الانتقالية خلال العام القادم.

2. هناك حاجة لمزيد من الحوار والنقاش في المجتمع الليبي لتحديد أهداف عمليات العدالة الانتقالية ومداها. وقد يرغب المؤتمر الوطني العام في النظر في وضع عملية مشاورات رسمية حول هذه الموضوعات ذات الأهمية الوطنية، على غرار الانتخابات والدستور.

3. ينبغي للعدالة الانتقالية أن تشتمل ليس على العدالة الجنائية فحسب، وإنما أيضاً تقصي الحقائق وجبر الضرر والإصلاحات بهدف ضمان ألا تتكرر مثل هذه الانتهاكات. وكنقطة بداية، ينبغي للسلطات الليبية النظر في وضع نهج اجتماعي فاعل لتقصي الحقائق يضمن مشاركة شريحة واسعة من المجتمع الليبي، خاصة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر.

4. ينبغي على المؤتمر الوطني العام إعادة النظر في الإطار القانوني المعمول به حالياً ومراجعته من أجل تحقيق هذه الأهداف. وهذا الأمر لا يقتصر على قانون العدالة الانتقالية فحسب، وإنما قوانين العفو كذلك.

5. ينبغي إنهاء الاحتجاز التعسفي في أسرع وقت ممكن للأشخاص المشتبه بتورطهم في الجرائم التي ارتكبت خلال مرحلة الصراع. وينبغي أن يتم فرز كافة الحالات وإحالتها لإجراء مزيد من التحقيق، أو يجب إطلاق سراحها. كما يجب وقف كافة أنواع التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين ومنع وقوع أي حالات أخرى.

6. ينبغي أن يقوم المدعي العام بصياغة سياسة للملاحقة القضائية لضمان محاكمة الأشخاص الذين لديهم درجة عالية من المسؤولية عن الجرائم الخطيرة. ويجب أن تسعى وزارة العدل إلى شرح هذه السياسة للجمهور.

7. ينبغي أن تسهم المحاكمات في تعزيز سيادة القانون، ويجب على القضاة الالتزام التام بمعايير الإنصاف الدولية. ومن شأن المحاكمات العادلة أن تسهم في إعادة تأكيد مكانة القضاء في المجتمع الليبي.

8. ينبغي معالجة الصراعات التي نشبت بعد الثورة بين الجماعات المحلية والمجموعات من خلال العدالة الانتقالية، بحيث تأخذ المصالحة بعين الاعتبار الجذور التاريخية لأسباب الصراع، وأن يتم رفع الظلم من خلال الإقرار بالحقوق.

9. ينبغي أن ينخرط أقارب الأشخاص المفقودين بشكل فاعل في عملية البحث والتحقق من الهوية. ويجب أن يتم إعطاء وزارة شؤون أسر الشهداء والمفقودين ما يكفي من الموارد لتمكينها من القيام بمهامها، التي قد يستغرق تحقيقها سنوات عديدة. وعلى سبيل الأولوية، يجب على المؤتمر الوطني العام سن قانون يوفر إطاراً قانونياً للبحث عن الأشخاص المفقودين والتحقق من هويتهم.

10. تستحق منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى دعم الضحايا وحقوق الإنسان أن تحصل على التسهيلات والرعاية، حيث أنها تلعب دوراً هاماً في عملية العدالة الانتقالية.

8

- **رسالة مفتوحة إلى رئيس وأعضاء المؤتمر الوطني، ورئيس وأعضاء الحكومة الليبية:**

يقول الله تعالى في كتابه العزيز:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرًا عظيمًا.

إلى دفاتر التاريخ، وسجلات الأحداث، ومدونات العصور...

إلى بني وطني، رجالاً ونساءً، شبابًا وشيبًا، أطفالاً وكهولاً...

إلى كل ليبي عاقل غيور على وطنه...

إلى رجال الدين، من الأئمة، والخطباء، والوُعاظ، والدّعاة إلى الله...

إلى مثقفي ليبيا، وأساتذة الجامعات، والأدباء، والكتّاب...

إلى كل قبيلة ليبية برجالاتها، وقياداتها، وشبابها...

إلى كل مدن ليبيا الحبيبة، وأريافها، وقراها...

إلى الخيّرين من المفكرين، والمثقفين، والساسة العرب...

إلى رئيس وأعضاء المؤتمر الوطني العام...

إلى رئيس وأعضاء الحكومة الليبية...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

وبعد: فليس بخافٍ عليكم جميعًا الوضع المتأزم في ليبيا الوطن، وأنها في طريقها منحدرة نحو واد سحيق، مهددة اليوم باندلاع حربٍ أهلية طاحنة، أو تقسيم جهوي

غير عادل ولا مبرر، ثمزّق نسيجها الاجتماعي إلى أبعد الحدود، وصار التمايز العنصري فيها على أعلى المستويات، وباتت المواطنة درجات.

وسأختزل كل ما الحظه في بلادي اليوم من مخاطر وأهوال تحدق بها، في الجانب الاجتماعي الإنساني، لأنني أتألم كما يتألم كافة الليبيين على الأنفس التي تُزهق، والدماء التي أسرف في سفكها، وما تولّده مثل هذه التصرفات من أحقاد وضغائن بين الأسر، والقبائل، والمدن، فضلاً عن إنها من كبائر الذنوب والموبقات.

إن الواقع الإنساني في بلادنا اليوم في تردٍّ ملحوظ، والتركيبة الاجتماعية اليوم تقود إلى عصبية القبيلة، وهي حمية من حمية الجاهلية، ونذير شر على مستقبل العباد، والبلاد.

ولم يعد هناك من مجال اليوم لرئب الصدع، وتسوية الشرخ الذي طال البُنى الاجتماعية لقبائلنا العريقة، سوى الابتعاد الفوري والحتمي عن لُغة السلاح، والاحتكام لصوت العقل، وتغليب منطق التصالح الوطني، على منطق القوة.

ولذا فلابد من قفل الأبواب في وُجوه دُعاة الفتن، والمحرضين عليها، والجلوس للتفاهم على مائدة الوطن، وفتح باب الالتقاء الليبي، تأسيسًا على موروثنا الإسلامي، وتاريخنا الجهادي، وقيمنا النبيلة، وعاداتنا النقية، بودٍّ وإخاء، وصدق الله العظيم (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون).

وبعيدًا عن الخوض في المراء والمجادلات، وبعيدًا عن التفاخر والمزايدات، سنسعى جميعنا للملمة الشمل، وإعادة ترتيب البيت الليبي الكبير، من منطلق: (الجميع أخطأ، وعلى الجميع أن يعترف بالخطأ).

وهنا لابد من التسامي على الجراحات الغائرة، ليس انتقاصًا لشأن أحد، ولكن سموًا ورفعة، وليس تفضلاً من أحد، ولكن شرعًا وواجبًا، فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم، وهلموا إلى التصالح الوطني أيها الليبيون.

إن الوضع الإنساني في ليبيا اليوم يمثل كارثة وطنية بكل المقاييس، وفاجعة في كل بيت ليبي، يتطلب شجاعة للاعتراف بها، من غير إنكارٍ، ولا تنصلٍ، ولا مكابرة، ولا هروبٍ من المسؤولية المُلقاة على عاتق الجميع.

فألم الأفراد واحد، وألم الأسر واحد، فما من أسرة إلا غاب أحد أبنائها، أو أكثر من واحدٍ منهم، إما قد واراه التراب، أو أبعدته المسافات، أو حال بينه وبين أهله الحديد، والقضبان، وابن آخر يُعاني الجروح والإصابات، وغير ذلك.

وعليه يلتزم الجميع بطي صفحة الماضي، ويعمل جميعنا على تغيير الحاضر إلى حاضر أفضل، من أجل مستقبل مشرقٍ لشعبنا، وبلادنا، وأجيالنا القادمة.

إن الحوار البنّاء، والتصالح الوطني، ليس حربًا عدائية يختلف حال التعامل معها ربحًا، أو خسارة، وليس سعيًا نحو تحقيق أفضل المكاسب، بقدر ما هو دفع لأكثر المضار والأضرار.

ومن هنا شعارنا اليوم وغدًا، ولأبد الآبدين... نعم للحوار والتصالح الوطني، وكفى سفكًا للدماء، وتشتيتًا للشعب الليبي.

إن التاريخ لن يرحمنا، والوطن لن يُسامحنا، وإن الأجيال القادمة لن تعذرنا، بل إن الله سبحانه وتعالى سيسألنا جميعًا.

سيسأل من أوكل لهم مهمة رعاية شؤون البلاد، وسيسأل الأئمة، والخطباء، والوُعاظ والدّعاة، وسيسأل الساسة، وأساتذة الجامعات، وسيسأل الجميع.

ومن هنا ما هو جوابنا، حين نؤثر الاحتكام إلى السلاح، وهو جلت قدرته يقول: (والصلح خير).

أيها الليبي، إنني أخاطب فيك إيمانك، وأتحدث إلى عقلك، وأدعوك للتحرر من أسر عاطفتك، فإن اليوم عمل ولا حساب، وغدًا حساب ولا عمل.

أيها الليبيون جميعًا، تدبروا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (كلكم راعٍ، وكلكم مسئول عن رعيته...)، ولقد أسدى لكم النصيحة كل المُخلصين.

وهنا من واقع الالتزام الديني، والواجب الوطني، وإبراء للذمة أمام الله تعالى، فإنني أضم صوتي لأصوات المُنادين بالمصالحة الوطنية، والسلم الاجتماعي، لا طمعًا في حيف، ولا خوفًا من سيف، وإنما إيمان ووطنية، ورفضي المطلق لاستمرار الحرب والقتال، وها قد أسهمت بما أستطيع، ودعوت، ونصحت للجميع، وخاصة لرئيس المؤتمر الوطني، ورئيس الحكومة أن يتقيا الله سبحانه، ويُفكرا في نساء ليبيا، وشرفهن، وما آل إليه حالهن، وكذلك أبناء ليبيا ممّن يعيشون في الشتات، ويُنمّون في صدورهم الأحقاد، ليكبر فيهم وازع الانتقام لا قدر الله.

وهمسة في أذن كل ليبي، كُن يا أخي في طريق الخير، والمصالحة، ولا تكن في طريق الحرب، والاقتتال.

اللهم هل بلغت: اللهم فاشهد...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم.
2. ابن الجوزي، تأريخ عمر بن الخطاب، الدار القومية، القاهرة، مصر، لا ت.
3. ابن منظور، لسان العرب.
4. أبو البركات بدر الدين محمد الغزي، آداب العشرة وذكر الصحبة والأخوة، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987.
5. أبو عبد الله القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المشهور بتفسير القرطبي، الجزء الخامس، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ 2003.
6. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، دار المعرفة، 1418هـ 1997.
7. أحمد شوقي بنيوب، الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر – التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة فريدريش إيبرت، الرباط، المغرب، 2008.
8. أحمد شوقي بنيوب، الدليل حول العدالة الانتقالية، تقديم الطيب البكوش، رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان، سلسلة أدلة تدريبية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، سبتمبر، 2007.
9. أحمد شوقي بنيوب، الدورة التدريبية الخاصة بتكوين اللجان المشرفة على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية في الجهات، أعطيت بالعديد من المؤسسات العلمية والثقافية بتونس، تونس، 2012.
10. إسماعيل بن عمر بن كثير: البداية والنهاية: 2/ 248 ، 249 دار الكتب العلمية بيروت.

11. إسماعيل بن عمر بن كثير، تفسير القرآن العظيم، والمشهور بتفسير ابن كثير، الجزء 2، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1420هـ 1999.

12. إسماعيل عبد الرحمن محمد، الحماية الجنائية للمدنيين في زمن النزاعات المسلحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، المنصورة، مصر، 2000.

13. أنطوان مسرة: كيف نكون مستقلين؟، جريدة النهار، صفحة قضايا النهار، 18/ 11/ 1993.

14. تقرير الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية – أساس ليبيا الجديدة.

15. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية، وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر بمرحلة صراع، وما بعد الصراع، 3/ اغسطس/ 2004، وثيقة رقم 616/ 2004/ s.

16. جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، دار الحديث، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1415هـ، 1995.

17. الراغب الأصفهاني، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، المجلد الثاني، الجزء الثالث، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دون سنة.

18. طارق العادلي، التجربة العراقية في المصالحة الوطنية، دراسة أجريت سنة 2005، غير منشورة.

19. طارق عزت رخا، تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والقانون الوطني والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1999.

20. طوني عطا الله، التجارب اللبنانية بين النزاعات والتسوية، مقتضيات السلم الأهلي والذاكرة، حالة لبنان من منظور تطبيقي ومقارن، بحث غير منشور، الجامعة اللبنانية.

21. عبد الرحمن ناصر السعدي، تفسير الكريم الرحمن في كلام المنان، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1420هـ 2000.

22. عبد السلام جمعة زاقود، الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن"1989-2011")، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

23. عبد السلام جمعة زاقود، تعذيب الإنسان (دراسة في إطار الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان)، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2012.

24. عبد القادر عوده، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي، الجزء الأول، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، 1977.

25. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، وكالة المطبوعات بالكويت، دون سنة نشر.

26. عبد رب النبي أبو السعود الجارحي، حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام دراسة مقارنة، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2003.

27. عبدالسلام جمعة زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

28. عبدالسلام جمعة زاقود، وقفات لا غنى عنها لكل مسلم، مكتبة ابن الجوزي، القاهرة، مصر، 2012.

29. علي بن حزم الأندلسي الظاهري، المحلى، الجزء 11، تحقيق أحمد شاكر، دار الجيل، بيروت، لبنان، دون سنة.

30. علي بن سلطان محمد القاري، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، 1422هـ 2002.

31. علي بن محمد الشريف الجرجاني، المتوفى سنة 816 هـ، التعريفات، دار النفائس، عمان، الأردن، 2007.

32. علي شفيق العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، دار المعرفة، الرباط، المغرب، 1990.

33. علي محمد الصلابي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1433هـ 2012.

34. محمد الغزالي، حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1965.

35. محمد عبد العظيم محمد، حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، القاهرة، مصر، 1988.

36. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية والإقليمية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2005.

37. مصطفى مراد، سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 1431هـ 2010.

38. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 2005.

39. منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، بدون ناشر، الطبعة الثانية، 2005.

40. موسوعة الحرب، الوجه القاتم للصورة، (النسخة الإنجليزية: الصادرة عن حزب الخضر الألماني)، نسخة 2010، وهي موسوعة علمية تصدر كل خمس سنوات.

41. ميلود المهذبي، قضية لوكربي وأحكام القانون الدولي جدلية الشرعية والمشروعية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000.

42. ناصر صالح شجعان، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن (1990، 2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 1433هـ 2012.

المواقع الإلكترونية:

1. http://stst.yoo7.com/t2486-topic□
2. http://www.maatpeace.org/node/300□
3. http://www.muslm.net/vb/showthread.php?287811□
4. http://www.ahewar.org□
5. http://www.islamweb.net/hadith/display_hbook.php?□
6. http://www.aqlame.com/article2979.html□
7. http://www.elfagr.org/index.php?□
8. http://arabic.rt.com/news_all_news/news/588432/

كتب صدرت للمؤلف

1. طريق السالك لأداء المناسك على مذهب إمام الأئمة مالك.
2. الداعية البارع في ضوء قوله تعالى: (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن).
3. الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد (قراءة في حصاد وقائع وأحداث عقدين من الزمن "1989-2011").
4. تعذيب الإنسان "دراسة في إطار الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان".
5. العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد.
6. إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد.
7. وقفات لا غنًى عنها لكل مسلم (تحت الطبع).
8. مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي (بين أيدينا).

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني
المبادئ الأساسية للمصالحة الوطنية

الفصل الثالث
ماهية المصالحة الوطنية

الفصل الرابع

التجارب الإنسانية في المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

الفصل الخامس

آليات تطبيق المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي

لكل القراء الكرام تذكيرًا لا تعليمًا...

إنني قد أحزن عندما أبذل جَهدي ثم لا أرى الثمرة المرتقبة، ومع ما يخامرني من ضيقٍ فإن ضميري يكون مُستريحًا، وحسابي لنفسي لا يصحبه ندم، وقد يجري على لساني قول القائل: (صَحَّ مني العزُّ والدهرُ أبى)، وحسبي ذلك تأساء وتعزية.

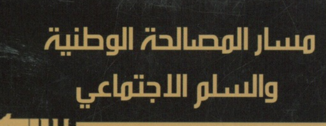
وعلى العكس من ذلك تمامًا عندما أفرط فأجني الخيبة والخسار، وعندما أسيء البذر فأجد الحصاد الرديء، وأعالج ذلك باعتذاري فتسمو نفسي، لأنني أخشى أن يعمل الإنسان ضد نفسه وسمعته، وسواءً درى، أم لم يدر فتلك نتيجة تسودُّ لها الوجوه، والعياذ بالله.

لأجل ذلك آمل أن يستفيد ولو بضع نفر من كتابي هذا، إذ قد بذلت جَهدي، راجياً جني ثمار الدعاء، أن يُصلح الله تعالى الوطن، وأن يُعين جميع المحبين له على النهوض به، قائلاً لنفسي، ولبني وطني، فلنردد سويًا: (ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم).

(رب اجعل هذا بلدًا آمنًا وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر).

المؤلف





في الوطن الواحد عادة ما يلجأ الفرقاء إلي حسم الخلافات، والإشكاليات العالقة بقوة السلاح، عند انسداد الأفق السياسي، وغياب لغة الحوار، ووصول العناد، والمكابرة حدهما الأقصى، وانتفاء الأرضية المشتركة للتلاقي.

ولأن أي صراع مسلح بين طرفين، ما إن ينته حتى تتوافر مقومات انفجاره، وبدايته من جديد، ما لم يُسارع أطرافه بتضميد جراحات ذلك الصراع، والقضاء على آثاره، وطي صفحته بالتسامي علي جراحات الواقع، وإكراهاته عبر مصالحة حقيقية مع الذات، والتاريخ، والوطن.

ومن هنا تأتي أهمية ما ندعو إليه من خلال كتابنا: (**مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي**)، والذي يأتي كدعوة للتفكير معاً بصوتٍ عالٍ كليبيين، فالوطن فوق الجميع، ولا يمكن له أن يكون إلا بالجميع، ولأننا نمر بمنعطف تاريخي حاد، سيطبع بميسمه قادم الأيام، فلا بد أن نؤسس لدولة القانون، والرفاه، وفق قواعد التعايش المشترك للدولة المدنية، هذا إذا توقف الفرقاء عن اعتبار الوطن كعكة يجب اقتسامها.

ونذكّر بأن هذا الكتاب لا يُعد تحيزًا لطرف دون طرف، ولا يُمثل الانتماء السياسي لمؤلفه، بقدر ما هو مبادرة علمية، ومحاولة جادة للملمة الشمل الليبي، كي تبقى بلادنا موحدة قوية، بلُحمة وطنية متينة متماسكة، ووئام اجتماعي بديع، فليبيا تسع الجميع.

ونُقدّمه كبرنامج متكامل، ومنهج عمل، جمع بين المفاهيم النظرية، وآليات تطبيقها، لنُمني النفس بخطواتها على أمل الوصول بليبيا إلى نقطة الاستقرار، والعدالة، والعيش الرغيد، لشعب من أغنى الشعوب بخيراته، وأفقرها بواقعه.

موقنين بأن الصلح خير، والمصالحة حق، ولن نستوحش من السير في طريق الحق ل... السالكين.

الم...



الرواد والمرجع الأصدق للكتاب الجامعي الأكاديمي
ZAHRAN
زهران للنشر
PUBLISHERS
دار زهران للنشر والتوزيع
تلفاكس: 0096265331289 ص.ب: 1170 عمان - الرمز البريدي: 11941 الأردن
E-mail: zahran.publishers@gmail.com www.zahranpublishers.com